بيت المقدس
مركز بيت المقدس للدراسات
BAYT AL MAQDIS CENTER FOR STUDIES

حروب الجيل الرابع
وتوظيف الميليشيات والمرتزقة

جهاد محمد حسن



حروب الجيل الرابع

وتوظيف الميليشيات والمرتزقة

إعداد: جهاد مُحَّمد حسن



الفهرس

بسم الله الرحمن الرحيم

نتناول في هذه الدراسة حروب الجيل الرابع وتحديدًا توظيف الميليشيات والمرتزقة في هذه الحروب، وذلك من خلال أربعة محاور تشمل:

1.. تعريفات وإضاءات بشأن حروب الجيل الرابع وأجيال الحروب الأخرى بحسب الدراسات العسكرية.

2.. تعريف للميليشيا وتوظيفها عبر التاريخ ومنهجها وما يتعلق بها من ناحية الحرب الإعلامية والتوظيف الدولي في الصراعات مع تقديم نماذج للتوظيف الإيراني وتجربة الصحوات.

3.. ترجمة لدراسة المنطق الاستراتيجي للميليشيات لمؤسسة راند والتي تعرض دراسة حالة أفغانستان.

4.. لنختم الدراسة بتوصيات.

مقدمة

تنامت ظاهرة توظيف الميليشيات من قبل الحكومات في الآونة الأخيرة في عدة مسارح للصراع، وهي ظاهرة قديمة لكنها ازدادت وضوحًا وأصبحت تنذر بتداعيات كبرى ترسم ملامح النظام الدولي في المستقبل وتغيير نمط الدول وانتشار الفوضى.

ويكثر توظيف الميليشيات مع الحكومات المركزية الضعيفة لأنه يوفر خصائص مهمة لهذه الحكومات ومن يدعمها من قوى دولية لضبط الهيمنة والسيطرة على البلاد، بل أضحت العلاقة بين هذه الميليشيات والقوى الدولية مباشرة وبدون وساطة الحكومة المحلية. وتحظى بتسليح ودعم مالي ولوجستي باستمرار.

ومما يجدر تسليط الضوء عليه أن نشوء هذه الميليشيات كان في كثير من الأحيان بدعم مباشر من القوى الدولية التي عملت على تسليحها وإضفاء الشرعية عليها، بل بدأت في كثير من المناطق بإنشاء الميليشيات من الصفر كما حدث في العراق وأفغانستان والصومال، بينما استغلت وجودها في مناطق أخرى ووظفتها لصالح أجنداتها مقابل مكاسب مادية ضئيلة بل وأحيانا دون أن تدرك هذه الميليشيات أنه تم توظيفها.

ومع مرور الوقت أصبحت هذه الميليشيات الأدوات المفضلة للقوى الإقليمية والدولية فيما يسمى حروب الجيل الرابع وهي حروب الوكالة التي

ازدهـرت خـلال حقبـة الحـرب البـاردة وفي فـترات محـدودة مـن الصـراعات العالمية وعادت اليوم بقوة وبشكل بارز في مناطق من العالم الإسلامي.

وبهـذا تحولـت الحـروب في منـاطق الصـراع مـن المواجهـة المباشـرة بالجيـوش النظاميـة إلى حـرب الوكالـة الـتي توظـف فيهـا الميليشـيات والمرتزقـة وتـدعم بشكل سري وعلني.

ويعـرّف علمـاء العلـوم العسـكرية حـرب الجيـل الرابـع، علـى أنهـا حـرب تفقـد فيهـا الحكومـة احتكارهـا لاسـتخدام القـوة بسـبب صـعود تنظـيم مسـلح غـير حكومي.

ذلـك أن في تعريـف الدولـة الحديثـة، تتمتـع هـذه الدولـة بوكالاتهـا الأمنيـة وجيشــها بالحــق الحصــري في اســتخدام القــوة والســلاح، وفــرض القــانون بالعنـف وقهـر أي تمـرد وضـبط السـيطرة علـى الحـدود، ويرجـع أصـل هـذا الاحتكـار إلى تعريـف مـاكس فيـبر Weber Max الشـهير للدولـة علـى أنهـا الكيـان الـذي يحتكـر شـرعية ممارسـة القـوة،[1] لكـن في بيئـة حـروب الجيـل الرابـع، أصـبحت الميليشـيات أدوات قـوى أجنبيـة تسـعى إلى فـرض سـيطرتها علـى دولـة مـا، وبالتـالي تعزيـز النفـوذ الإقليمـي مـن خـلال نهـج غـير مباشـر وأقل تكلفة.[2]

[1] ترويض الميليشيات: بناء الحرس الوطني في الدول العربية المتصدِّعة – دراسة لفريدريك ويري, أربيل أ. آرام.

[2] حكم الميليشيات في حروب الجيل الرابع في منطقة الشرق الأوسط: إتجاه خطير - رياض قهوجي – مدير عام مجلة الأمن والدفاع العربي.

ولجأت الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة لتوظيف الميليشيات بشدة نظرًا للخسائر المهولة التي مُنيت بها الجيوش النظامية في ساحات الصراع مثلما تم رصده في أفغانستان والعراق، وبدل إرسال الجيوش وتكبد الخسائر الجمّة يجري ببساطة تسليح وتمويل مجموعات فرعية غير حكومية في الساحات المستهدفة، وتقدم لهم كافة الصلاحيات بما فيها القذرة لقيادة هذه الحرب مما يفسر تصاعد الانتهاكات لحقوق الإنسان دون أدنى محاسبة.

وقد حققت إيران نجاحًا في العراق لم تحققه مع حرب دامت ثماني سنوات في ثمانينيات القرن الماضي كلّفتها مئات الآلاف من الأرواح.

إذن حروب الجيل الرابع تعتمد بشكل رئيس على الميليشيات والمرتزقة.

ويزداد الأمر تعقيدًا حين تتعدد الميليشيات والمرتزقة في خدمة قوى أجنبية مختلفة، وهو ما يحدث اليوم في دول مثل ليبيا واليمن.

وغالبًا ما تكون الميليشيات المحلية أقل تكلفة وأكثر ليونة من قوات الأمن النظامية، كما تتمتّع بمعرفة محلية أكبر، ما يتيح لها أن تنشط بفعالية في المناطق حيث لا تستطيع قوات الأمن النظامية العمل. لكن يرافق هذه المعرفة المحلية افتقار الميليشيات للانضباط وانعكس ذلك بارتكابها انتهاكات لحقوق الإنسان جسيمة ضد السكان المحليين، كما حصل في دارفور مع ميليشيات الجنجويد السودانية، أما الميليشيات والمرتزقة غير المحليين

فانتهاكاتهم لا تعد ولا تحصى كما شاهدنا ذلك مع قوات بلاك ووتر في العراق.

ولكن بصفتها ميليشيات ومرتزقة تتستر بها الدول لتسطير المجازر فإن جرائمها تمر بدون أي محاسبة. وكثيرًا ما تحدث حوادث يتم إغفالها تماما كقيادة سيارات بشكل جنوني ودهس أبرياء في الطريق والاعتداءات التي لم يجدوا لها تفسيرًا أو يحددوا هوية الجاني فيها، كانت تتم على أيدي هؤلاء المرتزقة. بل حتى وإن ثبت تورط هذه الميليشيات والمرتزقة بالدليل، فإن الإفلات من العقاب هو النتيجة الغالبة لكل قضية.

وقدمت إيران نماذج صارخة لتوظيف الميليشيات في مناطق الصراع التي تحاول الهيمنة عليها، بل وتحولت هذه الميليشيات لمرتبة صناع القرار مثل الحشد الشعبي في العراق والحوثيون في اليمن وحزب الله في لبنان، والميليشيات الإيرانية في سوريا. وتطور الحال مع أغلب هذه الأذرع الإيرانية إلى تحقيق تمثيل سياسي قوي يلعب دورًا مصيريًا في الحكم كما حصل في العراق ولبنان واليمن.

والميليشيات التي نسلط الضوء عليها في هذا البحث هي جماعات مسلحة توظفها الحكومات المركزية والقوى الأجنبية أو القوى المحلية في حروب التمرد داخل دولة ترزأ تحت الاحتلال أو قد تكون دولة فاشلة أو على وشك أن تصبح كذلك.

1..1. حروب الجيل الرابع[3]

يتفق الخبراء العسكريون على أنّ حرب الجيل الرابع التي عُرفت بـ«الحرب اللا متماثلة (Asymmetric Warfare) «هي حرب أميركية صرفة، إذ وجد الجيش الأميركي نفسه يحارب «لا دولة» بعد أحداث 11 أيلول 2001. أو بمعنى آخر كان عليه محاربة تنظيمات محترفة عسكريًا ومدربة جيدًا منتشرة حول العالم، وتملك إمكانات ممتازة ولها خلايا خفية تنشط لضرب المصالح الحيوية للدول الأخرى لإضعافها أمام الرأي العام الداخلي وإرغامها على الانسحاب من التدخل في مناطق نفوذها.

وقد استخدم مفهوم حروب الجيل الرابع في عام 1989 من قبل الأمريكي وليام ليند – William S. Lind.[4]

تُستخدم في هذه الحرب وسائل الإعلام الجديد والتقليدي، ومنظمات المجتمع المدني والمعارضة، والعمليات الاستخبارية، والشركات الأمنية الخاصة، والنفوذ الأميركي في أي بلد لخدمة مصالح الولايات المتحدة الأميركية، وسياساتها الاستراتيجية وظهر معها بالتأكيد التوظيف الكبير للميليشيات والمرتزقة.

---

[3] المصدر السابق.

[4] حرب الجيل الرابع - Fourth Generation War (4GW) الموسوعة السياسية.

2..1. هل نحن بالفعل في حروب الجيل الرابع؟

يقول كارل فون كلاوسويتز[5]: "الحرب كالحرباء".

وفي الواقع يستعمل مصطلح "جيل" أو "أجيال" لتوصيف التطور الحاصل في الحروب، وتمييزها من حيث الأدوات المستعملة وطريقة إدارتها من جيل إلى جيل.

لكن يبقى هنالك اختلاف وتباين بين المحللين الاستراتيجيين والعسكريين في تعريف أجيال الحروب وأزمنتها، نظرًا لاختلاف المعايير العسكرية والتكتيكية، وكذا المفاهيم النظرية المستخدمة في التعريف والتحليل. ويتحدث الباحثون اليوم عن 5 إلى 6 أجيال من الحروب في عصرنا الحاضر. دعونا نتعرف عليها لنستوعب درجة تعقيد المشهد في تصنيف الحروب.

3..1. حروب الجيل الأول[6]

يعرّفها الخبير العسكري والكاتب الأميركي ويليام ليند بأنها حروب الحقبة الممتدة بين العامين 1648 و1860، والتي عُرفت بالحروب التقليدية.Conventional War

[5] جنرال ومؤرخ حربي بروسي. من أهم مؤلفاته كتاب (Vom Kriege) أي: من الحرب. تركت كتاباته حول الفلسفة والتكتيك والإستراتيجية أثرا عميقا في المجال العسكري في البلدان الغربية. تدرس أفكاره في العديد من الأكاديميات العسكرية كما أنها تستعمل في عدة مجالات مثل قيادة المؤسسات والتسويق. ويعتبر من أكبر المفكرين العسكريين شهرة وتأثيرًا على مر التاريخ.
[6] هل أصبحنا في الجيل السادس؟ إعداد: د.أحمد علّو (عميد متقاعد)

وأُطلقت هذه التسمية على الحروب، التي تدور رحاها بين جيشين نظاميين على أرض واحدة وفي ميدان محدد، حيث تكون المواجهات مباشرة بين خصمين أو أكثر وتُستعمل فيها الأسلحة والذخائر والتكتيات التقليدية على أنواعها. وهذا الجيل من الحروب يتسم ببروز مقومات الفروسية والشجاعة والإقدام على مستوى القادة والأفراد.

عرفت البشرية مبكرًا هذه الحروب التي استمرت حتى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، واستُخدم خلالها عدد كبير من العمليات العسكرية، كعمليات المناورة والالتفاف لتطويق الخصم وضربه في أجنحته للقضاء عليه وتدميره.

4..1. حروب الجيل الثاني أو حرب العصابات[7]

يتميز هذا الجيل بما يُعرف بحرب العصابات أو الحرب الثورية، وتكون عادةً بين جيش نظامي تقليدي ومجموعات قليلة العدد نسبيًا تقاتل لتحقيق هدف واحد. وهذه الحروب شبيهة إلى حد ما بحروب الجيل الأول، ولكن التطور الذي حصل في تقنيات الأسلحة وتكتيكات المناورة والحركة والنيران وطريقة إدارة استخدام الدبابات والطيران بين الأطراف المتنازعة، جعل لها خاصية أكثر دقة من ناحية القدرة على إحداث قدر أكبر من الخسائر في طرفي النزاع. تتميز حرب العصابات باستراتيجيتها وفكرها الخاص، فهي

[7] المصدر السابق.

تنشأ في الصراع المستمر والطويل مما يحتّم اتّباع أسلوب المفاجأة والمباغتة في القتال ضد الجيوش النظامية، واعتماد الضربات الموجعة للعدو في معارك ومواجهات صغيرة ومتعددة، تضعف قدرته وتجعله يتراجع عن أهدافه تحت وطأة الضربات المتلاحقة من قبل خصم يظهر ويختفي، ويقاتل وفق استراتيجيةٍ يفرض فيها نفسه وشروطه، ويحدد مكانها وزمانها بما يضمن له النجاح.

تتميز حرب العصابات بأحادية القيادة إذ يجمع قياديوها عادةً، بين القيادة العسكرية والسياسة، كما تعتمد هذه الحرب على مساندة الإعلام بشكلٍ رئيسي، وذلك لكسب المزيد من الأنصار والتأييد، والتبرعات بالأموال.

انتشرت هذه الحروب في كثير من دول العالم، ولعل أهم ما يميزها هو أنّه ليس هناك مقياس محدد لتسليح عناصرها، ولكن طبيعة ديناميكية الحركة والمناورة المستمرة فيها تفرض اعتماد الأسلحة الخفيفة والمتوسطة.

5..1. حروب الجيل الثالث[8]

يعرّف البعض هذا الجيل بالحروب الوقائية أو الاستباقية Preventive War، التي انطلقت من وحي نظرية «الردع بالشك». وهي نظرية سياسية عسكرية ظهرت في الولايات المتحدة الأميركية عقب انهيار الاتحاد

[8] المصدر السابق.

السوفياتي السابق. وتعني عمليًا الضربة الاستباقية وشن الحرب ضد كل ما من شأنه أن يهدد الأمن القومي الأميركي أو السلم العالمي، وتشكل الحرب على العراق نموذجًا عنها. غير أن الخبير الأميركي وليام ليند يرى أنّ الألمان هم من طوّروا هذا الجيل خلال الحرب العالمية الثانية باعتمادهم المرونة والسرعة في الهجوم، فضلًا عن المفاجأة والحرب خلف خطوط العدو.

6..1. حروب الجيل الخامس[9]

يعتبر البعض أن ما وصلت إليه الحروب البشرية اليوم، هو ما يسمى بحروب الجيل الخامس التي تعتمد على خلق تناقضات بين السلطة والمجتمع في دولة ما، وذلك باستغلال الوسائل كافة، ويقول أحد المحللين إنّ الجيل الخامس يعتمد في استراتيجيته على «احتلال العقول لا الأرض، وبعد احتلال العقول يتكفّل المحتل بالباقي»، فهو يستخدم العنف غير المسلح، مستغلًا جماعات عقائدية مسلحة، وعصابات التهريب المنظمة، والتنظيمات الصغيرة المدرّبة، من أجل صنع حروب داخلية تتنوع ما بين اقتصادية وسياسية واجتماعية، بهدف استنزاف الدولة المستهدَفة ووضعها في مواجهة صراعات داخلية، بالتوازي مع التهديدات الخارجية العنيفة.

يعتمد صانعو حروب الجيل الخامس على استخدام التقنيات الحديثة، التي تشمل القوة المسلحة، والقوة غير المسلحة، التي يكون فيها العدو فاعلًا من

[9] المصدر السابق بتصرف.

دون أن يظهر بشكل مباشر. كما تشمل هذه التقنيات الحرب السيبرانية، وإثارة الشعوب، وتحريكها وفق الأهداف السياسية لدول أخرى. ويرى بعض الخبراء أنّ من بين التقنيات أيضًا استحداث حالة فوضى في مواقع الصراع بين أطراف محلية، تتيح للدول الكبرى التدخل وتوجيهها لمصلحتها، كما يرى الخبراء أنّ إغراق المناطق المستهدفة بالمخدرات هو أحد الأسلحة الفعالة لحروب الجيل الخامس.

كان البروفسور الأميركي ماكس مايوراينغ أول من تحدث عن هذه الحرب في محاضرة علنية وهو يختصر تعريفها بالنقاط الآتية: "هي الحرب بالإكراه، وإفشال الدولة، وزعزعة استقرارها، ثم فرض واقع جديد يراعي مصالح الدولة الأميركية".

ويرى محللون آخرون أنّ حروب الجيل الخامس تستخدم التقنيات الحديثة بهدف إيجاد حكومة في الظل، كما أنّها تتعامل مع كيانات صغيرة متعددة وممنهجة تعمل على هدم التعليم في الجامعات وإشاعة الفوضى، وارتكاب أفعال إجرامية للتشكيك في قدرة الدولة على السيطرة الأمنية، وتُستغل هذه التشكيلات الإجرامية في فبركة الأخبار وتبديل الحقائق وترويع المواطنين.

7..1. حروب الجيل السادس[10]

ثمة من يتحدّثون عن الجيل السادس من الحروب، وهم يعتقدون أنّ روسيا هي أول من أطلقه، والمقصود هنا الحرب التي تُدار عن بعد، من خلال استخدام الأسلحة الذكية لتأليب المجتمع من خلال التجنيد الكامل لشبكات الإنترنت بهدف تهديم أركان الدولة وإفشالها. وتتنوع الوسائل الذكية لتشمل استخدام الطيور والحيوانات والأسماك كأدوات للتجسس وإلحاق الضرر عن بعد، وهذا النوع من الأدوات تتبناه وكالة داريا التابعة للبنتاغون وفق رأي روسيا.

8..1. آراء في الحروب الحديثة[11]

يرى بعض المحلّلين أنّه من سمات حروب الجيلين الخامس والسادس غياب مركز الثقل، ففي الأجيال الأربعة السابقة من الحرب كان الصراع يحدث بين كيانات تتمتع بهياكل مؤسساتية، سواء كانت جيوشًا أو حتى جماعات متمردة. أي أنّ لها مركز ثقل، يتمثل بالهرمية والتسلسل القيادي والروح المعنوية وخطوط الإمدادات اللوجستية والدعم السياسي والشعبي، إضافة إلى وجود مبررات أخلاقية أو قانونية لخوض الحرب، وعند تدمير مركز ثقل العدو، يمكن تدمير المؤسسة بكاملها، وتحقيق النصر.

---

[10] المصدر السابق.
[11] المصدر السابق.

أما مجالات حروب الجيل الخامس وما بعده فهي مختلفة. فمجال الجيلين الأول والثاني كان البر والبحر، فيما اعتمدت حروب الجيل الثالث على التطور الاقتصادي والتكنولوجي في عصر الثورة الصناعية، ما أدى إلى ضم المجال الجوي إلى نطاق الحرب، وكذلك المساحات تحت سطح المياه، والفضاء الإلكتروني. وانتقلت حروب الجيل الرابع إلى مدى أبعد يشمل المجال السياسي، إذ أضحت الحرب صراع إرادات سياسية لا مجرد صراع بالقوة المسلحة.

كذلك، تختلف حروب الأجيال الحديثة عما سبق في كونها تجاوزت مجالات الصراع التقليدية، لتصبح نوعًا من الحروب غير المقيدة، التي تجمع في الوقت ذاته الحرب الاقتصادية، والسيبرانية، والمعلوماتية، والحرب الهجينة، وحروب أسلحة الدمار الشامل، وحروب المخدرات والبيئة.

ويؤكد بعض المحلّلين أنّ معظم هذه الحروب كان يتزامن مع المعارك الحربية في الأجيال السابقة من الحروب، لكن ما يميّز الحروب الجديدة، هو أنّه يمكن تطبيقها، حتى في حالة عدم وجود صراعات عسكرية عنيفة معلنة بين الدول.

9..1. الوسائل المستخدمة في الجيل الرابع من الحروب

وهي وسائل توظفها العناصر المنخرطة في الصراع سواء كانت الحكومة الأمريكية ونظيراتها الغربية والحليفة والعميلة أو الجماعات الجهادية والمتمردة التي قد تشترك أو تنفرد في توظيفها.

- تكتيكات حرب العصابات والعمليات الإستشهادية والخلايا الأمنية وتوجيهها لتحقيق الأهداف المراد منها.

- استخدام الحرب النفسية والذهنية المتطورة وأدواتها: الإعلام والإنترنت والتلاعب النفسي وتحريك الرأي العام.

- استخدام الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية.

- توظيف الميليشيات والقوات المحلية والدولية مختلفة الجنسيات.

- تطور تكنلوجيا المعلومات وتكنلوجيا الناتو والهندسة الجينية والحواسيب المتطورة والرادار التموجي وتشكيل الجيوش السبرانية لتشكل وسائل لهذه الحرب لم يكن من الممكن الحصول عليها سابقًا.

وترى بعض الدراسات أن كل هذه الوسائل قد توظفها دولة كالولايات المتحدة في سبيل إخضاع الدولة المستهدفة عن طريق جعلها دولة فاشلة

ومنهكة وضعيفة، فتستجيب للضغوطات والتدخلات الخارجية وتكون الأرض بعد ذلك صالحة للنفوذ والسيطرة.[12]

كما أنها في واقع الجماعات الجهادية مواجهة مستمرة منذ الحادي عشر من سبتمبر بين الولايات المتحدة وأنظمة حكومية دولية من جهة وبين جماعات جهادية سنية من جهة أخرى، وظفت فيها هذه الوسائل بحسب توفرها عند كل جهة، ولم تحسم الحرب بعد.

10..1. تغيرات طرأت على القوى الدولية

يقول نائب رئيس معهد أمريكا الجديدة بيتر بيرجن:"مثلما فقدت الولايات المتحدة احتكارها للأسلحة النووية بعد فترة قصيرة من الحرب العالمية الثانية، فقد فقدت اليوم احتكارها لحرب الطائرات المسلحة بدون طيار والحرب الإلكترونية الفعالة. وهذان الشكلان من أشكال الحروب يحدثان على حد سواء خارج الأطر التقليدية المعتادة للحروب، كما لم يتمّ تغطيتهم بشكل حقيقي بموجب اتفاقيات جينيف. حيث لم تتوقع هذه الاتفاقيات إمكانية استخدام الطائرات بدون طيار من أجل اغتيال شخص ما في بلد لم يتم إعلان الحرب فيها (على سبيل المثال: مثل اليمن لذا؛ نحن

[12] حرب الجيل الرابع - Fourth Generation War (4GW) الموسوعة السياسية.

بحاجة إلى سَنّ قوانين دولية من شأنها أن تخلق قواعدَ لتنظيم مثل هذه الأشكال الجديدة للحرب[13]. ''

فيما تقول روزا بروكس أستاذة القانون بجامعة جورج تاون، والمستشارة السياسية لوكيل وزارة الدفاع ''نحن نفترض أنَّ التغيير سوف يمكن التنبؤ به، كما أنَّه سيحدث بشكل تدريجي وسوف يكون لدينا الوقت الكافي من أجل التخطيط والتكييف معه ونحن على خطأ، فإذا كنا لا نستطيع أن نقبل ذلك ونقوم ببناء استراتيجية ترتكز أيضًا على عدم التأكد والتغير المتزايد، فأنَّ الولايات المتحدة سوف تستمر في الانحدار كقوة عالمية[14]''.

وفي الواقع مشهد الحرب اليوم تحول لحالة من الفوضى والتشابك بين الأجيال الحربية، مع أن المواجهة المباشرة بين الجيوش النظامية قد تلاشت منذ سنوات إلا أن المواجهة بين الأنظمة الدولية والجماعات الجهادية مستمرة منذ عقود، والمواجهات على مستوى الدول في ظل التنافس الدولي سواء الإقليمي أو على عرش النظام العالمي مع الصعود الروسي والصيني الذي رفع من حالة الاستنفار الأمريكية، صنعت معًا مشهدًا مركبًا ومتشابكًا من أجيال الحروب لا يزال فيه توظيف الميليشيات والمرتزقة حاضرًا.

---

[13] مصادر صحفية.
[14] مصادر صحفية.

1..2. تعريف الميليشيا

الميليشيا أو التنظيم المسلح أو الجماعة المسلحة، جيش تشكله عادة قوات غير نظامية من مواطنين، يعملون عادة بأسلوب حرب العصابات، بعكس مقاتلي الجيوش النظامية الجنود المحترفين.

أو هي قوات تابعة للجيش النظامي كما الحال في الصين أو سويسرا.

أو هي منظمات مسلحة تابعة لأحزاب أو حركات سياسية.

أو هي قوات دفاعية يقع تشكيلها من طرف سلطات أو مواطني منطقة سكنية أو جغرافية محددة في إطار جهوي أو ديني وقد تكون مدعومة أو معاقبة من السلطات.[15]

2..2. الميليشيات عبر التاريخ

أشار ابن خلدون لظاهرة الميليشيات منذ القدم حين افترض وجود توتر وتنافس كامنين بين الدولة وبين القبائل المولعة بالحرب، والتي كانت تجوب المناطق الداخلية غير الحضرية[16].

[15] https://ar.wikipedia.org/wikiميليشيا/

[16] Ibn Khaldun, An Arab Philosophy of History: Selections from the Prolegomena of Ibn Khaldun of Tunis, trans. Charles Issawi (Princeton: Darwin Press, 1987).

ومع مرور الزمن، كانت الحكومات تلجأ لشيوخ القبائل وقادة الجماعات المسلحة بما فيها قطاع الطرق والعصابات الإجرامية للمساعدة في تحصيل الضرائب من الشعب وفرض الأمن والنظام لصالح الحكام وقمع المتمردين.

وكذلك فعلت الدول العثمانية والبريطانية والفرنسية، حيث جندت القوات القَبَلية لمساعدتها على ممارسة السيطرة[17].

ومنذ أوائل منتصف القرن العشرين، احتكرت الحكومات العربية شرعية ممارسة القوة، فشكّلت الجيوش الوطنية التي وُظِّفَت أيضًا لقمع المعارضة والتمرّدات الداخلية ضد الدولة.

وتسلط الضباط العسكريون بما امتلكوه من الامتيازات على رقاب الناس، وغالبًا ما استولوا على السلطة بأنفسهم باسم الأمة. وهو ما نسميه الانقلابات العسكرية التي غلبت على المشهد العربي منذ الثلاثينيات إلى أوائل السبعينيات.

وحاولت بعض الحكومات أن تحصِّن نفسها ضد الانقلابات العسكرية، منذ الخمسينيات من خلال تشكيل ميليشيات تابعة للحزب الحاكم، مثل اللجان الشعبية والميليشيات في الاتحاد السوفييتي. واستغلت في ترويع شخصيات المعارضة.

---

[17] ترويض الميليشيات: بناء الحرس الوطني في الدول العربية المتصدِّعة – دراسة لفريدريك ويري, أرييل أ. آرام.

وخلال السبعينيات والثمانينيات، برز نموذج مزدوج من طبقتَين لتنظيم أجهزة الأمن في العديد من البلدان العربية. الطبقة الأعمق والأوطد تشكّلت من أجهزة أمن وحرس رئاسي كثيفَي التسليح، وتحدّرت عناصرها من أقارب الحكام وأتباعهم. وتمثلت المسؤولية الرئيس لهذه الطبقة في إجهاض الانقلابات العسكرية والمؤامرات الداخلية.

أما الطبقة الخارجية فتكوّنت من الجيش والشرطة اللذين يمكن نشرهما في حال نشوب حروب أجنبية أو تمرّدات شعبية. لكن هذا الطراز من تقسيم العمل اعترضته جملة مشاكل، بما في ذلك تسعير التنافسات بين الأجهزة وانعدام الثقة، ما أعاق الفعالية القتالية الفعلية.[18]

ومثل هذه البنية التنظيمية لا تزال قائمة في مصر والجزائر ومَلَكِيات الخليج العربي، حيث لا تزال الجيوش متماسكة، وإن كانت متضخّمة. هذه الجيوش الوطنية لا تحوز سوى على قدرات محدودة لاستعراض القوة، مع بعض مواقع استثنائية تتمثّل في فرق العمليات الخاصة وسلاح الجو. ولا يزال الدور الأكثر أهمية لها هو منع الانقلابات العسكرية واستخراج العوائد للقواعد الموالية.[19]

[18] Mehran Kamrava, “Military Professionalization and Civil-Military Relations in the Middle East,” Political Science Quarterly, 115:1 (2000); Yezid Sayigh, “Agencies of 4 Coercion: Armies and Internal Security Forces,” International Journal of Middle East Studies 43, no. 3 (2011): 403–405.

[19] Robert Springborg, “The Role of the Militaries in the Arab Thermidor,” memo prepared for “The Arab Thermidor: The Resurgence of the Security State” workshop, London School of Economics and

ولكن بعد انهيار بعض الأنظمة في العالم الإسلامي نتيجة موجة الربيع العربي، تدخلت الأنظمة الغربية بتوظيف قواها من مرتزقة وميليشيات محلية أو غير محلية (مستوردة)، لمحاولة إعادة الشعوب إلى حظيرة الهيمنة الغربية. وسد الفراغ الذي أحدثته الثورة بإسقاط النظام كما في ليبيا واليمن، وتم التنسيق مع الحكومات الانتقالية أو الإدارات المحلية المؤقتة والأحزاب الموالية للغرب والعملاء القدامى لهم، لتوفير ميليشيات ومرتزقة تسيطر على المشهد لإعادة ضبطه وفق المقاييس الغربية ومصالح أجنداتها في المنطقة. وتباينت درجة توظيف هذه الميليشيات والمرتزقة بحسب الحاجة إليه فكان توظيفها صارخا في ليبيا ومتوسطًا في السودان وضعيفًا في تونس كون الأحزاب الموالية التي تسلقت لدفة الحكم، كفت الغرب مؤونة التجييش على الأرض. وإنه لمن الفائدة بمكان دراسة كل حالة من حالات الربيع العربي، كيف كانت البداية وكيف تطورت الأحداث وكيف آلت إلى ما آلت إليه، لتقديم زبدة التجارب والخبرات للأجيال وللاستفادة من ثقل هذا التطور الخطير الذي عرفه العالم الإسلامي وواجه بسببه مكر النظام العالمي والإقليمي ودهائه، ثم بناء على ذلك رسم خريطة لمعالم القوة والضعف في مشهد الثورات والسبل التي من الضروري انتهاجها لتفادي تعثرها وكذا الأسباب المصيرية لإنجاحها.

Political Science Middle East Centre, October 10, 2014, http://pomeps.org/2014/12/12/the-role-of-militaries-in-the-arab-thermidor

3..2. منهج الميليشيات

غالبًا ما يحمل أعضاء الميليشيات إيديولوجية تجمع صفوفهم وتوجه مسارهم قد تكون قومية أو طائفية تستغلها قوة احتلال أو الحكومة المركزية لقتال الجماعات الجهادية والمتمردة في البلاد وفي الواقع إن الكثير من هذه الميليشيات تدفعها الحاجة المادية للقتال، وهم في الواقع المرتزقة.

وقد شاهدنا توظيف جماعة الصوفية في الصومال ضد المجاهدين وتسليحهم ونشر الدعاية لمنهجهم الموائم لأهداف الصهيوصليبية في بلاد المسلمين. وبعد فشل هذا المسار توجهت أمريكا لتوظيف الميليشيات القومية والوطنية لمواجهة الصعود الإسلامي في المنطقة، كما شاهدنا توظيف الرافضة في العراق بدعم أمريكي ضد أهل السنة في البلاد. وكذلك كان التوظيف الأمريكي للأكراد في سوريا ونماذج أخرى عديدة، تكشف كيف تم توظيف الطائفية والقومية في دعم الأطماع الغربية في العالم الإسلامي وتجيهها ببنية الميليشيات والمرتزقة لمنع تحرر الأمة من أغلال الهيمنة.

4..2. حرب المعلومات ودورها في دعم الميليشيات

أينما تدور رحى حرب في العالم، تدور معها رحى الحرب الإعلامية والمعلوماتية، وكذلك الحال مع حروب الميليشيات حيث ترافق هذه الحرب آلة إعلامية ضخمة تضخ الأخبار والمعلومات، دورها صناعة رأي عام

مناصر لها وإضفاء الشرعية على ممارساتها وتضليل الجماهير بإعطاء صورة مختلفة عن الواقع، تعتمد على التضخيم تارة والتشويش تارة أخرة، والإقناع في بعض الأحيان. ولا يخرج عملها عن إطار استغفال الشعوب.

وسنجد مع كل دعاية للميليشيات جيشًا من الذباب الإلكتروني يلمع لها ويرقع، ويضلل الجماهير. وهو ذباب مدعوم على مستوى الدول والحكومات مقابل المال، وقد تم فضح العديد من الشركات الإعلامية التي تدعم هذا المسار وتتلقى بنفس مبدأ المرتزقة الأموال لتحقيق تغيير في الرأي العام وضخ قناعات معينة وصناعة تصور للواقع تخدم به أجندات ممولي الميليشيات وفي الواقع الإعلام مجرد ساحة حرب أخرى تتواجه فيها الجيوش كما تتواجه على الميدان في الأرض.

ولا تزال الأنظمة والحكومات توظف الإعلام والمؤسسات الدعائية المرتزقة والذباب الإلكتروني لصناعة واقع مغاير لما يجري حقيقة على الأرض.[20] وإن شئنا المقارنة فهي ميليشيات إعلامية ومرتزقة يتم توظيفها لذات الأهداف التي يتم بها توظيف الميليشيات والمرتزقة في مسارح الصراع العسكري، لنأكد على أن رحى الصراع تدور على الميدان كما تدور في الإعلام بشكل متوازي ومرتبط بشكل وثيق.

[20] صحيفة نيويورك تايمز: حملة إعلامية سرية على مواقع التواصل لتعزيز حكم العسكر في السوادن
https://shahadanews.com/?p=4508

5..2. برامج الميليشيات

لم يقتصر دور الميليشيات في تحقيق السيطرة لصالح الحكومات والقوى الدولية وإنما تم التخطيط ليصبح بعضها بديلًا للجيش والشرطة أو لتشكيل نواة جهاز ما يسمى الحرس الوطني. ومع ذلك، كانت الجهود لبناء سلك حرس وطني في ليبيا والعراق فاشلة تمامًا حيث رأى بعضهم في ذلك تحدّي للجيش النظامي ولأسباب أخرى كثيرة.

ومن المفارقات والتناقضات في قوانين النظام العالمي أن الحشد الشعبي الذي اكتسب شرعية بتحالفه مع الولايات المتحدة لمكافحة ما يسمى الإرهاب في العراق، تحول اليوم بقرار الحليف الأمريكي، ليصبح مصنفًا في خانة الإرهاب. وبعد أن حظي بالدعم الجوي الأمريكي لحرب الجماعات الجهادية في العراق، استهدفت الضربات الجوية الأمريكية هذا العام كبار قادته كقاسم سليماني[21] ما يكشف طبيعة العلاقة بين الميليشيات والداعمين الدوليين فهي علاقة غير مضمونة ولا ثابتة.

وقد صنفت مؤخرًا إدارة ترامب حزب الله كمنظمة إرهابية في حين لم تحسم الدول الأوروبية بعد رؤيتها النهائية لتصنيف حزب الله حيث أنها تعترف بالتمثيل السياسي للحزب وهو اعتراف رسمي أعلنه الاتحاد الأوروبي وروسيا فضلا عن وجود قنوات اتصال رسمية بينهم. لكن ظهرت مؤخرًا بعض

[21] مقتل قاسم سليماني قائد فيلق القدس الإيراني في ضربة أمريكية ببغداد
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-50979394

التصريحات الأوروبية التي تجامل الإدارة الأمريكية وصنفت حزب الله كمنظمة إرهابية.

ويبدو واضحًا أن من تداعيات الاعتماد المتصاعد على الميليشيات من قبل أطراف دولية متصارعة على الأرض، تأجيج الصراع بشكل كبير بين مكونات البلد الواحد، ومع مرور الوقت تنهار البلاد تدريجيًا بانهيار مؤسساتها وآثار الحرب المدمرة، وتقع في شراك حرب هي أشبه بالحرب الأهلية، ويصبح التقسيم هو المصير المرتقب الذي يلوح في الأفق وهو ما نشاهد شبحه يلوح اليوم في واقع اليمن.

ويجدر الإشارة إلى أن بعض الدراسات تحذر بشدة من الاعتماد على الميليشيات. كونها تملك قابلية التمرد وقد تنقلب على داعميها. وهذا ما يفسر الطريقة الحذرة التي تتعامل بها الحكومة الأمريكية مع ميليشياتها ومرتزقتها في ساحات الصراع.

6..2. توظيف الميليشيات والمرتزقة في الصراعات الدولية

استخدام الميليشيات المرتزقة لم يتوقف على الدول الكبرى والحكومات بل امتد للمنظمات الدولية والشركات الخاصة، فعدة دول وحكومات ومنظمات وشركات وظفت الميليشيات المرتزقة لتحقيق أهدافها وخططها،

منها روسيا التي استخدمت القوات الخاصة المعروفة باسم فاغنر[22] في ليبيا، وحكومة نيجيريا التي استأجرت مئات المرتزقة لمحاربة بوكو حرام، بل وحتى منظمة الأمم المتحدة تعتمد على توظيف المرتزقة والميليشيات ويدخل في ذلك حماية شركات البترول والمنظمات الإنسانية.

وبغض النظر عن الحجج المستعملة لتبرير توظيف هذه الميليشيات فقد بات واضحًا أنها أذرع قذرة تخدم أجندات أصحابها، كما شاهدنا مع ميليشيات الرئيس الروسي فلادمير بوتين في الشرق الأوسط وأفريقيا؛ وفي أوكرانيا، ثم في سوريا، والآن يظهر دورهم بارزًا في ليبيا، لدرجة أن التقارير الأمريكية باتت توجس خيفة من الدور الروسي المتزايد الذي يهدد الطموحات الأمريكية.

فقد جاء في تقرير عمليات مكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا وشمال وغرب إفريقيا، للمفتش العام للكونغرس الأمريكي (1 أكتوبر 2019 – 31 ديسمبر 2019) تحت عنوان **(الوجود الروسي في ليبيا يزداد ويتحدى عمليات مكافحة الإرهاب)**: "هذا الربع في ليبيا، أُسقطت طائرة استطلاع أمريكية بدون طيار تراقب النشاط العنيف للمتطرفين في

[22] مجموعة فاغنر (بالروسية: Группа Вагнера) هي منظمة روسية شبه عسكرية. ووصفها البعض بأنها شركة عسكرية خاصة (أو وكالة تعاقد عسكرية خاصة) ، أفيد بأن مقاوليها شاركوا في صراعات مختلفة، بما في ذلك عمليات في الحرب في سوريا إلى جانب الحكومة السورية، وكذلك من عام 2014 حتى عام 2015، في الحرب في دونباس في أوكرانيا لمساعدة القوات الانفصالية في جمهوريات شعب دونيتسك ولوهانسك المعلنة ذاتيًا كما شاركت المجموعة بمقاتلين علي طرابلس ليبيا التي قادها المشير خليفة حفتر. ويرى آخرون أن فاغنر هي في الحقيقة وحدة سرية تتبع وزارة الدفاع الروسية، وتستخدمها الحكومة الروسية في الصراعات عندما تكون هناك حاجة للإنكار. كما تقارن مجموعة فاغنر بالأكاديمية، وهي شركة الأمن الأمريكية التي كانت تعرف سابقًا باسم بلاك ووتر.

طرابلس. وقالت أفريكوم أن القوات شبه العسكرية الروسية التي تقاتل إلى جانب الجيش الوطني الليبي في الحرب الأهلية في البلاد من المحتمل أن تكون مسؤولة عن حادثة الإسقاط.[23]

ويقوم الجيش الأمريكي بعمليات مكافحة الإرهاب من خارج ليبيا بالتنسيق مع الحكومة المعترف بها دوليًا، حكومة الوفاق الوطني.

ووسعت قوات المرتزقة الروسية المعروفة باسم مجموعة "فاغنر" من تواجدها في ليبيا هذا الربع من خلال نشر 600 جندي إضافي لـ 1200 من المرتزقة لدعم أهداف الجيش الوطني الليبي والأهداف الروسية في شمال أفريقيا[24] وقال جنرال تاونسند[25] في يناير 2020 أن روسيا تسعى لـ "تثبت نفسها كشريك بديل للغرب" وترى فرصة لكسب موطأ قدم لنفسها على طول الجناح الجنوبي لحلف الناتو.

وأضاف: "كما ذكرت أفريكوم أن الوجود العسكري الروسي المتزايد في ليبيا يهدد مستقبل الشراكات العسكرية للولايات المتحدة والتعاون لمكافحة الإرهاب عن طريق إعاقة وصول الولايات المتحدة إلى ليبيا".

---

[23] Phil Stewart, "Exclusive: U.S. Says Drone Shot Down by Russian Air Defenses Near Libyan Capital," Reuters, 12/7/2019; Statement of General Stephen Townsend, before the Senate Communications Armed Services Committee, 1/30/2020

[24] Samer Al-Atrush and Nick Wadhams, "U.S. Warns Against Russia's Growing Role in Libya War," Bloomberg, 11/15/2019.

[25] قائد القيادة العسكرية الأمريكية حاليا في أفريقيا (أفريكوم)

وجاء في هذا التقرير تحت عنوان (**المرتزقة الروس يزيدون وجودهم في ليبيا**): "خلال الربع، المرتزقة الروس التابعين لمجموعة فاغنر، شركة عسكرية خاصة، زادت من أعدادها ونشاطها في ليبيا. قوات مجموعة فاغنر تعمل في ليبيا منذ أغسطس 2019، لدعم قوات الجيش الوطني الليبي. وفقًا لتقارير وسائل الإعلام، ما يقرب من 800 إلى 1400 من مرتزقة مجموعة فاغنر الذين يعملون في ليبيا خلال هذا الربع.

زيادة كبيرة عن حوالي 200 مقاتل تم الإبلاغ عن أنهم يعملون في ليبيا في 17 سبتمبر 2019.

وأخبرت أفريكوم مفتش وزارة الدفاع أن روسيا تستخدم مجموعة فاغنر وغيرها من الشركات الخاصة العسكرية لتوفير التدريب العسكري والدعم لدول شمال أفريقيا باعتبارها البديل للشركاء الغربيين. وشهد الجنرال تاونسند في أبريل 2019 أن فاغنر مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالحكومة الروسية، قائلا "إنهم يتدربون إلى جانب مجموعة القوات المسلحة الروسية."[26] وقالت أفريكوم أن الوجود العسكري الروسي المتزايد في ليبيا، "يمكن أن يمنع الشراكات العسكرية الأمريكية والتعاون لمكافحة الإرهاب".

وذكرت أفريكوم أن النشاط العسكري الروسي في شمال أفريقيا يمثل اثنين من التحديات الكبيرة للولايات المتحدة وشركائها. أولا، الجيش الروسي

[26] United Nations, "Final Report of the Panel of Experts in Libya Established Pursuant to Security Council Resolution 1973 (2111)," 12/9/2019.

يقوض قدرة الولايات المتحدة وشركائها على تعزيز التعاون أو الحفاظ على العلاقات العسكرية مع دول شمال أفريقيا. ثانيًا، يمكن لروسيا أن تمنع حرية التنقل في جنوب البحر الأبيض المتوسط.[27]

وأشار التقرير لدور ميليشيات أخرى في المسرح الليبي حيث جاء فيه: "وذكر تقرير لمجلس الأمن الدولي الصادر في ديسمبر 2019 أنه بالإضافة إلى قوات المرتزقة الروس يتم نشر 1000 مقاتل سوداني في ليبيا لدعم الجيش الوطني الليبي، في حين لدى تشاد ما يقدر بنحو 700 مقاتل في ليبيا متحالفة مع حكومة الوفاق.[28]

وفي 5 يناير 2020، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نشر عدد غير محدد من القوات التركية في ليبيا بعد طلب المساعدة العسكرية من حكومة الوفاق وكان الطلب ردًا على تهديد الجيش الوطني الليبي المتزايد الذي يدعمه مرتزقة روس ودول أخرى أجنبية في ليبيا".[29]

وقد أكدت تقارير إعلامية كثيرة إرسال تركيا لمقاتلين من المعارضة السورية إلى ليبيا وباعتراف تركي[30].

---

[27] Carlotta Gall, "Erdogan Announces First Turkish Troops Are Heading to Libya," New York Times, 1/5/2020.

[28] United Nations, "Final Report of the Panel of Experts in Libya Established Pursuant to Security Council Resolution 1973 (2111)," 12/9/2019

[29] Carlotta Gall, "Erdogan Announces First Turkish Troops Are Heading to Libya," New York Times, 1/5/2020

[30] أردوغان يعترف بوجود مقاتلين سوريين إلى جانب قوات تركيا في ليبيا https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2020/02/21/erdogan-turkish-syrian-troops-libya

وأشـار التقريـر لأسـباب تغيـير الإدارة الأمريكيـة لاسـتراتيجيتها في القـارة الإفريقيـة حيـث جـاء فيـه: "وذكـرت أفريكـوم أن النشـاط العسـكري الروسـي في شمـال أفريقيـا يمثـل اثنـين مـن التحـديات الكبـيرة للـولايات المتحـدة وشـركائها. أولا، الجـيش الروسـي يقـوض قـدرة الـولايات المتحـدة وشـركائها علـى تعزيـز التعـاون أو الحفـاظ علـى العلاقـات العسـكرية مـع دول شمـال أفريقيـا. ثانيًـا، يمكـن لروسـيا أن تمنـع حريـة التنقـل في جنـوب البحـر الأبـيض المتوسط ".[31]

وفي الواقـع فقـد وظّفـت الـولايات المتحـدة نمـاذج عديـدة للميليشـيات والمرتزقـة تفـوق توظيـف الـروس لهـا، ونجـد ذلـك في العـراق وفي الـيمن وفي الصـومال وفي أفغانسـتان وفي سـوريا، ومنهـا توظيفهـا للميليشـيات الكرديـة الانفصـالية. ففـي أواخـر عـام 2015، أسسـت الـولايات المتحـدة مـا عُـرف باسـم "قـوات سـوريا الديمقراطيـة"، والـتي يشـار إليهـا اختصـارًا بــ "قسـد"، لـدمج بعـض العـرب والأقليات الأخرى شكليًا مع بقاء القوة الضاربة للجماعات الكردية.

وكـذلك تركيـا اسـتعانت بالميليشـيات في ليبيـا باسـتقدام المقـاتلين مـن سـوريا وأيضا بتدريب الميليشيات الصومالية.

والإمارات استعانت بالميليشيات السودانية في اليمن وفي ليبيا.

[31] Carlotta Gall, “Erdogan Announces First Turkish Troops Are Heading to Libya,” New York Times, 1/5/2020.

ووظفت الصين مجموعة "فرونتيير للخدمات" التي يديرها إيريك دين برينس، مؤسس "بلاك ووتر" للهيمنة على الموارد الطبيعية في أفريقيا، وتشمل عمليات التعدين والنفط والغاز الطبيعي وكذلك فعلت روسيا وفرنسا في إفريقيا الوسطى لنهب ثرواتها.

وقد تم رصد نشاط هؤلاء المرتزقة بشكل لافت في دول العالم الثالث كالشرق الأوسط وأفريقيا وأجزاء من آسيا.

وبرز دور الميليشيات في كل من العراق وليبيا وسوريا واليمن، منذ انهارت الجيوش الحكومية، وشكل صعود هذه الميليشيات الموالية للحكومة تهديدًا كبيرًا للشعوب. حيث استلمت هذه الميليشيات مهمة ما يسمى مكافحة التمرّد والإرهاب كالميليشيات الشيعية في العراق فلم ترقب في مؤمن إلًّا ولا ذمة.

كما استغلت الحكومات هذه الميليشيات لضرب معارضيها ومهاجمة المدنيين للعب في المشهد السياسي في البلاد، ومحاولة إضفاء بعض الشرعية والمصداقية لها وهو أسلوب انتهجه اليهود بامتياز، فينفذون التفجيرات ضد أهداف يهودية ثم يخرجون للعب دور الضحية وتحقيق مكاسب سياسية كثيرة بفضل هذا الخداع.

وشاهدنا ذلك في الجزائر حيث كانت الحكومة الجزائرية ربيبة فرنسا توظف ميليشات وحشية تسطر المجازر بحق الشعب الجزائري وتوهم ضحاياها أنها جماعات جهادية لتؤجج مشاعر الكراهية ضد كل ما يتعلق بالجهاد والإسلام بعد النجاح الباهر للإسلاميين في الانتخابات في التسعينيات، فكانت وسيلة الحكومة لتشويه سمعة المجاهدين تسطير المجازر بيد ميليشياتها وإلحاق التهمة بالمجاهدين، لكن شاء الله أن فضح هذه الحكومة وظهرت اعترافات على قنوات إعلامية تؤكد أن الحكومة قد وظفت هذه الميليشيات المجرمة، لكسب تأييد الشعب في حربها ضد الأحزاب الإسلامية والجماعات الجهادية، وهي حقيقة وسيلة قذرة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى. ويمكن الرجوع لكتاب "الحرب القذرة" لحبيب سويدية، فقد كتب شهادته على هذا التوظيف القذر بنفسه، وهو ضابط سابق في القوات الخاصة الجزائرية انشق عن الجيش وفر بنفسه وكتب شهادته التي فضح بها الحكومة الجزائرية في حربها مع الإسلاميين.

وفي اليمن، استخدمت الحكومة الضعيفة – تدفعها السعودية والإمارات- ميليشيات اللجان الشعبية في العام 2011 في محافظة أبين الجنوبية لقتال المجاهدين أنصار الشريعة. وعاملت هذه اللجان التي أبدت الولاء للحكومة في صنعاء، وبشكل متزايد المدنيين بوحشية وعنف وقادت الصراعات

الانتقامية القَبَلية والشخصية. واستنسخت فكرة اللجان في مناطق أخرى وتكررت ذات مشاهد الإجرام.

وفي ليبيا ظهر استعمال الميليشيات بقوة في عهد الهالك معمّر القذافي، والذي كان يخشى الانقلابات العسكرية وأحكم قبضته لزمن طويل على مقاليد الحكم في البلاد. وفي سبيل ذلك أبقى الجيش النظامي ضعيفًا، باستثناء ألوية النخبة الأمنية التي كان يقودها أبناؤه.

وبعد السقوط تحول النفوذ الحقيقي في البلاد في يد الكتائب الثورية والشركات – الميليشيات المحلية التي حاربت القذافي وملأت الفراغ الأمني بعد إطاحته. حيث استولت الميليشيات على مستودعات الأسلحة والمطارات والوزارات بعد سقوط القذافي.[32]

واليوم بعد تدخل الأطراف الدولية بأذرعها من ميليشيات مختلفة سواء في صف حفتر[33] أو في صف السراج[34]، أضحت هذه الميليشيات تهيمن على المشهد الليبي.

ومن الأمثلة الأبرز للميليشيات المرتزقة، ميليشيات الشبيحة السورية. وهي ميليشيات انبثقت من شبكات التهريب والابتزاز والرشى التي كانت تعمل بحماية نظام السفاح بشار الأسد. وقد سطرت هذه الميليشيات فظائع

[32] ترويض الميليشيات: بناء الحرس الوطني في الدول العربية المتصدِّعة – دراسة لفريدريك ويري, أرييل أ. آرام.
[33] عميل سابق لسي أي إيه ثم تحول إلى استجداء دعم الروس بعد أن تخلى عنه الأمريكان.
[34] رئيس حكومة الوفاق المعترف بها دوليا.

ومجازر لا تعد ولا تحصى من الاغتصابات والاختطاف والتعذيب والقتل الجماعي ونبش القبور وحرق البيوت وتدمير القرى والبلدات والنهب دون أدنى محاسبة أو رقابة وكانت بالفعل نموذجًا لمغول العصر ومع ذلك يحظى نظام هذا الإجرام بالاعتراف الدولي.

7..2. الميليشيات المرتزقة الوسيلة المفضلة للأمريكيين

يدخل في مفهوم المرتزقة كل الميليشيات والقوات المستأجرة التي تستخدمها الدول والقوى لفرض واقع معين في بلد يعيش تمردًا، وهي الوسيلة المفضلة للأمريكان في مختلف ساحات الصراع التي تورطت فيها، ومن أشهر هذه الميليشيات المرتزقة "بلاك ووتر" والتي سطرت مجازر وحشية في العراق وفلتت من العقاب بفضل الحصانة الأمريكية.

وتعاقدت بلاك ووتر التي مقرها في ولاية كارولاينا الشمالية، بمبلغ ضخم مع وزارة الدفاع الأمريكية لتقدم بمقتضاه الدعم للجيش الأمريكي في العراق مقابل حصولها على حصانة ضد الملاحقات القضائية.

تأسست بلاك ووتر عام 1997 من قبل ضابط البحرية الأمريكية السابق إيريك دين برنس الذي عمد لتغيير اسمها بعد فضائحها في العراق ليصبح اسمها "إكس آي" للخدمات.

وتم بيع الأخيرة سنة 2011 لمنافِسَتِها تريبل كانوبي، وهي تُعرف منذ ذلك الحين باسم "أكاديمي".

وتضم أكاديمي عشرات الآلاف من المقاولين وتنشط في جميع أنحاء العالم من خلال مكاتب إقليمية. وقد خدم جزء من جنودها سابقًا في الجيش الأمريكي. ووقعت أكاديمي عقودًا مع الجيش الأمريكي والاستخبارات الأمريكية (CIA) ووزارة الخارجية الأمريكية.[35]

وتشير التقارير إلى تزايد اعتماد الأمريكان على المرتزقة والشركات الأمنية الخاصة بشكل لافت كما حدث في أفغانستان حيث يعمل عدد كبير من المقاتلين المرتزقة في الجيش الأمريكي، ويساعد ذلك في إخفاء الأعداد الرسمية للخسائر البشرية في صفوف الأمريكيين في الحرب مع طالبان. وهو ما أشارت له صحيفة الواشنطن بوست مع تسريبات حكومية تؤكد تلاعب وزارة الدفاع الأمريكية ببيانات القتلى الأمريكان في أفغانستان وتخفيضها لتخفيف أثر الصدمة.[36]

وتستخدم الولايات المتحدة المرتزقة في الصومال وتتكفل بتدريب وتمويل ودعم الميليشيات الصومالية بشكل مباشر وبواسطة الحكومة المحلية الدمية التي وظفتها الإدارة الأمريكية لتمرير أجنداتها بأسماء صومالية، في محاولة

[35] مصادر إعلامية مختلفة.

[36] https://www.washingtonpost.com/graphics/2019/investigations/afghanistan-papers/afghanistan-war-confidential-documents/

للتصدي للصعود الإسلامي والجهادي في هذه البلاد والذي تقوده حركة الشباب المجاهدين. ومن هذه الميليشيات "دناب" كما تنشط شركتها الأمنية الخاصة "بانكروفت" في الصومال، لتقديم الدعم اللوجستي للميليشيات الحكومية، وتوازيها ميليشيات أخرى صنعتها ودربتها تركيا في الصومال وهي ميليشيات "جرجر" و "هرمعد" لحفظ المصالح التركية في المنطقة ولأبعاد جيوسياسية تتعلق وطموحات الحكومة التركية في صراعها مع المحور الخليجي.

وتفضل الدول الكبرى استخدام المرتزقة لأنها أقل تكلفة من الجيوش النظامية، وأقل التزامًا ومسؤولية ويتم توظيفها وقت الحاجة فقط ولا تتكفل الحكومة مصاريفها خارج هذه الحاجة كما مع الجنود النظاميين. بينما تفضل الحكومات المحلية استخدام المرتزقة لأنها تخشى من الجيوش النظامية أن تستقوي وتطمع في الحكم بواسطة الانقلابات العسكرية، فتحجم دورها بتوظيف الميليشيات.

8..2. النموذج الإيراني

أشارت مؤسسة راند الأمريكية للأبحاث عام 2018، في كتاب بعنوان: "الحروب السياسية الحديثة: الممارسات الحالية والاستجابات المحتملة"، وهو كتاب يتضمن مراجعة تاريخية لتجربة الولايات المتحدة مع الحروب السياسية، وتقييمًا جادًّا لبعض دراسات الحالة التي استُخدمت فيها بشكل

واسع أدوات الحروب السياسية. ويقدم المؤلفون توصيات للحكومة الأمريكية من أجل تطوير قدراتها الاستراتيجية على ردع تهديدات أمنها القومي، ومواجهة الحروب السياسية التي تُثار ضدها[37].

تناول الكتاب الميليشيات كشكل من أشكال هذه الحرب تحت بند "الحروب بالوكالة"، وتناول إيران كمثال. لكنه سلط الضوء على استراتيجية "القوة الناعمة" الإيرانية التي ترتكز بشكل كبير على التأثير الثقافي والسياسي والديني، كرافعات رئيسية وقوية. وهي تستخدم مداخل مختلفة للتأثير على مختلف الفئات، سواء كانوا شيعة أو سنة، أو عربًا أو كُردًا. وأن طهران تستخدم شبكة عالمية من المنظمات الثقافية والإعلامية ذات التأثير الواسع، وتقوم بدعمهم ماديًّا. ويعتبر "فيلق القدس" جزءًا من هذه الشبكة.

وتقوم إيران بتوظيف ميليشياتها العسكرية على مرحلتين: الأولى من خلال دفعهم إلى حروب بالوكالة في جبهات عسكرية لتحقيق أهداف سياسية، وبعد تثبيت أقدام هذه الميليشيات في ساحات المعركة، تأتي المرحلة الثانية، وهي منح صفة الديمومة لتواجد هذه الميليشيات في تلك الساحات، عن طريق عمليات إحلال وتجديد دائمة في صفوفها. وأن استخدام طهران

---

[37] إخضاع الخصوم: "الحروب السياسية".. تغيرات إستراتيجية إرغام الدول وقت السلم لمؤسسة راند.

لوكلاء عرب في سوريا (الميليشيات العراقية والقوات شبه العسكرية التابعة لحزب الله) له نفس أهمية التدخل العسكري المباشر بالنسبة لها[38].

ولا ينكر متابع قدرة إيران على اختراق العراق ولبنان واليمن وسوريا بفضل ميليشياتها المسلحة التي اشتهرت بتاريخ طويل من الجرائم، في سبيل مشروع دولة صفوية تبتلع أراضي أهل السنة وتسومهم سوء العذاب ولا تزال المواجهة بينها وبين الجماعات الجهادية السنية التي حملت هم التصدي لهذا المشروع بجدية على قدم وساق.

9..2. تجربة الصحوات

بداية لنلخص فقه الواقع والمشهد الذي كانت فيه العراق قبيل تكوين الصحوات:

منذ الإطاحة بالرئيس السابق صدام حسين في العام 2003. سارعت الولايات المتحدة إلى حلّ الجيش العراقي الذي كان يعد من أقوى الجيوش في المنطقة، وكذلك فعلت مع وحدات الشرطة بشكل سريع، باعتبار هذه الأجهزة موالية للنظام القديم، واحتمالية أن تتحول لمصدر لانقلابات عسكرية واردة بقوة.

[38] المصدر السابق.

وكانت الأحزاب الشيعية والكردية التي هيمنت على الحكومة الجديدة، تعتمد على قوات الميليشيا الخاصة بها والمستقلة ذاتيًا.

فقد كان للحزبَين الكرديَّين الرئيسَين وحدات بيشمركة خاصة بهما، كما كان للأحزاب السياسية الشيعية فصائلها المسلحة التابعة لها، على غرار قوات بدر (منظمة بدر) وميليشيات أخرى لفرد العضلات كميليشيات الرافضي مقتدى الصدر وجيشه المسمى المهدي.

وفي المناطق السنّية في شمال وغرب العراق، وفي محاولة لملء الفراغ بسرعة، وللتصدي لمخططات الحكومة التي يهيمن عليها الشيعة والولايات المتحدة تشكلت الجماعات الجهادية المسلحة.

وفي عام 2006، كان الجهاد في العراق في أوجه حيث انتهج المجاهدون حرب العصابات واستخدموا العبوات الناسفة المرتجَلة، والقصف، والهجمات الاستشهادية ضد الأمريكان وحلفائهم من الرافضة والأكراد.

وكانت الحكومة تشن حربًا قذرة بمعنى الكلمة وتسلطت على أهل السنة الأبرياء بالخطف والتعذيب والاغتيالات مستخدمة في تسطير هذه الجرائم الميليشيات الشيعية الرافضية التي عملت بالتنسيق مع قوات وزارة الداخلية.

كان هدف الولايات المتحدة سحب البساط من تحت المجاهدين بجذب القبائل السنّية وتجنيدها بفعالية، كوسيلة لقطع صلاتها بالمجاهدين. وهكذا،

أنشئت الصحوات من أهالي السنة في العراق بناء على صفقة مهمة بين الولايات المتحدة والقبائل، تقوم بموجبها الأولى بتوفير الوظائف والسلاح للقبائل، وتحميها بفعالية من تدخلات الميليشيات الشيعية وقوات الأمن العراقية. وباتت وظيفتها محاربة المجاهدين والقضاء على جهادهم.

و كان دعم الأردن والسعودية حاسمًا لبناء الروابط والحفاظ عليها مع القبائل السنّية في المناطق الغربية. وقبل نهاية 2007، كانت الميليشيات استوعبت أكثر من 65 ألف رجل في السلك العسكري في سبع مقاطعات عراقية.[39]

واليوم على نفس نهج صحوات العراق يبادر العديد من المراقبين إلى طرح تجرية الصحوات كمنوذج يمكن أن تحتذي به في مناطق أخرى.

لكن مصير الصحوات في العراق كان الفشل حيث أن الحكومة المركزية العراقية التي يهمين عليها الرافضة لم تحتضن البتة خطة الصحوات. وهكذا، ومع انسحاب القوات الأميركية من العراق في العامَين 2009 و2010، نكثت الحكومة العراقية بوعودها لدمج هذه القوة، السنّية أساسًا، في جهاز الدولة.

---

[39] Alissa Rubin and Damien Cave, “In a Force for Iraqi Calm, Seeds of Conflict,” New York Times, December 23, 2007, www.nytimes.com/2007/12/23/world/middleeast/23awakening.html?pagewanted=all&_r=2&.

ولم تُجنَّد سوى حفنة من مقاتلي الصحوة السابقين في الشرطة والجيش أو في مواقع أخرى في الحكومة. ومعظم هؤلاء صُرِفوا من الخدمة لاحقًا أو عُرِضَت عليهم وظائف وضيعة.

ثم بدأت حكومة رئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي حملة على قادة سياسيين سنّة بارزين، وقاضت واعتقلت بعضهم بتهم الإرهاب أو ممارسة سياسات هدّامة.

ولقي الكثير من الصحوات حتفهم على أيدي المجاهدين الذين شنوا حملة تصفية لا هوادة فيها، فوقع الصحوات في العراق بين سندان المجاهدين ومطرقة خيانتهم وهو مصير كل خائن عميل.

ويجدر التنبيه إلى أن الدعم الذي حظيت به الصحوات لا يقارن بالدعم الذي حظيت به الميليشيات الشيعية الرافضية حيث تلقّت الأخيرة تدريبات وتجهيزات خاصة من الولايات المتحدة باعتبارها الميليشيات المفضلة لتسطير المجازر في العراق.

وهذا ما يفسر قدرة ميليشيات الحشد الشعبي على شن حملات ترهيب وترويع ضد أهل السنّة وبلداتهم. وكانت عناصر الميليشيات تنهب الممتلكات، وتشنّ حملة اعتقالات غير قانونية واختطاف للنساء والرجال، وعمليات قتل غير مشروعة وتدمير للمتلكات والتعذيب والتنكيل والتمثيل

التي لم يراع فيها الحشد حق طفل ولا شيخ ولا امرأة ولا أحد. وبسبب العلاقة بين الحكومة المركزية وميليشيات الحشد الشعبي، فُسِّر ذلك على أنه محاولات متعمدة لترويع السنّة وربما تهجيرهم.[40]

يذكر أن الجنرال الأميركي ديفيد بيترايوس، الذي أشرف على عملية الطفرة للقوات العسكرية الأميركية (Surge) في عام 2006، لاحظ خلال تقييمه للوضع في العراق في آذار/مارس 2005، أن القوات الموالية لإيران تشكِّل تهديدًا لمستقبل العراق أكبر من أي تهديد آخر هناك، لكن تقييمه لم يحظ باهتمام الإدارة الأمريكية إلا مؤخرًا على ما يبدو، بعد تنفيذ عمليات قصقصة لجناحات الميليشيات الرافضية ببعض الضربات الجوية التي قُتل فيها قاسم سليماني وعدد من رفقائه.

10..2. وقفة هامة مع مصطلح "الصحوات"

ظهر مؤخرًا توظيف مصطلح الصحوات من قبل تنظيم الدولة الإسلامية بحق الجماعات الجهادية السنية في محاولة لتكفيرها والتخلص منها كمنافس قوي في سبيل الجهاد ونصرة الأمة المسلمة بعد الخلاف الذي دبّ بينهم على إثر إعلان أمير تنظيم الدولة، البغدادي، التمدد في سوريا، وللأسف

[40]26 Hamza Mustafa, “Iraq: Sunni Parties Seek Talks With Shi’ite Militia Groups,” Asharq al-Awsat, February 17, 2015, www.aawsat.net/2015/02/article55341526/iraq-sunni-parties-seek-talks-shiite-militia-groups.

فقد أساء هذا التنظيم كثيرًا توظيف هذا المصطلح وأضحت أبرز الجماعات الجهادية العريقة كقاعدة الجهاد (التي خرج من رحمها) في نظر هذا التنظيم مجرد صحوات، كونها رفضت تمدده في سوريا ورفضت إعلانه للخلافة الذي جاء بشكل غريب مريب في وقت كان الخلاف بينهم لا يزال محتدمًا. وكونها تبرأت من الجرائم التي سطرها التنظيم في سبيل إرساء حكمه على حساب دماء الشعوب المسلمة والمجاهدين، وفي الواقع فإن الجماعات الجهادية على رأسها القاعدة تبرأت من تنظيم الدولة لمنهج الغلو الذي اعتمده في مسيرته الجديدة والذي انعكس مجازر وجرائم بحق أهل الإسلام قبل أهل الكفر فلم يفرق بين بار وفاجر، ولهذا فإن الصحوات وفق مفهوم التنظيم مفهوم باطل ولا يمت بصلة لمفهوم الصحوات الحقيقي الذي هو توظيف ميليشيات محلية لمحاربة المجاهدين وكبح صعودهم، ولو أنزلنا واقعيًا هذا المفهوم على ما يقوم به تنظيم الدولة في مناطق ذات شوكة جهادية قوية غالبة، كأفغانستان والصومال وحتى اليمن مثلا، سنجد أن التنظيم بالفعل انتحل دور الصحوات وبدأ يعمل على هدم هذه الحصون لصالح الغرب وأجنداته. في وقت انشغل أهل الثغور فيها بجهاد وقتال أهل الكفر والردة في حرب صهيوصليبية عالمية أعلنها بوش ضد الإسلام قبل أن نسمع باسم تنظيم الدولة، وتعددت أشكالها وأذرعها وميادينها عبر العالم الإسلامي، ومع ذلك يستغفل هذا التنظيم أتباعه بصناعة الإفك والبهتان لينفرد بالساحة لوحده بعد فشل استراتيجيته في إعلان التمكين والاستماتة

في حفظ الأرض على حساب أرواح وممتلكات أهاليها، ثم في الأخير انهزم وخرج منها بعد أن تدمرت مدن كبرى تدميرًا مريعًا وقتل فيها الآلاف من المسلمين وشرد الملايين! وبدل مراجعة استراتيجيته الفاشلة وأخطائه، تفرغ التنظيم للجماعات الجهادية العاملة، فكفّر جميع الجماعات الإسلامية، وطعن في تاريخهم وبخس جهاد المجاهدين واحتقر تضحياتهم وإنجازاتهم ولم يرحم ميتًا ولا حيًا، ولم يف لذي سبق ولا لذي شيبة حقًا، واعتبر نفسه الأحق بإقامة فريضة الجهاد وتطبيق الشريعة في الأرض بتزكية للنفس مرعبة وبخلافة لم تثبت شرعًا لخليفة قتل في أراضي من يكفرهم ويعتبر من يعيش في أرضهم "مرتد كافر"، وخليفة خلفه مجهول الرسم والهوية بل ومتهم لدى أهل الإسلام، وهذا من الفساد في الأرض. وصدق مالك بن دينار حين قال: "من علامات المنافق أنه يحب أن ينفرد بالصيت". ولا عجب أن واجه المجاهدون هذا العدوان والظلم والفجور في الخصومة بحرب أخرى مع هذا التنظيم تمكنوا خلالها من رد صياله وإحباط خطط مكره وغدره، وحفظ سلطانهم وسيطراتهم بشكل تام وكامل كما في أفغانستان والصومال وأيضا تم التصدي له بشكل جاد وصارم في الشام والساحل واليمن. وهكذا أضحى المجاهدون يقاتلون أهل الكفر والردة بيد وأهل الغلو والخارجية بيد أخرى، وفي نفس الوقت. وهذا حال أهل السنة والجماعة ومنهجهم عبر محور الزمن لم يركنوا ولم يطغوا فاستقاموا كما أمر الله ورسوله ﷺ.

لهـذا وجـب التنبيـه عنـد ذكـر مصـطلح صـحوات فهـو مصـطلح تم توظيفـه بشـكل بشـع وظـالم ضـد أهـل الجهـاد والإسـلام. وإنمـا يقصـد بـه الميليشـيات المحليـة الـتي يـتم توظيفهـا مـن قبـل الأنظمـة والحكومـات الغربيـة والمحليـة لقتـال المجاهدين المتمردين عليها.

1..3. المنطق الاستراتيجي للميليشيات

نتناول في هذا القسم ترجمة لدراسة صادرة عن مؤسسة راند، بعنوان "المنطق الاستراتيجي للميليشيات"، وهي دراسة أعدها سيث ج. جونز، لمؤسسة راند في شهر يناير 2012.

2..3. نبذة عن مؤسسة راند

تعرّف مؤسسة راند بشكل روتيني على أنها مركز أبحاث مستقل غير ربحي، أُسس من أجل تقديم الأبحاث والتحليلات إلى القوات المسلحة في الولايات المتحدة. وتعمل المؤسسة بالتعاون مع الحكومة الأمريكية وحكومات أخرى ومؤسسات خاصة ومنظمات دولية ومؤسسات تجارية في عدد من القضايا.

واشتق اسم راند من اختصار كلمتي (البحث والتطوير Research and Development).

ويهتم مركز أبحاث راند بمجالات عدة منها العدالة المدنية والتعليم والصحة والسياسة الدولية وأسواق العمل والأمن الوطني والبنى التحتية والطاقة والبيئة والحكم والتنمية الاقتصادية وسياسة الاستخبارات والتخطيط بعيد الأمد وما يسمى الإرهاب وغيرها من القضايا الآنية.

مهمة المؤسسة الأساسية المعلنة هي المساعدة في تحسين السياسة واتخاذ القرار عبر البحث والتحليل باستخدام قيم أساسية من التحليلات والأبحاث النوعية والموضوعية.

ولدى مؤسسة راند مئات الموظفين. ومراكزها الأمريكية تتوزع في سانتا مونيكا، كاليفورنيا (المقر)؛ آرلينجتون، فرجينيا؛ بيتسبورغ، بنسلفانيا وبوسطن، ماساشوستس. ومعهد سياسة الدول الخليجية في راند له مكاتب في نيو أورلينز، لويزيانا وجاكسون، ميسيسيبي. أما راند أوروبا فلها مراكز في كامبريدج، المملكة المتحدة وبروكسل، بلجيكا.

وتنشر راند مجلة راند في الاقتصاد ومجلة إمعان النظر في الشؤون الاقتصادية.

منذ الخمسينيات، تساعد أبحاث راند في إعلام الولايات المتحدة بشأن القرارات السياسية حول حزمة واسعة من القضايا، من بينها سباق الفضاء ومواجهة الأسلحة النووية الأمريكية- السوفييتية وإنشاء برامج الرفاهية الاجتماعية والثورة الرقمية والعناية الصحية الوطنية. ومساهمتها الأكثر شهرة قد تكون عقيدة الردع النووي عبر التدمير المتبادل التي طورت بتوجيه وزير الدفاع حينذاك روبرت ماكنمارا. كما ساهم كبير الإستراتيجيين هرمان كان بطرح فكرة التبادل النووي الممكن كسبه في كتابه عام 1960 حول الحرب الحرارية النووية.

إنجازات مؤسسة راند تنبع من تطويرها لتحليل الأنظمة. كما أن لها مساهمات في أنظمة الفضاء والبرنامج الفضائي للولايات المتحدة والحوسبة والذكاء الصناعي. كما أن الباحثين لديها طوروا الكثير من المبادئ التي استُخدمت في الإنترنت. كما ساهمت المؤسسة في تطوير واستخدام أساليب محاكاة الحرب.

أما المجالات الحالية للخبراء فتتضمن: سياسة الطفل والعدالة المدنية والجنائية والتعليم والصحة والسياسة الدولية وأسواق العمل والأمن القومي والبنى التحتية والطاقة والبيئة والحكم المشترك والتنمية الاقتصادية وسياسة الاستخبارات والتخطيط بعيد المدى وإدارة الأزمات والاستعداد للكوارث والدراسات الإقليمية والعلوم والتكنولوجيا والرفاهية الاجتماعية وما يسمى الإرهاب.

وفقًا لتقرير سنوي عام 2005، حوالى نصف أبحاث مؤسسة راند تضمن قضايا ذات علاقة بالأمن القومي. وكثيرة هي الأحداث التي كان لراند دور فيها بناء على فرضيات يصعب تأكيدها نظرًا للإفتقار إلى التفاصيل حول عمل راند بالغ السرية لصالح الوكالات العسكرية والإستخبارية.

من كبار الباحثين الذي عرفوا في راند: هنري هاب آرنولد (جنرال في سلاح الجو الأمريكي) وكنث آرو (اقتصادي حائز على جائزة نوبل) وروبرت أومان (عالم رياضيات حائز على جائزة نوبل) وصامويل كوهين

(مخترع القنبلة النيوترونية في العام 1958) وأندرو مارشال (إستراتيجي في الشؤون العسكرية) وآلن نيوول (مختص في الذكاء الصناعي) وغيرهم الكثيرين.

الجدير ذكره أن 32 حاصلًا على جائزة نوبل، خصوصًا في الاقتصاد والفيزياء، كان لهم علاقة أو ارتباط على نحو ما بمؤسسة راند خلال تاريخهم المهني.[41]

أما في الويكيبيديا وبعض المراجع، فتعرف مؤسسة راند على أنها منظمة غير ربحية وخلية تفكير أميركية تأسست في الأصل عام 1948 من قِبَل شركة طائرات دوغلاس لتقديم تحليلات وأبحاث للقوات المسلحة الأميركية. تُمول أبحاثها من وكالات حكومة الولايات المتحدة، وكالات حكومات الولايات الأميركية، وكالات حكومية غير أميركية، جامعات، أوقاف مالية خاصة، جمعيات مهنية، شركات، منظمات غير ربحية أخرى، والدعم الخيري. نطاق عملها مع الحكومات الأخرى، والمؤسسات الخاصة، والمنظمات الدولية، والمؤسسات التجارية هو حول القضايا غير العسكرية. تهدف راند إلى حلول تخصصية وكمية عن طريق ترجمة المفاهيم النظرية الرسمية للاقتصاد والعلوم الفيزيائية إلى تطبيقات جديدة في مناطق أخرى عن طريق العلوم

[41] معلومات من الأنترنت.

التطبيقية وبحوث العمليات. مايكل دي ريتش هو الرئيس والمدير التنفيذي الحالي للمنظمة.

ومما يجدر تسليط الضوء عليه حين نتناول دراسات راند والغرب عموما، ما لخصه الدكتور إياد قنيبي، بعنوان "أعداؤنا يستخدمون ردود أفعالنا" حيث قال: صحيح أن علينا أن نتابع دراسات مراكز التخطيط الغربية ونطلع على ما يريدون أن يكيدونا به، لكن في الوقت ذاته علينا أن نحذر كل الحذر من أن تصبح ردود أفعالنا على دراساتهم هي الكيد ذاته ونصبح بذلك أدواتٍ لهم ونحن لا نشعر!

1. طريقةٌ أعتقد أنهم أصبحوا يستخدمونها معنا بكثرة:

- يريدون تعميق الفرقة بين المسلمين، فينشرون دراسة –على أنها موجهة للساسة الأمريكان فحسب- مفادها وجوب دعم الجماعة الفلانية (من المسلمين) لأن ذلك يخدم الأجندات الأمريكية.

- نحن: نقرأ الدراسة، فنعتقد أننا اكتشفنا المؤامرة...وتبدأ "النُّخب الفكرية الإسلامية" بالحديث عنها والإشارة إلى أن هذه الجماعة المعنية تمارس العمالة من حيث تشعر أو لا تشعر.

= "أو لا تشعر" هذه تسقط عند التناقل بين الشباب الأقل ثقافة، وتُختزل العبارة في: (الجماعة الفلانية عميلة لأمريكا)...(صنيعة راند)...(فرخ

راند)...إلخ. والدليل: (دراسة مركز راند أو معهد واشنطن أو معهد كارنيغي الفلانية).

وبهذا، قد نوصل الرسالة التي يريد عدونا أن نوصلها نحن بأنفسنا! ليُحدث -من خلالنا- مزيداً من الفرقة والتخوين والتشكيك وسوء الظن بين الجماعات "الإسلامية" وأنصارها!

2. قد لا يستخدمونها للتشكيك في جماعات فحسب، بل وتوجهات فكرية وأنماط دعوية، بحيث لا يبقى أحدٌ خارجَ دائرة الشك. بل وبعض الدراسات الحديثة أصبحت تنص على أن "أفضل طريقة لدعم التوجه الفكري الفلاني هو تركه وإفساح المجال له، دون دعمه بشكل مباشر". إذاً، فالمطاردة والحرب الإعلامية ضد توجهٍ ما هو "تلميع له"، وتركه هو "إفساحُ مجالٍ له لتنفيذ الأجندات من حيث لا يشعر" وبهذا، فالكل مطعون فيه!

3. هات لي جماعة مسلمة لم تنص دراسةٌ غربية على استخدامها لضرب جماعات أخرى أو لتمرير أجندات غربية، بدءاً من الصوفية إلى الإخوان إلى الفصائل المقاتلة بما في ذلك جماعة الدولة إلى الجماعات "السلفية" وغيرها وغيرها! معادو كل جماعة يطيرون بهذه الدراسة أو تلك فرحاً: (ها هو دليل جديد على إضراركم بالإسلام وعلى استخدام الغرب لكم!).

4. كنت أتساءل: (كيف تنشر مراكز التخطيط دراساتها التي فيها كيد واضح بالمسلمين؟!)، وأجيب نفسي: لعل من أهداف ذلك إظهار إنجازاتهم لجلب مزيد من الدعم المالي، فمؤسسةٌ مثل راند لها داعمون أفراد يدفعون لها عشرات الملايين، وهذا طبيعي في نظام رأسمالي تتنافس فيه المؤسسات على تحصيل الدعم. لكن أظن أن المسألة لها أبعاد أخرى مهمة، منها ما ذكرته أعلاه، ولا ننسى أن مركز راند ومعهد واشنطن ينشران دراسات لهما بالعربية!

5. ثم لا ننسى أنهم يتابعون ردود فعل المسلمين على مواقع التواصل بشكل حثيث. فقد كثُرت مؤخرا تصريحات الساسة الأمريكان حول استخدام "الجهاديين" لمواقع التواصل لغايات استقطاب العناصر، وبعض هذه التصريحات يذكر عدد التغريدات المؤيدة لجماعةٍ ما يوميا! ويبدو أن من أهدافهم في هذه المتابعة توجيه ردود الأفعال وتوظيفها بشكل غير مباشر.

6. كما يبدو أن هذه الدراسات أصبحت جزئيا مثل تسريبات ويكيليكس وتسريبات السيسي التي يتناقلها الناس باهتمام شديد على اعتبار أنها خرجت رغما عن الخصم وتفضح أسراره، بينما هي أُخرجت في الحقيقة لإيصال رسالة خَفِيَّة.

7. أعود وأقول: لعلي كنت من أول من نبه إلى خطورة الدراسات الغربية مثل دراسات راند، لكني أخشى أن "ردود الأفعال الموجهة" أصبحت من المقاصد الرئيسية لهذه الدراسات.

8. وهم في هذا كله يعتمدون على سوء الظن المتفشي بين المسلمين.

9. يضاف إلى ذلك أن ما يصدر عن هذه الدراسات يتناقض أحيانا مع حقيقة ما تتبناه الحكومات. فالمبالغة في الاحتفاء بها يعني الغفلة عن مؤامرات عدونا الحقيقية ويشغلنا بتبادل الاتهامات والطعون.

10. وهذا كله يؤكد على مبدأ مهم جدا: أننا عندما نناقش منهج جماعة أو توجهاً فكري أو مواقفَ وسلوكاً، فينبغي أن يكون مرجعنا في ذلك كله نصوص الشريعة، لا مراد أعدائنا منا، ولا إلى ما قالته تلك الدراسة أو تلك. والله تعالى أعلم.[42]

" وتصب كثير من الدراسات والبحوث الصادرة عن هذه المؤسسة في خانة أنصار مواجهة الإسلام والمسلمين، وأسهمت المؤسسة في رسم خطة الحرب الأخيرة على الإرهاب. وتتميز مؤسسة راند عن غيرها من المؤسسات الفكرية والبحثية الأمريكية بوجود فرع نشيط لها في منطقة الشرق الأوسط (دولة قطر)، وهو ما يعطي لدراسات مؤسسة راند من وجهة نظر صانع القرار الأمريكي مصداقية ودرجة أعلى من الثقة في قيمة ما تصدره من

[42] من صفحة د. إياد قنيبي على فيسبوك.

توصيات ومقترحات. وقد شهدت الأعوام الماضية تحول العديد من التوصيات التي صدرت في تقارير راند السابقة إلى خطط وسياسات عملية اتبعتها الإدارة الأمريكية في التعامل مع المنطقة".[43]

وعموما علينا أن ننتبه حين نتناول دراسات مؤسسة راند أن هذه الدراسات خصصت لأجل محاولة فهم المعطيات في ميادين الصراع للمساهمة في تطوير الأساليب الناجعة لعلاجها والتصدي لها فيما يصب في مصلحة الولايات المتحدة، فمؤسسة راند ذراع من أذرعة الهيمنة الغربية وليس كل ما تنشره هو بالضرورة من المسلمات أو من النافع اعتماده بل أهم الخلاصات تبقى في أدراج السرية ويتم نشر التي لا تشكل خطرًا على مصالح الغرب. وفي الأخير نحن نأخذ من الدراسة ما يصلح ونترك ما يضر.

3..3. نبذة عن المؤلف: سيث جونز

سيث جونز هو عالم أكاديمي وعالم سياسي ومؤلف. اشتهر جونز بعمله في مكافحة التمرد ومكافحة ما يسمى الإرهاب. يتعلق الكثير من المواد المنشورة ووسائل الإعلام التي نشرها باستراتيجية الولايات المتحدة في أفغانستان وباكستان، وفي مواجهة تنظيم القاعدة. وهو حاليًا زميل ومدير في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS.

[43] كتاب حصان طروادة الغارة الفكرية على الديار السنية، [انظر أيضا، د. باسم خفاجي: قراءة في تقرير راند 2007، ص (9 - 11)]

4..3. دراسة المنطق الاستراتيجي للميليشيات

الدراسة عموما مقسمة إلى أربعة أقسام. القسم الأول يعرض وينتقد المخاوف الرئيسية مع استخدام الميليشيا. والقسم الثاني يبحث في المنطق الإستراتيجي للميليشيات في التمرد ويوجز سبب تحول الحكومات إلى الميليشيا. أما الثالث فيحلل الاستخدام التاريخي للميليشيا في أفغانستان. بينما يقدم القسم الرابع استنتاجًا موجزًا لهذه السياسة.

شمل فهرس الدراسة المواضيع التالية:

- ملخصًا.
- مقدمة.
- نذير عدم الاستقرار: وتناول هذا القسم المحاور التالية: (الميليشيات تقوض سلطة الدولة – الميليشيات ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان – الميليشيات غير موثوقة).
- المنطق الاستراتيجي للميليشيات وتناول هذا القسم (ضعف الحكومة المركزية والسيطرة الريفية).
- دراسة حالة: أفغانستان وتناول في هذا القسم (ميليشيا البشتون في عهد أسرة مصاحبين – الميليشيا المدعومة من الاتحاد السوفيتي – الشرطة المحلية الأفغانية).
- وختم الدراسة بالاستنتاجات المستخلصة من الباحث.

وجاء في ملخص الدراسة:

كان توظيف الميليشيا في حركات التمرد مثيرًا للجدل وذي ارتباط سياسي. وتعتبر الميليشيا غالبا مؤشرًا على عدم الاستقرار الذي يضعف سلطة الدولة ويتسبب في انتهاكات جريئة لحقوق الإنسان. وتستعرض هذه الدراسة 130 تمردًا منذ الحرب العالمية الثانية وخلصت إلى أن معظم الحكومات قد استخدمت الميليشيا أثناء التمرد. وبشأن سؤال: لماذا تستخدم الحكومات الميليشيا؟ خلصت الدراسة إلى أن الحكومات تلجأ للميليشيا عندما تكون قوات أمن الدولة ضعيفة ويعتقد صناع السياسة أن الميليشيا يمكن أن تساعد في تهدئة المناطق الرئيسية في البلاد، وخاصة المناطق الريفية حيث تكون سيطرة الدولة ضعيفة أو غير موجودة. وتشير الأدلة التاريخية إلى أن تصورات الحكومة دقيقة إلى حد ما. فغالبًا ما كانت الميليشيا فعالة في المساعدة على هزيمة الجماعات المتمردة، على الرغم من أن نتائج التمردات تحددها مجموعة من العوامل، وليس فقط أداء الميليشيا. لكن توظيف الميليشيا قد يكلّف في بعض الأحيان ثمنًا باهظًا لأن بعضها قد ارتكبت انتهاكات وأضعفت سلطة الدولة.

وجاء في مقدمة الدراسة: إشارة إلى خلاصة تقييم الحرب الرواندية، حيث أن "عصابات الميليشيا المخمورة، المدمنة على العقاقير المختلفة من الصيدليات التي تنهبها، تم نقلها من مذبحة إلى مذبحة. ومع بشاعة هذه

المذابح حثّ مذيعو الإذاعة الرواندية المستمعين على ألا يؤسفوا على النساء والأطفال.[44]

ومن جانبه أشار تحليل للحرب في تيمور الشرقية إلى أن مجموعات الميليشيا المدعومة من إندونيسيا "سمحت للجيش بترويع المؤيدين للاستقلال دون أن يظهر الجيش نفسه كجاني".[45]

وحتى دليل مكافحة التمرد التابع للجيش ومشاة البحرية الأمريكية يحذر من المليشيا، مشيرًا إلى أنها" تشكل تهديدًا طويل الأجل للقانون والنظام".[46]

ومع ذلك، فإن استخدام الميليشيا له آثار سياسية هامة. وقد عملت الولايات المتحدة مع الميليشيا في العديد من حملات مكافحة التمرد الأخيرة، بما في ذلك العراق وأفغانستان والصومال واليمن.

في العراق، دعمت وكالات الاستخبارات والمخابرات الأمريكية الميليشيات في الأنبار وغيرها من المحافظات. وفي أفغانستان، قامت قوات العمليات

---

[44] فيليب غوريفيتش، "نود إبلاغكم أنه سيتم قتلنا غدًا مع عائلاتنا: قصص من رواندا" (نيويورك: فارار ، شتراوس وجيرو ، 1998) ، ص. 115.

[45] صموئيل مور، السنوات الأخيرة للجيش الإندونيسي في تيمور الشرقية: تحليل لوثائقه السرية. إندونيسيا 72 (أكتوبر 2001) ، ص. 30.

[46] فيلق مشاة البحرية والجيش الأمريكي، دليل مكافحة التمرد الميداني (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو ، 2007) ، ص. 113.

الخاصة الأمريكية بتدريب وتوجيه قوات الدفاع المحلية من خلال برامج عمليات استقرار القرى المعروفة اختصارًا بـ (VSO) والشرطة المحلية الأفغانية.

وفي بعض هذه الحالات، مثل العراق، جادل المؤيدون لفكرة توظيف الميليشيا بأنها كانت حاسمة في إضعاف الجماعات المتمردة أو إلحاق الهزيمة بها. وبحسبما خلص تقييم واحد، فإن استخدام الميليشيا القبلية في محافظة الأنبار "غيّرت بشكل أساسي المشهد العسكري والسياسي للعراق[47]".

وفي محاولة لفهم مسألة استخدام الميليشيات بشكل أفضل في التمرد، تطرح هذه الدراسة السؤال: لماذا تستخدم الحكومات الميليشيا؟

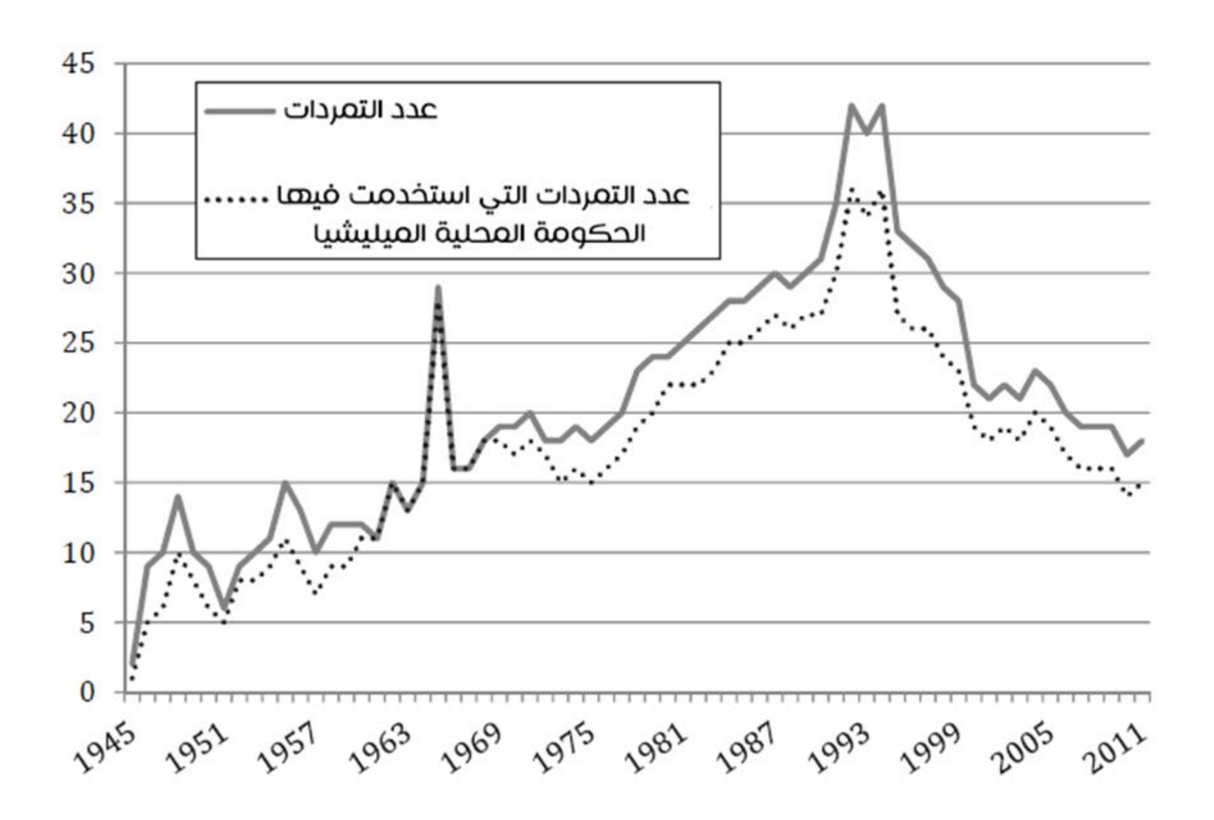
تشير مراجعة 130 تمردًا منذ الحرب العالمية الثانية،كما يوضح الشكل 1.1، إلى أن معظم الحكومات تستخدم الميليشيا أثناء التمرد.

وكذلك الحال بالنسبة للعديد من الجماعات المتمردة. وبلغ استخدام الميليشيات ذروته في عامي 1992 و 1994، إلى جانب التمرد على نطاق أوسع، عندما دعمت 36 حكومة مختلفة الميليشيا ضد المتمردين.

---

[47] الرائد نيل سميث والعقيد شون ماكفرلاند، "الأنبار يوقظ: نقطة التحول"، المجلة العسكرية ، المجلد. 88 ، العدد 2 ، مارس-أبريل 2008 ، ص. 42.

.



الشكل 1.1: استخدام الميليشيا خلال التمردات، 1945 – 2011[48]

وللمساعدة في فهم سبب استخدام الحكومات للميليشيا، تعتمد هذه الدراسة طريقتين. أولا: هي تفحص 130 تمردًا منذ عام 1945 للتأكد مما إذا كانت الحكومة تدعم الميليشيا. وتستند الدراسة إلى مجموعة البيانات التي أنشأها ديفيد لايتين وجيمس فيرون، مع بعض التعديلات الطفيفة من الباحث.

[48] الشكل س. 1 يوضح اتجاهين (1) عدد حركات التمرد التي تستخدم فيها الحكومات الميليشيات خلال السنة؛ و (2) إجمالي عدد حركات التمرد منذ عام 1945 خلال السنة.

ثانيًا، تحلل الوثيقة ثلاث دراسات عن حالة أفغانستان: استخدام الميليشيات خلال عهد أسرة مصاحبين (1929-1978)[49]، ونظام رباني (1992-1996) ونظام كرزاي (2001 إلى اليوم[50]). في الحالة الأخيرة، يقدم الباحث سردًا مباشرًا لإنشاء الشرطة المحلية الأفغانية في أفغانستان، والتي ساعد بنفسه في تأسيسها.

وخلصت الدراسة إلى أن الحكومات تستفيد من الميليشيا عندما تكون قوات أمن الدولة ضعيفة، ويعتقد صناع السياسة أن الميليشيا يمكن أن تساعد في تهدئة المناطق الرئيسية في البلاد، وخاصة المناطق الريفية حيث سيطرة الدولة ضئيلة أو غير موجودة. وتشير الأدلة التاريخية إلى أن تصورات الحكومة دقيقة إلى حد ما. فغالبًا ما كانت الميليشيا فعالة في المساعدة على هزيمة الجماعات المتمردة، على الرغم من أن نتائج التمردات تحددها مجموعة من العوامل، وليس فقط أداء الميليشيا. بالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام الميليشيات قد يكون ثمنه في بعض الأحيان باهظًا منذ أن ارتكبت بعضها الانتهاكات وأضعفت سلطة الدولة.

---

[49] عائلة مصاحبين هي عائلة محمدزاي التي أسست سلالة أفغانية حكمت من عام 1929 إلى عام 1978.

[50] يقصد الكاتب إلى لحظة كتابة بحثه في 2012، وتولى حامد كرزاي رئاسة أفغانستان منذ سقوط حركة طالبان لغاية 2014. وعلى الرغم من الدعم الدولي القوي له، فقد فشل في تحقيق الأجندة الأمريكية في هذه الأرض.

5..3. نذير عدم الاستقرار

وتقول الدراسة أن الميليشيا هي مجموعة مسلحة فرعية تابعة للدولة وتؤدي وظائف الأمن والحكم داخل الدولة[51]. والهدف الرئيسي للميليشيا هو السيطرة على السكان، لا سيما إقامة حكم محلي في إقليم معين[52]. يمكن أن يتم تأسيسها أو التعاون معها من قبل الدول أو الجماعات المتمردة، أو يمكن أن تظهر كمنافسة لكليهما. ويركز هذا التحليل على الميليشيا التي تستخدم كأداة في يد الدول أثناء التمرد.

هناك العديد من خصائص الميليشيا. أولًا، أنهم مسلحون. وفي المادة 1، القسم 8 من الدستور الأمريكي يمنح الكونغرس سلطة تسليح الميليشيا من أجل "تنفيذ قوانين الاتحاد، وقمع التمرد وصد الغزوات".

ويمكنهم أداء مجموعة من المهام الأمنية خلال عمليات التمرد: كالدفاع عن النفس الأولي في قرية، وجمع المعلومات الاستخبارية والاستطلاع والمراقبة، والعمليات العسكرية الهجومية.

ثانيًا، الميليشيا هي قوة فرعية تابعة للدولة، غالبًا لا تخضع للقيادة والسيطرة الرسمية للجيش أو الشرطة أو وكالات الاستخبارات أو مؤسسات الحكومة

---

[51] ستاتيس، أن كاليافاس، منطق العنف في الحرب الأهلية (نيويوك: مطبعة جامعة كامبريدج، 2006) صفحة 106–107 ؛ ستيفن ميتز ، إعادة التفكير في التمرد (كارلايل ، بنسلفانيا: كلية الحرب بالولايات المتحدة ، يونيو 2007) ، الصفحات 15–37.

[52] أدريان أتش. جونز وأندرو ر. مولنار ، الدفاع الداخلي ضد التمرد: ست حالات (واشنطن العاصمة: مركز البحوث في النظم الاجتماعية ، 1966) ، ص. 25.

المركزيـة الأخـرى. قـد تتلقـى الميليشـيا أمـوالًا سـرية أو أسـلحة أو معـدات أخـرى مـن الدولـة، لكنهـا ليسـت قـوة حكوميـة مركزيـة رسميـة. وعـادة مـا يكـون ذلـك تحت سيطرة الجهات الفاعلة المحلية، التي يدين الأعضاء لها بالولاء.

ثالثًـا، غالبًـا مـا تـؤدي الميليشـيا وظـائف غـير أمنيـة، بمـا في ذلـك الحكـم. فقـد تسـاعد في إقامـة العدالـة أو تقـديم الخـدمات الأساسـية، بصـفتها الحكومـة الفعليـة في منطقـة معينـة. ففـي غواتيمـالا، مارسـت الميليشـيا الريفيـة، الـتي كانـت تسـمى دوريات الـدفاع عـن الـنفس المدنيـة، صـلاحيات قضـائية خـلال التمـرد مـن 1960 إلى 1996. ولجـأ القرويـون الريفيـون بشـكل عـام قبـل الحـرب، إلى العمـدة أو القاضـي المحلـي لحـل النـزاع، لكـن أثنـاء الحـرب غالبًـا مـا كانوا يناشدون قادة دورية الدفاع عن النفس المدنية.[53]

في التمـردات السـابقة، سميـت الميليشـيا بقـوات الـدفاع المحليـة، وحـراس المنـازل، وقـوات مدنيـة للـدفاع عـن الـنفس، والعديـد مـن الأسمـاء الأخـرى. وفي حـالات قليلـة ، مثـل مينـوتيمين "Minutemen" الـذين اسـتخدمهم جـورج واشنطن خلال الحرب الثورية الأمريكية، خلصت إلى دلالات إيجابية.[54]

---

[53]شيلتون ديفيس ، "مقدمة: بذر بذور العنف"، في روبرت م. كارماك، الطبعة، حصاد العنف: هنود المايا والأزمة الغواتيمالية (نورمان ، أوكلاهوما ، مطبعة جامعة أوكلاهوما ، 1988) ، ص 29. -30.

[54] انظر ، على سبيل المثال ، استخدام الجنرال جورج واشنطن للميليشيات أثناء الحرب الثورية في دوغلاس ساوثهول فريمان ، واشنطن ، نسخة مختصرة (نيويورك: سيمون وشوستر ، 1968).

لكـن في معظـم الحـالات، يستحضـرون الصـور السـلبية. يقـول جـون مـولر: "إن الأضـرار الـتي ارتكبهـا مقـاولو العنـف هـؤلاء (مينـوتيمين) الـذين يسـتعملون عـادة الخطـاب الإثـني أو القـومي أو الحضـاري أو الـديني، يمكـن أن تكـون واسعة النطاق".[55]

لقـد كانـت هـذه الميليشـيات ذات نتـائج عكسـية للغايـة، وتـردد أصـداء مـارتن فـان كريفيلـد، لدرجـة أنهـا سـاهمت في انحطـاط الحـرب نفسـها مـن الجيـوش إلى "عصابات".

وعرضت الدراسة 3 خلاصات تعترض على توظيف الميليشيات للمناقشة:

الأولى أنهـا تسـاهم في انهيـار سـلطة الدولـة، والثانيـة أنهـا تعـرف ارتكـاب انتهاكـات جسـيمة لحقـوق الإنسـان، والثالثـة أنهـا غـير موثـوق بهـا وغـير مضمونة.

وناقشت الدراسة هذه الخلاصات الثلاث كما يلي:

[55] جون مولر ، The Remnants of War (إيثاكا ، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل ، 2004) ، ص. 1.

6..3. الميليشيات تقوض سلطة الدولة

يقول البعض أن المليشيا تقوض سلطة الحكومة المركزية من خلال إنشاء مراكز للقوى المتنافسة[56]. ومن بين السمات الرئيسية للدولة، كما يقول عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، ممارسة الاحتكار للاستخدام الشرعي للقوة البدنية في مكان بعينه[57]. والقوة المركزية مهمة لضبط الفوضى وتسمح للأفراد بالعيش دون خوف مستمر على سلامتهم. وتتطلب حجة الاستقرار الدائم وجود حكومة مركزية قوية وقوات الأمن القومي المختصة القادرة على تقديم الخدمات وتحقيق النظام. وأحد الأمثلة المثالية لذلك، أوروبا، حيث كان الانتقال إلى الحداثة يستلزم الانتقال من ميليشيا صغيرة غير مركزية ومجهزة ذاتيًا برعاية أمراء إقطاعيين إلى جيوش كبيرة ممولة مركزيًا ومنظمة من قبل الدولة.

خلال عمليات التمرد، تفترض هذه الحجة أنه يتعين على الحكومات التركيز على بناء قوات عسكرية وقوات شرطة يمكن الاعتماد عليها. بينما تلعب الجيوش دورًا رئيسيًا في الدفاع عن البلاد من التهديدات الخارجية، وربما تكون الشرطة العنصر الأكثر أهمية من قوات السكان الأصليين في حالات التمرد. فهي الذراع الرئيسي للحكومة التي تركز على مسائل الأمن

---

[56] انظر ، على سبيل المثال ، كيمبرلي مارتن ، "أمراء الحرب في المنظور المقارن ،" الأمن الدولي ، المجلد. 31، رقم.شتاء 07/2006صفحة 41- 73؛ مولر، بقايا الحرب ؛ فان كريفيلد ، تحول الحرب.

[57] ماكس ويبر ، "السياسة باعتبارها مهنة" ، في أتش أتش، جيرث و سي وارايت ميلز، محرران ، من ماكس ويبر: مقالات في علم الاجتماع (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد ، 1958) ، ص. 78.

الداخلي وعادة ما يكون لها وجود دائم في المدن والبلدات والقرى؛ فهي أفضل لبيئة التهديد في هذه المناطق؛ وأفضل استخبارات[58].

المشكلة الرئيسية مع الميليشيا، وفقًا لهذه الحجة، هي أنها تضعف قدرة الدولة على احتكار السلطة. كما قال كيمبرلي مارتين، فإن استخدام الميليشيات "يقوض الاستقرار الواسع ويحد من التجارة الواسعة النطاق والاستثمار طويل الأجل"[59]. وتتسبب الميليشيات في تفكيك الترتيبات الأمنية والسياسية والاقتصادية داخل الدولة، مما يعطل التدفق الحر للتجارة ويجعل فرص التجارة والاستثمار غير متوقعة. وبمرور الوقت، قد تصبح الميليشيا قوية بشكل متزايد وتشكل تهديدًا مباشرًا للحكم المركزي[60]. حتى أن أحد التقييمات خلص إلى أن الميليشيا "تسعى عادةً إلى القضاء على جميع آثار الحكومة المركزية داخل منطقة عملياتها"، مما يؤدي إلى تفاقم الصراع بدلًا من كبحه[61]. وبالتالي، فإن دعم الميليشيات يأتي بنتائج عكسية. إنه يقوض سلطة الدولة ويزيد من احتمال الصراع وعدم الاستقرار.

---

[58] ديفيد جالولا ، حرب مكافحة التمرد: النظرية والتطبيق (ويستبورت ، سي تي: براغر سيكيوريتي إنترناشونال ، 2006) ، ص. 43؛ روجر ترينكييه ، الحرب الحديثة: وجهة نظر فرنسية لمكافحة التمرد ، عبر. دانييل لي (نيويورك: براغر ، 1964) ، الصفحات 31 ، 72.

[59] كيمبرلي مارتن ، "أمراء الحرب في المنظور المقارن" ، الأمن الدولي ، المجلد. 31 ، رقم 3 ، شتاء 2007/2006 ، ص. 58.

[60] فيلق مشاة البحرية والجيش الأمريكي ، دليل مكافحة التمرد الميداني (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو ، 2007) ، ص. 113.

[61] مايكل كلير ، "الارتباط المميت: فرق شبه عسكرية ، وانتشار الأسلحة الصغيرة ، وفشل الدولة" ، في روبرت آي روتبرغ ، محرر، عندما تفشل الولايات (برينستون ، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون ، 2004) ، ص. 117.

ومع ذلك، هناك مشاكل منطقية وتجريبية في هذه الحجة. أولًا، الميليشيا غالبًا ما تكون نتيجة لضعف الدولة، وليس السبب في هذا الضعف[62]. وتشير مجموعة من التقييمات الكمية إلى أن الحكومات المركزية الضعيفة تجعل التمرد أكثر جدوى وجاذبية نظرًا لعدم كفاءة الشرطة المحلية أو للممارسات الأمنية غير الكفؤة والفاسدة.

وبالتالي، فأينما كانت الدولة وقواتها الأمنية ضعيفة، يكون خيار الشراكة مع الميليشيات المحلية ضروري في بعض الأحيان لهزيمة الجماعات المتمردة. وفي الواقع ، تختلف السمات الرئيسية للدولة، بما في ذلك احتكار القوة يختلف ولا يعطى من الناحية النظرية.

قليل من الدول حققت احتكارًا مطلقًا للقوة. وبدلًا من ذلك، ينخرطون بشكل مستمر في التفاوض والتعاون والتعارض مع المنافسين الخارجيين والداخليين للتأكيد والمحافظة على السيطرة على السلطة. وقد تباينت قوة الدول بناءً على مجموعة من العوامل، بما في ذلك تركات إنهاء الاستعمار ووجود تهديد خارجي. وفي معظم دول العالم الثالث، تظل المنافسة والتعاون بين الدولة والنخب المحلية من أجل السيطرة مستمرًا ولم يتم حلها بعد. قد يفسر هذا جزئيًا على الأقل سبب ظهور الميليشيات بشكل خاص في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية منذ عام 1945 - وهي نادرة جدًا في

[62] أنطونيو جيوستوزي ، إمبراطوريات الطين: الحروب وأمراء الحرب في أفغانستان (نيويورك: جامعة كولومبيا).

أمريكا الشمالية وأوروبا وأستراليا. ويلاحظ الخبير الاقتصادي مانكور أولسون في مناقشته الكلاسيكية لقطاع الطرق أن "عقلية العصابات تدفع الميليشيات إلى الاستيلاء على المجالات وتوفير الأمن داخلها، لأن القيام بذلك يشجع الاستثمار المحلي من خلال رعاياها ويؤدي بدوره إلى زيادة ثرواتهم". [63]

هناك أيضًا مشكلات تجريبية في الحجة القائلة إن الميليشيات تقوض سلطة الدولة. في حين أن هناك بعض الحالات التي ساهمت فيها الميليشيات في زعزعة الاستقرار، مثل "الانتراهاموي" في رواندا و"الجنجويد" في السودان، فقد استغلتهم الدول أحيانًا لهزيمة الجماعات المتمردة وزيادة سيطرتها. وكان من المستحيل عمليًا أن تهزم الحكومات المتمردين دون استخدام الميليشيات في حالات أخرى، كالجزائر (1992-2004)، أنغولا (1975-2002) ، الكونغو (1960-1965)،كولومبيا (1948-1962)، السلفادور (1979-1992) ، غواتيمالا (1960-1996)، أندونيسيا (1976-2005)، مالايا (1948-1960) ، المغرب (1975-1991) ، نيكاراغوا (1981-1988) ، عُمان(1962-1976)، بيرو (1980-1992)، الفلبين (1946-1955)، سريلانكا (1983-2009)، وتركيا (1984-1999).

[63] Mancur Olson, "Dictatorship, Democracy, and Development," American Political Science Review, Vol. 87, No. 3, September 1993, pp. 567-576.

في هذه الحالات وغيرها، كانت الحكومة المركزية أضعف من أن تهزم المتمردين بمفردها. واضطرت الحكومات إلى الاشتراك أو إكراه الميليشيات لهزيمة المتمردين في المناطق الريفية وفي نهاية المطاف زيادة سلطة الدولة.

7..3. ارتكاب الميليشيات لانتهاكات لحقوق الإنسان

الاعتراض الثاني على الميليشيا هو أنها ترتكب بانتظام انتهاكات لحقوق الإنسان[64]. كما يرى مارتن فان كريفيلد وجون مولر، فإن أعضاء الميليشيا لا يلتزمون كثيرًا أو لا يلتزمون بمعايير السلوك الراسخة في الحرب[65]. والميليشيا هي قوة فرعية تابعة للدولة غالبًا ما لا تخضع للقيادة والسيطرة المباشرة لقوات الأمن الحكومية، وأحيانًا لا تخضع للمساءلة بموجب القوانين المحلية. وقد تورطت بعض الميليشيات بالفعل في أعمال عنف وحشية وفظيعة، بما في ذلك الابتزاز[66]. ووفقًا لأحد الروايات في مالايا، فإن "الضباط والجنرالات المعينين حديثًا دون تدريب مناسب وبترقيات سريعة وإشراف ضعيف على الصف والملف يوفرون أرضًا خصبة للفساد. لقد جعلت حالة الطوارئ الابتزاز والرشوة أسهل بكثير في يد

[64] Russell Crandall, Driving by Drugs: U.S. Policy Toward Colombia, Second Edition (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2008); Frank Stafford and Marco Palacios, Colombia: Fragmented Land, Divided Society (New York: Oxford University Press, 2002); and Max. G. Manwaring, Non-State Actors in Colombia: Threat and Response (Carlisle, PA: U.S. Mary War College Strategic Studies Monograph, 2002).
[65] Mueller, The Remnants of War; Martin Van Creveld, The Rise and Decline of the State (New York: Cambridge University Press, 1999).
[66] Roger Trinquier, Modern Warfare: A French View of Counterinsurgency (New York: Praeger, 1964), p. 34; Elmer Lear, The Japanese Occupation of the Philippines, Leyte, 1941-1945, Data Paper No. 42,

أولئك الذين يرغبون في إثراء جيوبهم "[67]. وفي رواندا، تميل مجموعات ميليشيا "إنتراهاموي" التي أنشأها ودربها متطرفون من الهوتو إلى الإبادة الجماعية باعتبارها" كرنفال "، وارتكاب انتهاكات فظيعة [68]. ومناطق من تركيا، حيث شكلت الحكومة ميليشيات قروية لمحاربة المقاتلين الأكراد، وأشارت أحد التقييمات إلى أن حراس القرية "يفعلون ما يحلو لهم وفقًا للقانون ... تتزايد أنباء الاغتصاب على أيدي حراس القرية"[69].

ومع ذلك، هناك تباين كبير في ارتكاب الميليشيا لانتهاكات حقوق الإنسان. في الواقع، يبدو أن قوات الدولة هي أسوأ منتهكي حقوق الإنسان [70]. فقد قُتل ما يتراوح بين 60 و 150 مليون شخص في حلقات من عمليات القتل الجماعي خلال القرن العشرين، وقُتل معظمهم على أيدي قوات أمن الدولة [71]. وكتب الجنرال ويليام ت. شيرمان " إن الحرب قاسية "، "ولا يمكنك تفاديها". ليبرر قراره بطرد سكان أتلانتا وحرق المدينة خلال الحرب الأهلية الأمريكية[72]، واستهدفت الحكومات السكان المدنيين لسببين رئيسيين على الأقل: اليأس للحد من خسائرهم

---

[67] Richard Stubbs, Hearts and Minds in Guerrilla Warfare: The Malayan Emergency, 1948-1960 (Singapore, Oxford University Press, 1989), p. 72.
[68] Philip Gourevitch, We Wish to Inform You that Tomorrow We Will Be Killed with Our Families: Stories from Rwanda (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1998), p. 93.
[69] Karl Vick, "In Kurdish Turkey, a New Enemy," Washington Post, October 31, 2002, p. A18.
[70] Alexander Downes, Targeting Civilians in War (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2008); Benjamin A. Valentino, Final Solutions: Mass Killing and Genocide in the Twentieth Century (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004); Kalyvas, The Logic of Violence in Civil War.
[71] Valentino, Final Solutions, p. 1.
[72] Letter from General William Tecumseh Sherman to the Mayor and Councilmen of Atlanta, September 12, 1864.

العسكرية أو لتجنب الهزيمة، أو الرغبة في الاستيلاء على أراضي العدو وضمها. وعندما تتحول حظوظ الدولة إلى الأسوأ في ساحة المعركة، فمن المرجح أن يصبح المدنيون أهدافًا مشروعة. ولعل الأكثر إثارة للدهشة أن الديمقراطيات كانت على الأرجح تستهدف المدنيين في ظروف يائسة[73]، وبالتالي، يبدو أن هناك تباينًا واسع النطاق مع ارتكاب الميليشيات لانتهاكات حقوق الإنسان. والأكثر إثارة للانتباه، أن قوات أمن الدولة ربما تكون أكثر عرضة لانتهاك حقوق الإنسان من غيرها.

8..3. الميليشيا غير موثوق بها وغير مضمونة

الاعتراض الثالث هي أن الميليشيات غير موثوق بها. لا يوجد أي ضمان أو قليل من الضمانات بأن الميليشيات، بما في ذلك تلك المتمردة من المتمردين السابقين، لن تستأنف الأعمال القتالية ضد الحكومة في المستقبل. كما يقول جون مولر، الميليشيات "غالبًا ما يكون من الصعب السيطرة عليها" و "يمكن أن تكون مثارًا للمتاعب: جامحة وعاصية ومتمردة، وغالبًا ما ترتكب جرائم غير مصرح بها أثناء تأديتها (أو إيقافها) للخدمة التي يمكن أن تكون ضارة أو حتى مدمرة للمشروع العسكري.[74]" والأهم من ذلك، أن الميليشيا قد تميل إلى الوقوف والقتال عندما تكون حياتهم في خطر، وقد يهرب أفراد الميليشيا عندما يتسنى لهم فرصة الحفاظ على الذات.

[73] Downes, Targeting Civilians in War.

[74] Mueller, The Remnants of War, p. 17.

وفقًا لهذه الحجة، لا يمكن الاعتماد على الميليشيا لأن أفعالها تستند إلى المصلحة الذاتية، وليس مصالح الدولة، وسلطتها مشروطة بجاذبية الزعماء الأفراد وروابط المحسوبية[75]. يمكنهم أن يرفضوا الامتثال لمطالب الدولة، إما من خلال إهمال المجموعات المستهدفة، التي تعتبر عند الدولة الأعداء أو عن طريق مهاجمة المجموعات التي تحدد الدولة أنها صديقة. وخلال الهجوم العراقي الفاشل على البصرة في مارس 2008، انشق ما لا يقل عن 1000 من أفراد الميليشيا إلى جانب الصدر. وفي السودان، أثبتت ميليشيا الجنجويد التي رفعتها الحكومة السودانية وحشيتها بشكل متزايد في دارفور. وقد ينتهي المطاف بقوات الميليشيا في اشتباكات عرضية مع الجيش النظامي ووحدات الشرطة، وهناك تقارير تفيد بأن تشكيلات الصحوة في الأنبار تكبدت خسائر في المواجهات مع الجيش الأمريكي. مثل هذه الحوادث قد تقوض التعاون بين قوات أمن الدولة والميليشيات المحلية. وقد تعاني قوات الميليشيا أيضًا من نزاعات قيادية معنوية ومعارك بين الفصائل والقتال على الموارد وغنائم الحرب، مما يؤدي إلى قتال داخلي بين مجموعات الميليشيات[76].

مع ذلك هناك مشكلة واحدة مع هذه الحجة وهي أن هناك تباينًا كبيرًا في درجة موثوقية الميليشيات. ففي بعض الحالات، كانوا حلفاء موثوقين

[75] Marten, "Warlordism in Comparative Perspective."

[76] Geraint Hughes and Christian Tripodi, "Anatomy of a Surrogate: Historical Precedents and Implications for Contemporary Counter-Insurgency and Counter-Terrorism," Small Wars & Insurgencies, Vol. 20, No. 1 March 2009, pp. 1-35.

للدولة ومكونات أساسية لحملة مكافحة التمرد. وتصف دراسات العنف في أمريكا اللاتينية أنماط التعاون بين الدول والجهات الفاعلة من غير الدول، وتصف هذا النشاط بالعنف "غير الدستوري". وفي كولومبيا، على سبيل المثال، كانت تعبئة المدنيين في قوات الدفاع عن النفس استراتيجية حكومية واضحة للمساعدة في محاربة المتمردين اليساريين. وشجع الجيش الكولومبي ملاك الأراضي على تولي الحماية بأيديهم. وكما قال أحد القادة شبه العسكريين، "إن الصراع ضد العدو نفسه حوّلنا إلى حلفاء للجيش"[77]. وفي اليونان، دعمت الحكومة كتيبة الدفاع التابعة للحرس الوطني، أو "تاجماتا إيثنوفيلاخا أمينس"، التي كانت حليفة ضد المقاتلين الشيوعيين من 1945 إلى 1949.[78]

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون قوات الدولة غير موثوق بها ولا يعوّل عليها. فعلى الرغم من ضخ ملايين الدولارات في السلفادور في الثمانينيات من القرن الماضي للتحقق من التوسع الشيوعي، فإن قوات الشرطة والجيش السلفادورية ما زالت تعاني من فيلق الضباط المتوسط والمنحل، والفساد على نطاق واسع، ونظام الترقيات الضعيف، والمجندين الذين لا يريدون

[77] Carlos Medina Gallego and Mireya Tellez Adilla, La violencia parainstitucional: Paramilitary y parapolitical en Colombia (Bogota: Rodrigez Quito, 1994); Robert Holden, Armies without Nations: Public Violence and State Formation in Central America, 1821-1960 (New York: Oxford University Press, 2004); and Julie Mazzei, Death Squads of Self-Defense Forces? How Paramilitary Groups Emerge and Challenge Democracy in Latin America (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2009)

[78] John J. McCuen, The Art of Counter-Revolutionary War: The Strategy of Counter-Insurgency (London: Faber, 1966), p. 112.

القتـال. وفي أفغانسـتان، انشـق الجـيش الحكـومي وقـوات الشـرطة بانتظـام إلى صـف المجاهـدين أثنـاء التمـرد ضـد السـوفيات في الثمانينيـات. كمـا اسـتنتج دانييـل بايمـان في تقييمـه لقـوات أمـن الدولـة، فـإنهم غالبًـا مـا "اتسـموا بضـعف الاسـتخبارات؛ وافتقـار المبـادرة؛ وضـعف التكامـل بـين القـوات عـبر الوحـدات؛ والجنـود الـذين لا يريـدون القتـال؛ وضـباط الصـف السـيئون؛ والصعوبات مع التدريب والتعلم والإبداع "[79].

ولم يكـن هنـاك فقـط تبـاين في درجـة موثوقيـة الميليشـيات، ولكـن كـان هنـاك تباين كبير في درجة موثوقية قوات الدولة.

وباختصـار، بحسـب الدراسـة، تقـدم معظـم تقييمـات الميليشـيات تعميمـات مفرطـة، فالميليشـيات لا تقـوّض دائمًـا سـلطة الدولـة، وليسـت دائمًـا غـير مضـمونة أو غـير عمليـة، ولا ترتكـب دائمًـا انتهاكـات لحقـوق الإنسـان – خاصـةً مقارنـة بقـوات الدولـة، والواقـع أنهـا أقـل فظاظـة، وكمـا يقـول القسـم التالي، هناك تباين كبير في استخدام الميليشيا.

[79] Daniel Byman, "Friends Like These: Counterinsurgency and the War on Terrorism," International Security, Vol. 31, No. 2, Fall 2006, pp. 79-115; Daniel Byman, Going to War with the Allies You Have: Allies, Counterinsurgency, and the War on Terrorism (Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, November 2005).

9..3. المنطق الاستراتيجي للميليشيا

لماذا تستخدم الدول الميليشيا؟ منذ عام 1945، لجأت الدول بانتظام إلى الميليشيا في محاولة لهزيمة الجماعات المتمردة. ويظهر في هذا القسم أن الدول تستخدم الميليشيات لسببين استراتيجيين رئيسيين: أن الحكومة المركزية ضعيفة، وأن المسؤولين الحكوميين يعتقدون بأن الميليشيات يمكن أن تكون فعالة في تهدئة المناطق الرئيسية في البلاد (خاصة المناطق الريفية).

10..3. حكومة مركزية ضعيفة

إن الحكومة المركزية الضعيفة شرط مسبق مهم للميليشيا. وتشير مجموعة متزايدة من الأدبيات إلى أن الحكم الضعيف وغير الفعال أمر حاسم لبداية التمرد. فالحكومات المركزية الضعيفة ماليًا وتنظيميًا وسياسيًا تجعل التمردات أكثر جدوى وجاذبية بسبب أعمال الشرطة المحلية غير الكفؤة وممارسات مكافحة التمرد غير الكفؤة[80]. ويبدو أن قدرة الحكم هي مؤشر هام للحروب الأهلية: فالحكومات الضعيفة أكثر عرضة للتمردات، في حين أن الحكومات القوية أقل عرضة[81]. بالإضافة إلى ذلك، يساهم الحكم السيء أيضًا في حركات التمرد الأطول[82]. ويتم تعريف الحكم، كما هو مستخدم هنا، على أنه مجموعة من المؤسسات التي تمارس السلطة من خلالها في بلد

[80] James D. Fearon and David D. Laitin, "Ethnicity, Insurgency, and Civil War," American Political Science Review, Vol. 97, No. 1 (February 2003), pp. 75-76

[81] Ann Hironaka, Neverending Wars: The International Community, Weak States, and the Perpetuation of Civil War (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2005), p. 45.

[82] Hironaka, Neverending Wars, p. 51.

مـا[83]. ويشـمل ذلـك القـدرة علـى إرسـاء القـانون والنظـام بفعاليـة، وإدارة المـوارد، وتنفيـذ سياسـات سـليمة. ويفـرق علمـاء العلاقـات الدوليـة عـادة السياسـة المحليـة عـن السياسـة الدوليـة بنـاءً علـى هيكـل أنظمـتهم. كمـا قـال كينيـث والتـز: "الأنظمـة المحليـة مركزيـة وذات تسلسـل هرمـي ... الأنظمـة الدوليـة غـير مركزيـة وفوضـوية. وتختلـف مبـادئ ترتيـب الهيكلـين بشـكل واضـح، وفي الواقع، تتعارض مع بعضها البعض".[84]

وعلـى الـرغم مـن أن هـذا الوصـف للأنظمـة المحليـة ينطبـق علـى الـدول القويـة، إلا أنـه لا ينطبـق علـى الـدول ذات الحكـم الضـعيف. فغالبًـا مـا تتميـز الدولـة التي تواجه التمرد بمشكلتين على الأقل من مشاكل الحكم.

أولًا، الحكومـة غـير قـادرة علـى تـوفير الخـدمات الأساسـية للسـكان[85] فـلا تملـك الـدول الضـعيفة هياكـل بيروقراطيـة ومؤسسـية كافيـة لضـمان عمـل الحكومـة. وغالبًـا مـا يفتقـرون إلى مـوظفين مـدنيين مـدربين، وبالكـاد يسـتطيعون تشـغيل أنظمـة المـدارس والمحـاكم وأنظمـة الرعايـة الاجتماعيـة أو غيرهـا مـن الضـروريات مـن أجـل العمـل الاجتمـاعي[86]. ويمكـن أن يكـون

[83] On governance, see Daniel Kaufmann, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi, “Governance Matters III: Governance Indicators for 1996-2002,” World Bank Policy Research Working Paper, No. 3106 (Washington, D.C.: World Bank, June 30, 2003); Daniel Kaufmann, “Myths and Realities of Governance and Corruption,” in The World Economic Forum, Global Competitiveness Report 2005-2006 (Geneva: World Economic Forum, 2005), pp. 81-98; and Roland Paris, At War’s End: Building Peace after Civil Conflict (New York: Cambridge University Press, 2004).
[84] Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics (New York: McGraw-Hill, 1979), p. 88.
[85] Jane Stromseth, David Wippman, and Rosa Brooks, Can Might Make Rights? Building the Rule of Law after Military Interventions (New York: Cambridge University Press, 2006), pp. 137-140.
[86] Hironaka, Neverending Wars, pp. 42-46

الفساد تحديًا خطيرًا بشكل خاص يعيق تقديم الخدمات. ويمكن أن يقوض الدعم للحكومة ويزيد من دعم المتمردين. والفساد يعوق النمو الاقتصادي، ويثقل كاهل الفقراء بشكل غير متناسب، ويقوض سيادة القانون، ويلحق الضرر بشرعية الحكومة. يكون لديها جانب العرض (أولئك الذين يقدمون رشاوى) وجانب الطلب (المسؤولون الحكوميون الذين يأخذونها).[87]

ثانيًا، يزيد الحكم السيء من احتمالية التمرد لأن قوات الأمن التابعة للدولة غالبًا ما تفتقر إلى الشرعية وتكون غير قادرة على إرساء القانون والنظام. كما يقول روبرت روتبرغ : "لا يمكن للدول الفاشلة السيطرة على المناطق المحيطية، وخاصة تلك المناطق التي تشغلها مجموعات خارجية. فتخسر السيطرة على أجزاء واسعة من المناطق"[88]. قد يكون تمويل القوات الحكومية وتجهيزها سيئًا، مع قصور في التنظيم، والفساد، والانقسام السياسي، وضعف الإطلاع على الأحداث على المستوى المحلي[89] . وهناك حالة من الفوضى الناشئة تخلق فرصة لغير الجهات الحكومية الفاعلة للسيطرة على الدولة [90]. وعجز الدولة عن السيطرة على أراضيها يخلق

[87] Transparency International, Global Corruption Report 2006 (Berlin: Transparency International, 2006).
[88] Robert I. Rotberg, "The Failure and Collapse of Nation-States: Breakdown, Prevention, and Repair," in Robert I. Rotberg, ed., When States Fail: Causes and Consequences (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2004), p. 6.
[89] Daniel L. Byman, "Friends Like These: Counterinsurgency and the War on Terrorism," International Security, Vol. 31, No. 2 (Fall 2006), pp. 79-115; and Daniel L. Byman, Going to War with the Allies You Have: Allies, Counterinsurgency, and the War on Terrorism (Carlisle, Pa.: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, November 2005).
[90] Barry R. Posen, "The Security Dilemma and Ethnic Conflict," in Michael E. Brown, ed., Ethnic Conflict and International Security (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1993), pp. 103-124.

فرصًا للجماعات المتمردة. وينطبق هذا بشكل خاص في المناطق النائية من البلاد، حيث يمكن للمجموعات المتمردة إنشاء معاقل ريفية.[91] وكلما ازداد تراجع أو غياب السلطة في منطقة ما، كلما أصبح السكان منطقة خصبة لأولئك الذين يرغبون في تشكيل حكومة بديلة. فتأسس الجماعات المتمردة مؤسسات جديدة وتشتد قبضتها ضد الجواسيس، والذين يساهم إعدامهم في إحكام سيطرتهم على المنطقة.[92]

بالإضافة إلى ذلك، خلقت عملية إنهاء الاستعمار في بعض المناطق ظروفًا مناسبة للميليشيا[93]. ويمثل قرار بعض الدول في الاحتفاظ بالميليشيا تخليًا أساسيًا عن احتكار الدولة للعنف والاعتماد على الجهات الفرعية الفاعلة في الدولة[94]. وكثيرًا ما حافظ القادة المحليون على بقاء مستقل للعنف إلى جانب المؤسسات القسرية المركزية في الدول. قد يكون هذا صحيحًا بشكل خاص إذا كان الوضع الأمني الإقليمي لدولة ما مقبولًا، ولا يتورط في حروب الفتح الإقليمي، وتحيط به دول مجاورة غير مؤذية [95].

في إندونيسيا، على سبيل المثال، يساعد الإرث الثوري والتشتت الجغرافي في البلاد على تفسير تاريخ الميليشيا، خاصةً أنه لم يكن هناك تهديد

---

[91] Hironaka, Neverending Wars, pp. 42-46.
[92] Jon Lee Anderson, *Guerrillas: Journeys in the Insurgent World* (New York: Penguin, 2004), pp. 212-213.
[93] Ahram, Proxy Warriors, pp. 7-24.
[94] Robert Holden, Armies without Nations: Public Violence and State Formation in Central America, 1821-1960 (New York: Oxford University Press, 2004).
[95] Ahram, Proxy Warriors, pp. 19-20; Jeffrey Herbst, States and Power in Africa: Comparative Lessons in Authority and Control (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000).

خارجي كبير أجبر الدولة على إنشاء جيش مركزي. وأدى وجود أكثر من 17000 جزيرة وثلاث وثلاثين مقاطعة إلى "بقاء إندونيسيا من خلال دعم الميليشيا غير التابعة للدولة بدلًا من نزع سلاحها"[96].

في جنوب شرق آسيا، أدى الانسحاب الياباني والانهيار الاستعماري في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى استخدام الميليشيا المحلية بين العديد من الدول المجاورة لإندونيسيا، بما في ذلك بورما والفلبين وماليزيا وفيتنام[97]. ومع كون معظم دول جنوب شرق آسيا من الدول اللامركزية، كان هناك تهديد خارجي ضئيل يجبر كل دولة على التركيز على جيوشها. وفي أمريكا اللاتينية أدى انهيار النظام الاستعماري في منتصف القرن التاسع عشر إلى اعتماد دول المنطقة على الميليشيا.[98]

ومن الأمثلة على ذلك، كولومبيا، حيث نجحت القيادات الإقليمية في الطعن في سلطة الدول في مجالات مثل الأمن والضرائب وتخصيص الموارد[99]. وفي إفريقيا، ساهم سماسرة القوة المحليون في الحفاظ على النظام في الدول التي تتمتع بأراضي ذات بأهمية كبيرة للسيطرة. وجيوش صغيرة،

[96] Ahram, Proxy Warriors, p. 55.
64 Christopher Bayl and Tim Harper,
[97] Christopher Bayl and Tim Harper, Forgotten Wars: Freedom and Revolution in Southeast Asia (Cambridge, UK: Belknap Press, 2007); Joyce C. Lebra, Japanese-Trained Armies in Southeast Asia: Independence and Volunteer Forces in World War II (New York: Columbia University Press, 1977).
[98] Miguel A. Centeno, Blood and Debt: War and the Nation-State in Latin America (University Park: Pennsylvania State University Press, 2002); Arie M. Kacowicz, Zones of Peace in the Third World: South America and West Africa in Comparative Perspective (Albany: State University of New York Press, 1998).
[99] Nazih Richani, “Caudillos and the Crisis of the Colombian State: Fragmented Sovereignty, the War System and the Privatization of Counterinsurgency in Colombia,” Third World Quarterly, Vol. 28, No. 2, 2007, pp. 403-417.

وقدرة محدودة على السيطرة على أراضيها[100]. وكان لموجة إنهاء الاستعمار في أوروبا ما بعد الاتحاد السوفيتي تأثيرًا مماثلًا. وورثت الدول بعد ذلك مجموعة من الميليشيات وقوات الدفاع عن النفس والمقاتلين غير المتفرغين والمرتزقة بدلًا من الجيوش التقليدية.

11..3. السيطرة الريفية

في البلدان التي تحكمها حكومة مركزية ضعيفة، يستخدم المسؤولون عمومًا الميليشيات لأنهم يعتقدون أن قوات الدولة الفرعية يمكن أن تكون فعالة في تقويض دعم المتمردين وتأمين السكان - وخاصة في المناطق الريفية. نادرًا ما يتم استخدام الميليشيات بمعزل عن غيرها، ولكن كجزء من إستراتيجية مدنية - عسكرية أوسع نطاقًا وغالبًا بالاشتراك مع الشرطة الوطنية والقوات العسكرية[101]. ويمكن أن تكون مفيدة بعدة طرق.

أولًا، يمكن للميليشيا جمع معلومات استخباراتية عن الجماعات المتمردة. بسبب وجودهم الدائم في القرى وتفاعلهم مع السكان المحليين، ويمكن لأفراد الميليشيا الاستفادة من المعلومات الخاصة حول هيكل وتنظيم جماعات المتمردين، والخدمات اللوجستية، وشبكات الدعم، والمتعاونين،

[100] Herbst, States and Power in Africa; Robert Jackson and Carl Rosberg, “Why Africa’s Weak States Persist: The Empirical and the Juridical in Statehood,” World Politics, Vol. 35, No. 1, October 1982, pp. 1-24.

[101] Adrian H. Jones and Andrew R. Molnar, Internal Defense against Insurgency: Six Cases (Washington, DC: Center for Research in Social Systems, 1966), p. 25.

والحركة، والتكتيكات والتقنيات المستعملة[102]. وفي غواتيمالا، كانت الأهداف الرئيسية لدوريات الدفاع عن النفس المدنية هي "الكشف عن المتعاطفين مع العصابات المتمردة في المجتمع"[103]. وراقبوا السكان وأبلغوا الجيش عن تعاون المتمردين ونشاطهم في قراهم. واستخدمت الحكومة الكولومبية الميليشيا، بما في ذلك قوات الدفاع الذاتي المتحدة في كولومبيا، لجمع معلومات عن رجال حرب العصابات من القوات المسلحة الثورية لكولومبيا (فارك) وجيش التحرير الوطني في المناطق الريفية. وقامت قوات الدفاع عن النفس هذه بنقلها إلى قوات الجيش والشرطة والمخابرات التابعة للدولة للتحليل وإجراء العمليات[104]. وكانت هذه العناصر جزءًا لا يتجزأ من حملة الدولة لمكافحة التمرد، والتي هزمت المتمردين الكولومبيين إلى حد كبير بحلول عام 2011، على الرغم من تورطهم في انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي إندونيسيا، اعتمدت الحكومة على حوالي 6 آلاف من مقاتلي الميليشيا في سومطرة لتعقب المسلحين في الغابة في الخمسينيات. كما اعترف أحد قادة المتمردين، "كونهم من السكان المحليين كانوا يعرفون كل مسار كما يعرفه شعبنا، ويمكن أن يرشد القوات الجاوية Javanese

[102] Adrian H. Jones and Andrew R. Molnar, Internal Defense against Insurgency: Six Cases (Washington, DC: Center for Research in Social Systems, 1966), p. 25.
[103] Robert M. Carmack, Editor's Preface to the First Edition," in Carmack, ed., Harvest of Violence: The Maya Indians the Guatemalan Crisis (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1988), p. 63
[104] Nazih Richani, "Caudillos and the Crisis of the Colombian State: Fragmented Sovereignty, the War System and the Privatization of Counterinsurgency in Colombia," Third World Quarterly, Vol. 28, No. 2,2007, pp. 403-417.

forces". "[105] وحتى بعد إخماد التمردات الإقليمية في الستينيات، ظلت الميليشيات سمة من سمات الحياة في القرية. تشارك في سلك الدفاع المدني والحراسة الليلية والفروع المحلية لجمعية الجنود المتقاعدين لجمع المعلومات ومطاردة اللصوص والنشطاء السياسيين غير المصرح لهم. وخلص تقييم عن إندونيسيا إلى أن "تقنيات تعبئة الميليشيا" أثبتت أنها "قيمة للتهدئة الداخلية"[106].

يمكن للميليشيات أن تكون فعالة بشكل خاص في الإبلاغ عن نشاط المتمردين عندما تشمل المتمردين المنشقين. ففي تركيا، حشدت الدولة الآلاف من الفلاحين الأكراد، وكثير منهم دعموا حزب العمال الكردستاني، في ميليشيات قروية[107]. وخلال تمرد ماو ماو في كينيا، انشق عدد كبير من الكيكويو إلى صف البريطانيين خلال حملة مكافحة التمرد الناجحة. وانضم العديد من الكيكويو لميليشيا الحرس، التي بلغ حجمها 14800 حارس بدوام كامل و 10800 حارس بدوام جزئي[108].

وفي العراق، بحسب الدراسة، انشق عدة آلاف من السنة في محافظة الأنبار عن تنظيم القاعدة في العراق وانضموا إلى الشرطة وقوات الأمن الأخرى، مما

---

[105] Cited in Audrey Kahin, Rebellion to Integration: West Sumatra and the Indonesian Polity, 1926-1998
(Amsterdam: Amsterdam University Press, 1999), p. 221.
[106] Ahram, Proxy Warriors, p. 47.
[107] Stathis N. Kalyvas, “Ethnic Defection in Civil War,” Comparative Political Studies, Vol. 41, No. 8, August 2008, pp. 1043-1068.
[108] Daniel Branch, “The Enemy Within: Loyalists and the War against Mau Mau in Kenya,” Journal of African History, Vol. 48, No. 2, pp. 291-315; Kalyvas, “Ethnic Defection in Civil War,” p. 1053.

أدى إلى إضعاف التمرد بشكل كبير. وقد انضمت هذه القوى الجديدة إلى دعوات زعماء القبائل في مجتمع كانت فيه العلاقات القبلية حاسمة. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك عدد كاف من رجال الشرطة يعرفون أفرادًا من تنظيم القاعدة في العراق، حيث أن تنظيم القاعدة في العراق مثل الشرطة تولد من نفس الأحياء والتجمعات الديموغرافية. كما أدخلت الشرطة استخبارات محلية كبيرة في صفوفهم. ولاحظ ملازم في الجيش الأمريكي في مايو 2007 أن "حوالي 10 بالمائة من معلوماتنا الاستخباراتية قابلة للتوظيف، في حين أن 90 بالمائة من معلوماتهم قابلة للتوظيف."[109]

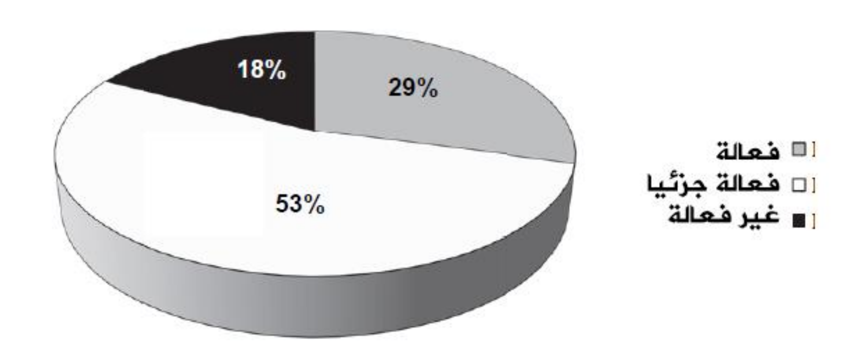
ثانيًا، كانت الميليشيات في بعض الأحيان فعالة في حماية السكان المحليين وحكمهم من خلال القيام بدوريات في القرى، والقيام بعمليات هجومية، وأداء وظائف الحكم الأساسية. وتقييم الفعالية مهمة صعبة. من المحتمل أن تكون هناك عدة متغيرات للتحكم في التأثير والبيانات الكمية للتحكم الإقليمي محدودة في العديد من التمردات منذ عام 1945. وفي أعقاب "كاليفاس" يعتقد الباحث أن السيطرة يمكن تعريفها على أنها القدرة على الوصول، التي تتمتع به الجهات الفاعلة السياسية في مكان ووقت معينين[110].

---

[109] Chris Kraul, “In Ramadi, A Ragtag Solution with Real Results,” Los Angeles Times, May 7, 2007.
[110] Kalyvas, The Logic of Violence in Civil War, p. 210.

وتشير السيطرة "الفعالة" إلى أن مليشيا متحالفة مع الحكومة تحرس بشكل دائم في القرية أو داخل دائرة نصف قطرها ساعة واحدة؛ تعمل كل من الميليشيا والمسؤولون بحرية في جميع أوقات النهار والليل؛ ويتم الإبلاغ عن نشاط تمرد ضعيف أو معدوم؛ ولا يمكن إنشاء منظمات التمرد السرية أو يتم تدميرها بالكامل. بينما تشير السيطرة "الجزئية" إلى أن المليشيات تسيطر بشكل دائم على القرية أو في مكان قريب، ولكن لا تتحرك بحرية في الليل؛ أعضاء الميليشيات والمسؤولون فيها عادة لا ينامون في منازلهم؛ ومنظمات المتمردين نشطة؛ وهناك زيارات منتظمة للمقاتلين المتمردين في الليل. في حين تشير السيطرة "غير الفعالة" إلى أن المقاتلين المتمردين يحرسون بشكل دائم في القرية أو في مكان قريب؛ ويعمل المقاتلون والمديرون للتمرد بحرية خلال جميع أوقات النهار والليل؛ ولا يتم الإبلاغ عن نشاط للميليشيا؛ ويتم تدمير الميليشيا السرية أو المنظمات الحكومية تدميرًا تامًا.[111] ويشير الشكل 1-2 إلى أن معظم الميليشيات لم تكن حاسمة في السيطرة على الأراضي لصالح الحكومة، ولكنها كانت فعالة جزئيًا في توفير وجود أمني خلال النهار وأحيانًا ليلًا.

[111] Ibid., p. 421.



الشكل 1–2. تأثير الميليشيات خلال التمردات

في مجموعة من حركات التمرد، استخدمت الدول الميليشيا لحماية القرى المحصنة. وفي قلب خطة بريغ أثناء طوارئ الملايو، كانت هناك إعادة توطين الصينيين وإعادة تعيين عمال العقارات، والقرويين في "قرى جديدة" مدمجة وإنشاء وحدات خاصة بديلة. وبينما كانت إعادة التوطين قاسية في بعض الأحيان، قامت القرى الجديدة والميليشيات المحلية بحماية السكان وكانت عنصرًا مهمًا في حملة مكافحة التمرد التي هزمت المقاتلين الشيوعيين بحلول عام 1960. وكما خلص أحد التقييمات، "بالنسبة إلى حرب العصابات، كان هذا يعني أن المد قد خرج؛ وأنه لم يعد بإمكانه التنقل بين الناس بينما تتحرك الأسماك في الماء؛ وعندما اضطر الآن إلى الاقتراب من الشاطئ ، لم يتخل عن موقعه فحسب، بل تعرض لخطر الوقوع في المياه الضحلة ".[112]

[112] Quoted in Nagl, learning to Eat Soup with a Knife, p. 75.

اعتمدت بعض الدول برامج مماثلة في أمريكا اللاتينية. ففي بيرو، ساعدت الدولة في إنشاء مجموعات للدفاع عن النفس في القرى الهندية الموالية للحكومة لتوفير الأمن من ميليشيات حرب العصابات في المنطقة. وقام القرويون بتشكيل "رنداس كامباسيناس" التي قامت بدوريات في المجتمعات والمراعي، وساهمت في نهاية المطاف في انهيار التمرد.[113]

في غواتيمالا، ساعدت دوريات الدفاع الذاتي المدنية على تقويض دعم العصابات في المناطق الريفية وساهمت في نهاية المطاف في اتفاقات السلام عام 1996 وانهيار التمرد. واعتبر عدد من السكان المحليين الدوريات "حارس النظام والأمن في القرية" على الرغم من وحشيتهم ضد المعارضين.[114] وخلصت دراسة أخرى إلى أن" إحدى نقاط القوة في استراتيجية مكافحة التمرد في غواتيمالا هي إشراك السكان المدنيين في النزاع المسلح عن طريق الجيش المفوضين ودورية الدفاع عن النفس المدنية."[115]

---

[113] Kimberly Theidon, “Justice in Transition: The Micropolitics of Reconciliation in Postwar Peru,” The *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 50, No. 3, June 2006, pp. 433-457; Thomas A. Marks, *Maoist Insurgency since Vietnam* (Portland, OR: Frank Cass, 1996), pp. 279-280.

[114] Simone Remijnse, “Remembering Civil Patrols in Joyabaj, Guatemala,” *Bulletin of Latin American Research*, Vol. 20, No. 4, p. 463.

[115] Matilde González, “The Man Who Brought the Danger to the Village: Representations of the Armed Conflict in Guatemala from a Local Perspective,” Journal of Southern African Studies, Vol. 26, No. 2, June, 2000pp. 317-335. Also see, for example, Michael Richards, “Cosmopolitan World View and Counterinsurgency in Guatemala,” Anthropological Quarterly, Vol. 58, No. 3, July 1985, pp. 90-107.

في أكثر الحالات فعالية، عملت الميليشيا بشكل وثيق مع شرطة الدولة وقوات الجيش. وفي الفلبين، استخدمت الحكومة قوات الدفاع عن المنازل المدنية ضد التمرد الماوي، الذي بدأ في عام 1968. وأصبحت الحكومة بارعة بشكل متزايد باستخدام قوات الجيش النظامي التي قامت بعمليات بحث واضحة ضد مقاتلي الجيش الشعبي، بنشر القوات الخاصة لإنشاء قواعد الدوريات وأنشأوا قوات الدفاع المدني لحماية القرى بمجرد تطهيرها[116] واستفاد جيش التحرير الشعبي في الصين من الميليشيات الحضرية والريفية خلال عام التمرد من 1946 إلى 1950. شاركت الميليشيا في الحفاظ على القانون والنظام، بالمشاركة في أمن الحدود بالتعاون مع قوات جيش التحرير الشعبي وقيادة الأرض واعادة تشكيل. كما استخدمت الدولة الصينية الميليشيات لإرساء النظام في فترات لاحقة[117]. واستخدمت الحكومة السريلانكية الميليشيا بشكل فعال ضد نمور تحرير تاميل إيلام (نمور التاميل). بعد انفصالهم عن جبهة نمور تحرير تاميل ايلام في عام 2004، على سبيل المثال، أنشأ العقيد كارونا تاميل ماكال فيدوثالاي بوليكال لمواجهة جبهة نمور تحرير تاميل إيلام في المنطقة الشرقية

[116] David Kowalewski, “Counterinsurgent Paramilitarism: A Philippine Case Study,” *Journal of Peace Research*, Vol. 29, No. 1, February 1992, pp. 71-84; Jose P. Magno, Jr. and A. James Gregor, “Insurgency and Counterinsurgency in the Philippines,” *Asian Survey*, Vol. 26, No. 5, May 1986, pp. 501-517.

[117] James C.F. Wang, “The Urban Militia as a Political Instrument in the Power Contest in China in 1976,” *Asian Survey*, Vol. 18, No. 6, June 1978, pp. 541-559.

[118] لـذلك ، تقـدم الميليشـيا وسـيلة للـدول لتجنيـد مقـاتلين محليـين، وخاصـة في المنـاطق الـتي كانـت غـير متاحـة للحكومـة. هـدف معظـم الحكومـات هـو القضـاء علـى الـدعم المحلـي للمتمـردين مـن خـلال مـزيج مـن الإكـراه والاختيـار للسـكان المحليـين. يمكـن أن تكـون الميليشـيات مفيـدة في الوصـول إلى المنـاطق النائيـة. والاسـتفادة مـن المليشـيات مغرية بشـكل خـاص خـلال التمـرد عنـدما تكون قوات الميليشيا موجودة بالفعل في المناطق الريفية.

12..3. دراسة حالة: أفغانستان

يقـدم هـذا القسـم فحصًـا أكثـر دقـة للميليشـيات مـن خـلال التركيـز علـى الحـالات الـثلاث الـتي اسـتخدمت فيهـا الحكومـات الميليشـيات: ميليشـيا البشـتون خـلال عهـد المصـاحبين؛ الميليشـيات المدعومـة مـن السـوفييت خـلال نظـام رباني. والشـرطة المحليـة الأفغانيـة خـلال نظـام كـرزاي. تقـدم هـذه الحـالات فرصـة لإجـراء مقارنـة وتحليـل دوافـع الحكومـة لاسـتخدام الميليشيا.[119]

[118] Neil DeVotta, "The Liberation Tigers of Tamil Eelam and the Lost Quest for Separatism in Sri Lanka," *Asian Survey*, Vol. 49, No. 6, November / December 2009, pp. 1021-1051.

[119] On "controlled comparison," see Alexander L. George and Timothy J. McKeown, "Case Studies and Theories of Organizational Decision Making," in Robert Coulam and Richard Smith, eds., *Advances in Information Processing in Organizations*, Vol. 2 (Greenwich, CT: JAI Press, 1985), pp. 24-29; Stephen Van Evera, *Guide to Methods for Students of Political Science* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997), pp. 56-58.

ميليشيا باشتون خلال عهد المصاحبين

ابتداء من عام 1929، استخدم الحكام الأفغان الميليشيا بشكل استراتيجي لقمع التمرد في الريف وتأسيس حقبة ذهبية لم يسبق لها مثيل للبلاد: ما يقرب من 50 سنة من الاستقرار النسبي[120]. ولجأ حكام سلالة مصاحبين إلى الميليشيات بسبب الضعف قوات الدولة وإدراك أن الميليشيات ستكون فعالة في إقامة النظام. بالإضافة إلى ذلك، لم تقوض الميليشيات سلطة الدولة أو ترتكب انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان، ونادرًا ما كانت غير عملية.

بحلول عشرينيات القرن العشرين، بدأت أفغانستان تتدهور إلى الفوضى عندما حاول أمان الله خان، الذي حكم أفغانستان من 1919 إلى 1929، إنشاء دولة مركزية قوية في صورة تركيا أتاتورك ورضا شاه إيران. ولكن هذه الاستراتيجية أثبتت أنها كارثية. وأثارت محاولة الحكومة المركزية للدخول إلى المناطق الريفية ثورات اجتماعية وسياسية، أولًا في خوست عام 1923 ثم في جلال آباد عام 1928.[121] وبحلول عام 1929، أصبحت التمردات المحلية خطيرة للغاية لدرجة أن أمان الله اضطر إلى التنازل عن العرش وسيطر الطاجيكي حبيب الله كلكاني، لفترة وجيزة على

[120] The term “Musahiban” refers to the lineage name of the family; members were from the Mohammadzaisub-tribe of the Barakzai tribe.
[121] Louis Dupree, Afghanistan (New York: Oxford University Press, 1997), pp. 417-429.

العاصمة [122]. لكن ميليشيا من اثني عشر ألفًا من رجال القبائل الوزيريين استولت على كابول في أكتوبر 1929 وأطاحت بكالاكاني، وانتخب مجلس جرجا للطوارئ زعماء القبائل وغيرهم من القادة، نادر شاه وريثًا للحكم.[123]

قرار نادر شاه لأخذ هذه السلطة عن طريق جرجا عكست اعترافًا محسوبًا بأن الحكومة المركزية ضعيفة وكان بحاجة إلى دعم قبلي. وقال نادر: "بما أن الناس قد اختاروني في عام 1929 فسأقبل" ، "لن أكون الملك بل أنا خادم القبائل والوطن". [124] ومن أجل وقف التمرد الناشئ في مناطق البشتون، تواصل نادر شاه مع الميليشيات القبلية. وفي صيف عام 1930، طلب من بعض قبائل البشتون الحدودية المساعدة في سحق ثورات قبائل شنواري وكوهيستاني في الشرق، وسجنوا وأعدموا العديد من أنصار أمان الله[125]. وفي عام 1932، لجأ مرة أخرى إلى الميليشيات القبلية لقمع تمرد قبيلة زدران على طول الحدود بين أفغانستان وباكستان [126] وكان منطق نادر شاه قائمًا على اعتراف عملي بأن السلطة كانت لامركزية منذ فترة

---

[122] Barnett R. Rubin, *The Fragmentation of Afghanistan: State Formation and Collapse in the International System*, Second Edition (New Haven: Yale University Press, 2002), pp. 48-52; Kristian Berg Harpviken, "Transcending Traditionalism: The Emergence of Non-State Military Formations in Afghanistan," *Journal of Peace Research*, Vol. 34, No. 3, August 1997, pp. 271-287.

[123] Olivier Roy, *Islam and Resistance in Afghanistan*, Second Edition (New York: Cambridge University Press, 1990), p. 20; Dupree, *Afghanistan*, pp. 459-463.

[124] Quoted in Vartan Gregorian, *The Emergence of Modern Afghanistan: Politics of Reform and Modernization, 1880-1946* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1969), p. 290.

[125] Thomas Barfield, *Afghanistan: A Cultural and Political History* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2010), p. 197; Senzil Nawid, R*eligious Response to Social Change in Afghanistan, 1919-1929* (Costa Mesa, CA: Mazda, 1999), p. 185.

[126] Dupree, Afghanistan, p. 475.

طويلة في أفغانستان، وخاصة في مناطق الباشتون.[127] كما خلصت إحدى الدراسات إلى أن "المجتمع القبلي كان كذلك قوي جدًا، والدولة أضعف من أن تفرض على الأخير خططها بالإكراه".[128] وأسس البشتون هويتهم على مجموعة متداخلة من العشائر والأنساب التي تنبع من سلف مشترك، ساعد البشتون في تنظيم الإنتاج الاقتصادي، والحفاظ على النظام السياسي، والدفاع عن الجماعة من التهديدات الخارجية.[129]

والبشتونوالي، يعني قانون البشتون، يشكل الحياة اليومية من خلال ذلك مفاهيم مثل بدال (الانتقام)، ميلمستيا (الضيافة)، غيرات (الشرف)، ننواتي (الملاذ الآمن). كانت جرجا منذ فترة طويلة مفيدة في فرض الباشتونوالي من خلال صنع القرار على المستوى المحلي. خلافًا للقوانين الجنائية الرسمية التي على الأفراد المذنبين فيها دفع غرامات للحكومة أو أن يسجنوا، ويسعى القانون العرفي البشتوني إلى التعويض على أساس المصالحة الاجتماعية. وأعضاء المجتمع هم المؤسسين الحقيقين وصناع القرار، على الرغم من أنه يمكن استخدام الغرباء المحترمين أيضًا. وعادة ما يتم تنفيذ وظائف التحكيم والحكم الرئيسي من قبل المجلس المحلي جرجا. هؤلاء

[127] See, for example, Tribal Liaison Office, Good Governance in Tribal Areas Kandahar Research Project: Research Report (Kabul: Tribal Liaison Office, 2005); Thomas H. Johnson and M. Chris Mason, "No Sign Until the Burst of Fire: Understanding the Pakistan-Afghanistan Frontier," International Security, Vol. 32, No. 4 (Spring 2008), pp. 41–77..

[128] Rubin, *The Fragmentation of Afghanistan*, p. 59.

[129] Thomas J. Barfield, "Weapons of the Not So Weak in Afghanistan: Pashtun Agrarian Structure and Tribal Organization for Times of War and Peace," Paper Presented to the Agrarian Studies Colloquium Series, Yale University, February 23, 2007; Barfield, "Culture and Custom in Nation-Building: Law in Afghanistan," Maine Law Review, Vol. 60, No. 2, Summer 2008, pp. 347-373.

الجرجا يمكنهم مطالبة المعتدي بالاعتذار علنًا للضحية ودفع ثمن شرم (العار) .[130]

كما استخدم البشتون الميليشيات – بما في ذلك "أربكايو شالويشتاي" و"شاغا" لحماية قراهم. في بعض المناطق، مثل شرق أفغانستان أعفت الحكومة العديد من القبائل من الضرائب والتجنيد العسكري، وكذلك عرضت الأرض لجرجا القبائل للمساعدة في تغطية نفقات الميليشيا. وتسيطر ميليشيا القرى الصغيرة على مناطقهم. في معظم الحالات، وكانوا تحت قيادة وسيطرة الجرجا، الذين قدموا لهم الشرعية.[131] وكانت النتيجة أن نادر شاه وخلفائه كانوا مصيبين حين دعموا الميليشيات الريفية لإقامة النظام. كما جادل عالم الأنثروبولوجيا توماس بارفيلد، "الاستقرار السياسي في ريف أفغانستان تحت المصاحبين قام على الاعتراف الضمني لاثنين من هياكل السلطة المتميزة: الإدارات الإقليمية وشبه الإقليمية، التي كانت أسلحة الحكومة المركزية، والهياكل القبلية أو القروية الأصلية لكل منطقة"[132]

---

[130] Barfield, “Culture and Custom in Nation-Building: Law in Afghanistan,” pp. 347-373; Fredrik Barth, “Pathan Identity and Its Maintenance,” in Barth, ed., Ethnic Groups and Boundaries: The Social Organization of Culture Difference (Boston: Little, Brown, 1969).

[131] Mohammed Osman Tariq, *Tribal Security System (Arbakai) in Southeast Afghanistan* (London: Crisis States Research Centre, December 2008), pp.1-19; Rubin, *The Fragmentation of Afghanistan*, p. 62; Shahmahmood Miakhel, “The Importance of Tribal Structures and Pakhtunwali in Afghanistan: Their Role in Security and Governance,” in Arpita Basu Roy, ed., *Challenges and Dilemmas of State-Building in Afghanistan: Report of a Study Trip to Kabul* (Delhi: Shipra Publications, 2008), pp. 97-110.

[132] Barfield, *Afghanistan*, p. 220.

كانت استراتيجية مصاحبين للاعتماد على الميليشيا الريفية فعالة في المساعدة على هزيمة الجماعات المتمردة وساهمت في خمسين عامًا من الاستقرار النسبي.[133]

وأبقت الحكومة المركزية سيطرة صارمة على الميليشيا ووفرت الإشراف لهم. وأحد المكونات كان البناء النهائي لقوات الأمن القوية للحكومة المركزية، بما في ذلك الجيش الأفغاني. وبحلول عام 1933، أنشأ نادر شاه الجيش الحديث من 70،000 جندي بتعليم الضباط المحترفين وفيلق الضباط غير المفوضين. وبحلول عام 1945، نما الجيش إلى 110،000 وفي النهاية شمل قوة جوية قوامها 8000 رجل.[134] وقد استخدمت هذه القوات في بعض الأحيان لسحق الثورات والتوسط في النزاعات بين القبائل وداخلها. في 1959 و 1960 ، على سبيل المثال، استخدم داود خان الجيش الأفغاني لتسوية القتال بين مانجال وزادران في شرق أفغانستان. كما نشر الجيش في قندهار في ديسمبر 1959 لسحق أعمال شغب قبلية ضد زيادة الضرائب الحكومية .[135] بالإضافة إلى ذلك، تميل ميليشيا البشتون إلى أن تكون صغيرة، دفاعية، محصورة في الحماية على مستوى القرية، ومنظمة تحت رعاية المؤسسات القبلية الشرعية. ففي نورستان، على سبيل

---

[133] Dupree, *Afghanistan*, p. 460.
[134] Obaid Younossi, et al, *The Long March: Building An Afghan National Army* (Santa Monica, CA: RAND, 2009), p. 5.
[135] Dupree, *Afghanistan*, pp. 534-538.

المثال، أنشأت القرى قوات دفاع محلية لحماية مناطقهم. وفي تقييم واحد لمنطقة فايغال من الجنوب الأوسط لنورستان جاء فيه: "إن بقاء قرى كلشا يعتمد على الحرص الشديد والانتباه إلى الترتيبات الدفاعية" حيث لم يكن هناك أي حضور حكومي تقريبًا في المنطقة.[136]

وخلاصة القول بحسب الدراسة، دعم المصاحبون الميليشيا الريفية بشكل استراتيجي بسبب ضعف الدولة والاعتراف العملي بأن البشتون كانوا مستقلين بشدة ولن يكونوا راغبين في الخضوع لسلطة الدولة المباشرة. إذا حاول المصاحبون بذل الجهد في السيطرة في المناطق الريفية، كما حاول أمان الله خان في عشرينيات القرن الماضي، وكانوا على الأرجح سيتسببون في ثورات واسعة النطاق ستخفض من حالة الاستقرار بدلا من رفعها.

الميليشيا المدعومة من السوفييت

بعد الانسحاب السوفياتي في عام 1989، دعمت حكومات نجيب الله ورباني مجموعة من الميليشيات الحضرية والريفية ضد المجاهدين. ومرة أخرى، تحول المسؤولون الحكوميون الأفغان إلى الميليشيات بسبب ضعف الدولة وتصور أن الميليشيات ستكون فعالة في تقويض الدعم لقوات المجاهدين في ريف أفغانستان. ولكن على عكس عهد المصاحبين، فشلت الحكومة في

[136] David J. Katz, "Responses to Central Authority in Nuristan: The Case of the Vaygal Valley Kalasha," and M. Nazif Shahrani and Robert L. Canfield, eds., Revolutions and Rebellions in Afghanistan: Anthropological Perspectives (Berkeley, CA: Institute of International Studies, University of California, Berkeley, 1984), pp. 97, 99.

إنشاء آليات السيطرة على الميليشيات، والتي قوضت سلطة الدولة وارتكب انتهاكات لحقوق الإنسان، وأصبحت غير موثوق بها.

وفي مواجهة تمرد متزايد يدعمه وكالات مخابرات الباكستانيين والأمريكيين والسعوديين، اختار حزب الشعب الديمقراطي لأفغانستان والاتحاد السوفيتي تأييد الميليشيات الحضرية والريفية في محاولة للسيطرة على الريف و"إعاقة حركة الجماعات المتمردة".[137] بعضها كانت قوات بشتونية قبلية، بينما تمحور آخرون حول قادة يتمتعون بالجاذبية والقوة مثل عبد الرشيد دوستم.

حاول السوفييت وضع الميليشيا تحت السيطرة المباشرة للوزارة الأفغانية الداخلية ومعاقبتهم رسميًا في مارس 1983 من قبل مجلس جيرجا في كابول.[138]

وعندما انسحبت القوات السوفيتية من أفغانستان في عام 1989، قاد الحكومة المركزية بداية مُحَمَّد نجيب الله ثم برهان الدين رباني، وأصبح بشكل متزايد يعتمد على الميليشيا للسيطرة على السكان المحليين.

ودعمت الحكومة عدة أنواع من الميليشيا الحضرية. أحدهما كان انقلاب (جنود الثورة) الذين جندوا من الحزب الشيوعي ومنظمات الشباب،

[137] Antonio Giustozzi, *War, Politics, and Society in Afghanistan: 1978-1992* (Washington, DC: Georgetown University Press, 2000), p. 201.
[138] Abdulkader H. Sinno, *Organizations at War in Afghanistan and Beyond* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2008), pp. 124-125; Gilles Dorronsoro and Chantal Lobate, “The Militia in Afghanistan,” *Central Asian Survey*, Vol. 8, No. 4, 1989, pp. 95-108.

وقـدمت تـدريبًا عسـكريًا محـدودًا، واسـتخدمتهم للمسـاعدة في السـيطرة علـى المنـاطق الحضـرية بعـد العمليـات العسـكرية الهجومية. النـوع الثـاني كـان هـوزة أمنيـاتي (أمـن المقاطعـة)، الـتي شـاركت في الحمايـة الثابتـة والمتنقلـة لمرافـق الحكومـة. والثالثـة كانـت جيـو إديفـا إخـودي، (مجموعـات الـدفاع عـن الـنفس)، الـتي قـدمت الأمـن والحمايـة المحلية للمنشـآت الأقـل صـرامة ووفـرت آلية لإشـراك أعضـاء الحـزب غـير الشـيوعي. لكـن ميليشـيا النظـام الريفيـة كانـت أكبر بكثير وأكثر قوة من المناطق الحضرية. تم تشكيلها بإحدى طريقتين:

اختـارت الحكومـة زعـيم عشـائري أحضـر أتباعـه؛ أو الحكومـة تواصـلت مـع أحـد أمـراء الحـرب ووفـرت المـوارد لـزيادة قاعدتـه علـى حسـاب قـوات المجاهـدين.[139] وعرضـت الحكومـة علـى كـل مـن الميليشـيا الحضـرية والريفيـة، المـال والأسـلحة والمعـدات والحـوافز الأخـرى مقابـل الـولاء والقتـال ضـد قـوات المجاهدين.[140]

ولكـن علـى عكـس سـنوات المصـاحبين، انهيـار مؤسسـات الدولـة قـدم الضـمان للميليشـيا لتصـبح كبـيرة وغـير عمليـة، وتتحـدى سـلطة الدولـة، وارتكبـت انتهاكـات كبـيرة [141]، وباختصـار لم يكـن هنـاك إشـراف مـن

[139] Fida Yunas, *Afghanistan: Organization of the PDPA / Watan Party, Governments and Biographical Sketches 1982-1998* (Peshawar, Pakistan: Shinwari Press, 1998), pp. 673-687.
[140] Richard F. Nyrop and Donald M. Seekins, eds., "National Security," *Afghanistan Country Study* (Washington, D.C.: Foreign Area Studies, The American University, 1986); Lester W. Grau and Michael
[141] Gress, *The Soviet-Afghan War: How a Superpower Fought and Lost* (Lawrence, Kansas: University Press of Kansas, 2002), pp. 50-51; Allan Orr, "Recasting Afghan Strategy," *Small Wars and Insurgencies,*

الحكومة المركزية – وفي نهاية المطاف، لم تكن هناك حكومة مركزية على الإطلاق. وكما خلصت إحدى الدراسات، "استمر نجيب في الإسراف على هؤلاء الميليشيات التي كان ولاءها ضروريًا لبقائه على قيد الحياة وبقاء أسلحته وعملته إلى درجة أصبحوا المتنافسين الرئيسيين على السلطة في الوقت الذي انهار فيه نظامه مع وقف المساعدات السوفيتية" [142]، وبحلول عام 1991، وصلت الميليشيا إلى 170 ألف عضو، متجاوزة الجيش والشرطة شبه العسكرية والشرطة السرية (خاد) بسرعة والتي كانت تشمل فقط 160 ألف عضو كعدد إجمالي.[143]

وفي ولاية هرات كان هناك حوالي 5000 جندي نظامي مقارنة بـ 28 ألف من أفراد الميليشيا[144]، وساهمت عدة عوامل في المزيد من تآكل سلطة الدولة. أحد هذه العوامل كان قرار الاتحاد السوفياتي بتعليق المساعدات العسكرية ووقف شحنات الغذاء والوقود في نهاية عام 1991. وفي دولة ريعية تعتمد على المساعدات الخارجية، كان هذا ضربة مدمرة. والثاني هو قرار وزير الدفاع أحمد شاه مسعود عام 1992 للقضاء على القوات المسلحة التي ورثها عن مُحَمَّد نجيب الله الذي أطيح به في وقت سابق من ذلك العام. وبدلًا من ذلك، اعتمد مسعود على قواته من مليشيات

Vol. 20, No. 1, March 2009, pp. 87-117.

[142] Sinno, *Organizations at War*, pp. 125-126.

[143] Barfield, *Afghanistan*, p. 245; Antonio Giustozzi, *War, Politics, and Society in Afghanistan* (Washington, DC: Georgetown University Press, 2000), pp. 189-190.

[144] Sinno, *Organizations at War*, p. 187.

الجماعة الإسلامية، على الرغم من أن غيره، بما في ذلك ميليشيا عبد الرشيد دوستم الإسلامية، استفادت أيضًا من انهيار مؤسسات أمن الدولة.[145]

وانشق مسؤولون في وزارتي الدفاع والداخلية إلى الميليشيا القوية على نحو متزايد، ونما بعضها بسرعة. فمسعود، على سبيل المثال، يمكن أن يستدعي حوالي 60 ألف من المقاتلين بدوام جزئي أو بدوام كامل، والعديد من الميليشيات العشر الأكبر حجمًا، تجاوز عدد كل منها 20 ألف مقاتل بدوام جزئي أو كامل.[146]

وبدون أي قوة حكومية مركزية يمكنها السيطرة أو توفير الرقابة على الميليشيا، انزلقت أفغانستان إلى الفوضى. وتضاعفت ميليشيا أمراء الحرب في جميع أنحاء البلاد.

وتشمل الأمثلة قوات إسماعيل خان في الغرب، وحزب قلب الدين حكمتيار الإسلامي في الشرق، وجماعة أحمد شاه مسعود الإسلامية في بنجشير والشمال الشرقي، وميليشيا جنبيش الإسلامية لعبد الرشيد دستم في الشمال. وهذه الميليشيات المحلية أسست قواعد لسلطتها الخاصة من

[145] Antonio Giustozzi, *Empires of Mud: Wars and Warlords in Afghanistan* (New York: Columbia University Press, 2009), pp. 71-72.
[146] Zalmay Khalilzad, Prospects for the Afghan Interim Government (Santa Monica, CA: RAND, 1991); Olivier Roy, Islam and Resistance in Afghanistan, Second Edition (New York: Cambridge University Press, 1990).

خــلال عــدة مصــادر للــدخل، مثــل أمــوال المخــدرات، وضــرائب الأراضــي، والضرائب على السلع والمساعدات الخارجية.[147]

والعديــد مــن هــذه الجماعــات انقلبــت علــى بعضــها الــبعض للســيطرة علــى كــابول، وقــدمت فرصــة للطالبــان لترتــق في عــام 1994، ونمــت قــوت الميليشـيا بينمـا كانـت الدولـة تنهـار، "وكانـت الطرقـات في قنـدهار مليئـة بنقـاط التفتـيش" بحسـبما قـال عبـد السـلام زايـف الـذي كـان في ولايـة قنـدهار في بداية التسعينات، وأصبح سفير طالبان في باكستان.

"كــل بضــعة كيلــومترات كانــت عصــابة أو قائــد مختلــف يطلبــون المــال أو البضــائع. حــتى في الوقــت الحاضــر عنــدما يتحــدث النــاس عــن ذلــك الوقــت، يسمونه (توباكيان) إي وقت الرجال بالأسلحة".[148]

وانــدلع قتــال شــوارع علــى غــرار بــيروت في كــابول، وخاصــة بــين الحــزب الإسلامي وجماعة الإسلام.

وكــابول، الــتي لم تتــأثر تقريبًــا تحــت احــتلال الســوفييت، تم قصــفها بوحشــية بالصــواريخ وقــذائف الهــاون والمدفعيــة مــن قبــل قلــب الــدين حكمتيــار. وحولــت التفجــيرات كــابول إلى حالــة مــن الفوضــى. فأحيــاء بأكملهــا دمــرت، بمــا في

[147] Giustozzi, *Empires of Mud*.
[148] Abdul Salam Zaeef, *My Life with the Taliban* (New York: Hurst & Company, 2010), p. 59.

ذلك تدمير المساجد والمباني الحكومية. وأسفر القتال في قندهار، بين مجموعات المجاهدين عن تدمير الكثير من هياكل السلطة التقليدية.

وفي المناطق الريفية، المنافسة بين أمراء الحرب وأباطرة المخدرات والجماعات الإجرامية أثار حالة من الفوضى الناشئة، حيث بدأ نظام القيادة القبلية في الانهيار. واستمر القتال في 1993 و 1994، حول كابول وفي جميع أنحاء أفغانستان، وتحولت الحكومة المتشردة في كابول بين المباني الباقية. وفي 1 يناير 1994، شن حكمتيار ودستم وعبد علي مزاري أحد أكثر الاعتداءات تدميراً ضد كابول حتى الآن. وأودى هجومهم بآلاف الأرواح وخفض من عدد سكان كابول - الذين وصل عددهم إلى أكثر من مليوني شخص في أواخر الحرب السوفياتية - إلى أقل من 500 ألف في خضم هذه الفوضى، ثم ملأت طالبان الفراغ في نهاية المطاف[149]، وفشلت استراتيجية الحكومة الأفغانية في اختيار العمل مع الميليشيات في إقامة النظام. وخلافًا لعهد المصاحبين، كانت الحكومة الشيوعية قد سمحت للميليشيا بالنمو من كيانات دفاعية صغيرة تحت سيطرة الجرجا المحلية إلى قوات هجومية كبيرة تحت سيطرة أمراء الحرب الأفراد - وبدون قوة وطنية تتحداهم.[150]

---

[149] Seth G. Jones, *In the Graveyard of Empires: America's War in Afghanistan* (New York: W.W. Norton, 2009), pp. 23-68; Peter R. Blood, ed., *Afghanistan: A Country Study* (Washington: U.S. Government Printing Office, 2001).

[150] See, for example, Robert D. Crews and Amin Tarzi, eds., *The Taliban and the Crisis of Afghanistan*

الشرطة الأفغانية المحلية

أنشأت الحكومتان الأمريكية والأفغانية في عام 2009، ميليشيا لمواجهة طالبان والمتمردين الآخرين. كان سببهم واضحًا: الحكومة المركزية كانت ضعيفة ويمكن للميليشيا التي تسيطر عليها بعناية أن تكون فعالة في تهدئة المناطق الريفية من البلاد.

وبعد الإطاحة بنظام طالبان شاركت الولايات المتحدة ومنظمات أخرى في الجهود لنزع سلاح – وتسليح – الميليشيات. وفي أبريل 2003، أنشأت الأمم المتحدة برنامج البدايات الجديدة في أفغانستان، نزع سلاح وتسريح وإعادة دمج الميليشيات والمقاتلين الآخرين. ولكن التقدم كان مخيبًا للآمال. وبحلول مايو 2008، تم تدمير 53000 قطعة سلاح بموجب البرنامج. وتم حل 19 جماعة مسلحة بشكل غير قانوني؛ وتم تدمير ما يقرب من 28 ألف طن متري من الذخيرة[151]، لكن أفغانستان كانت لا تزال غارقة بالأسلحة والذخيرة، وكان هناك زيادة في عدد المتمردين وغيرهم والجماعات غير القانونية. واحتفظت مجموعة من القادة بقوات ميليشيا كبيرة، مثل عبد رشيد دوستم وعطا مُحَّد في الشمال. وربما كان أخطر تحد لنزع سلاح الميليشيا هو استمرار الحرب، والتي قدمت حافزًا للقادة للاحتفاظ بقواتهم.

(Cambridge, MA: Harvard University Press, 2008); Mohammad Osman Tariq Elias, “The Resurgence of the Taliban in Kabul: Logar and Wardak,” in Antonio Giustozzi, ed., *Decoding the New Taliban: Insights from the Afghan Field* (New York: Columbia University Press, 2009), p. 45.

[151] United Nations, *DIAG Implementation Progress Report* (Kabul: United Nations, 2008).

وتقريبًا جميع برامج نزع السلاح الناجحة في هذا الصدد التي كانت في دول مثل موزمبيق والسلفادور وناميبيا وقعت بعد انتهاء الحرب.

بالإضافة إلى ذلك، دعمت الولايات المتحدة العديد من الجهود الفاشلة لإنشاء ميليشيا، إحداها كانت الشرطة الوطنية الأفغانية المساعدة، وهو برنامج أنشأته الولايات المتحدة عام 2006، مع المسؤولين الأفغان. وعلق عليه السفير نيومان قائلا: "لم يكن هناك ما يكفي من البنادق والناس لحماية القرويين المحليين"، "هذه مكافحة التمرد 101: لحماية السكان المحليين". [152]

وفي فبراير 2006، تقارب كبار المسؤولين من وزارة الداخلية الأفغانية ووزارة المالية من السفير نيومان واللواء روبرت، وأراد الأفغان توظيف 200 إلى 400 شرطي إضافي لكل منطقة. وكانت الفكرة هي إنشاء قوة جديدة، والتي يمكن أن تسمى في نهاية المطاف الشرطة الأفغانية الوطنية المساعدة. وأطلع دوربين ونائبه العميد الكندي جاري أوبراين، أطلعا نيومان على المفهوم الأولي في ربيع عام 2006، ودوربين في ذلك الوقت أطلع الرئيس كرزاي في مايو 2006. وكانت خطته هي إنشاء شرطة "مرتزقة". قوة مصممة لسد فجوة محلية في قوات الأمن الأفغانية[153]، الشرطة المساعدة، يعني البرنامج تدريب القرويين لمدة عشرة أيام وتزويدهم بالبنادق

[152] Author interview with Ambassador Ronald Neumann, September 7, 2007.
[153] Author interview with Major General Robert Durbin, January 3, 2008.

لتأمين نقاط تفتيش ثابتة ولإجراء العمليات مع قوات التحالف ضد المتمردين في ست مقاطعات غير مستقرة: هلمند، زابل، قندهار، فرح، أوروزجان وغازني[154] . لكن البرنامج كان غير فعال لأنه لم يكن هناك أي توجيه تقريبًا للقوات المحلية في الميدان، ولم يتم دمجهم أبدًا في الهياكل القبلية المحلية، ولم يعتبرهم لأفغان المحليون مطلقًا أصحاب شرعية.[155]

وبحلول عام 2009، كانت تقييمات المخابرات الأمريكية والناتو قاتمة. وأشارت إلى ازدياد سيطرات الجماعات المتمردة على الأراضي في معظم المناطق الريفية في أفغانستان، بما في ذلك مناطق البشتون في الغرب والجنوب والشرق.

تقييم 2009 لقائد قوات الدعم الأمني الدولي للولايات المتحدة والناتو، ستانلي ماكريستال، أشار إلى أننا[156] "لا نواجه فقط تمردًا مرنًا ومتزايدًا بل هناك أيضا أزمة ثقة بين الأفغان مع كل من حكومتهم والمجتمع الدولي – مما يقوض مصداقيتنا ويشجع المتمردين"[157] طالبان وشبكة حقاني وحزب الإسلام لقلب الدين وغيرها من الجماعات المتمردة التي تأقلمت وتزايدت في المجتمعات الريفية في أفغانستان. وخلص تقييم ماكريستال إلى أن

[154] Author interview with Ambassador Ronald Neumann, September 7, 2007.
[155] Seth G. Jones, *In the Graveyard of Empires: America's War in Afghanistan* (New York: W.W. Norton, 2009), pp. 175-176.
[156] يقصد الأمريكان.
[157] Memorandum from General Stanley A. McChrystal to the Honorable Robert Gates, Subject: COMISAF's Initial Assessment, Reference: Secretary of Defense Memorandum 26 June 2009, August 30, 2009, p. 1-1.

"عناصر المجتمع الأفغاني، وخاصة سكان المناطق الريفية، تم استبعادهم من العملية السياسية". [158]

بحلول ربيع عام 2009، بدأ المسؤولون الأمريكيون والأفغان في مناقشة الخيارات المتاحة لإنشاء ميليشيات ريفية. وقاد التخطيط الأمريكي العمليات الخاصة للقوات المشتركة القيادة المركزة – أفغانستان، بقيادة العميد الجنرال إدوارد ريدر. والطاقم الرئيسي للعمليات (جي 3) وللاستخبارات (جي2) وللخطط (جي 5).

وبدأت مجموعة القيادة التخطيط الرسمي في ربيع 2009. وفي أواخر يونيو 2009، أطلع موظفو ريدر رئيسهم على مفهوم لتدريب وتوجيه قوات الميليشيا.وكانت أهداف البرامج الصريحة هي "تحديد المجتمعات المحلية التي تطلب المساعدة الخارجية ضد المتمردين "في ريف أفغانستان و"مساعدة السكان المحليين على توفير الأمن بأنفسهم مع برامج من نوع "مراقبة الحي" الدفاعية. "[159] وحلل موظفو ريدر تاريخ استخدام الميليشيات في أفغانستان، بما في ذلك خلال عهد المصاحبين، وفترات رباني. كما درسوا دور قوات البشتون التقليدية للدفاع عن النفس، مثل أرباكاي وشاغا وشالوشتي وخلصت القيادة إلى أن الحكومة المركزية كانت أضعف من أن

[158] Ibid., p. 2-17.
[159] Combined Forces Special Operations Component Command – Afghanistan (CFSOCC-A), *The Community Defense Initiative* (Kabul: CFSOCC-A, June 2009). The briefing took place in CFSOCC-A Headquarters in Kabul, Slide 2. Document unclassified.

تهزم طالبان في المناطق الريفية بأفغانستان دون الاستفادة من ميليشيا دفاعية صغيرة تحت القيادة المباشرة لشيوخ القرية. لقد كان نموذجًا مبنيًا بوعي على الفترات المستقرة السابقة لأفغانستان بما في ذلك عهد المصاحبين.

وتضمنت خطة القيادة نشر فرق العمليات الخاصة الأمريكية والأفغانية للعيش في القرى التي كانت تقاوم المتمردين بالفعل. لتركز الفرق على ثلاث مهام: تحسين الحوكمة غير الرسمية من خلال دعم جرجا القرويين بنشاط؛ إنشاء أو استيعاب"القوات الدفاعية الموجودة على مستوى القرية" الموجودة بالفعل من خلال القبائل أو غيرها من المؤسسات المحلية لحماية السكان "؛ وتحسين التنمية "من خلال الجرجا لتحسين البنية التحتية والخدمات الصحية والتعليم وقطاعات أخرى".[160]

وفي يوليو 2009، أطلعت القيادة الجنرال ماكريستال والملازم الفريق ديفيد رودريجيز نائب قائد القوات الأمريكية حول المفهوم في مقر الناتو في كابول. ودعم ماكريستال البرنامج من حيث المبدأ، على الرغم من أنه طلب المزيد من التفاصيل.[161]

وفي آب / أغسطس بعد مزيد من التخطيط، أطلعت قيادة لجنة الأمن الغذائي العالمي – جنوب المحيط الهادئ مرة أخرى الجنرال ماكريستال،

[160] Ibid., Slide 3. Document unclassified.
[161] Unclassified meeting notes, CFSOCC-A Briefing to General Stanley McChrystal, ISAF Headquarters, Kabul, July 2009.

بحجة أنه ينبغي دعم الميليشيات في المناطق التي استوفت المعايير الأربعة التالية:

لقد قاوم السكان المحليون المتمردين بالفعل؛ كانت المنطقة ذات أهمية استراتيجية لطالبان وجماعات متمردة أخرى؛ كانت المنطقة ذات أهمية استراتيجية لحكومة لأفغان والناتو؛ وخلص فريق التقييم إلى أن ذلك ممكن على أساس الدعم المحلي، التضاريس، الكثافة السكانية، وعوامل أخرى.[162] بالإضافة إلى ذلك، أكدت القيادة على أن الميليشيا يجب أن تكون صغيرة (عدة عشرات إلى ما لا يزيد عن 300 من السكان المحليين)، ودفاعية (لا يمكن استخدامها للعمليات الهجومية)، وتحت الإشراف الفوري لجرجا القرية (وليس قادة أمراء الحرب)، ومراقبتها عن كثب من قبل الحكومة الأفغانية وحلف شمال الأطلسي. ويسر نشر القوات الأمريكية والأفغانية للعيش بشكل دائم في القرى، يسر الرقابة وفي الوقت نفسه، أجرى قادة لجنة الأمن الغذائي العالمي - جنوب المحيط الهادئ سلسلة من الاجتماعات مع مسؤولين أفغان من وزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، والمديرية الوطنية للأمن والمنظمات الأخرى. ودعم معظم القادة الأفغان المليشيات، على الرغم من اختلافهم إلى حد ما في هذه النقاط مثل أي وزارة يجب أن يكون لها رقابة على الميليشيات. وقال وزير

[162] Unclassified meeting notes, CFSOCC-A Briefing to General Stanley McChrystal, CFSOCC-A Headquarters, Kabul, August 2009.

الداخلية مُحَمَّد حنيف أتمار لمسؤولي القيادة الأمريكية، إن "هذه المبادرة تطبق على طالبان على أرضهم – على مستوى القرية". وجادل بأن الولايات المتحدة وأفغانستان يجب أن تشارك قوات العمليات الخاصة مع الشرطة الوطنية الأفغانية والمخابرات الأفغانية "لمساعدة السكان المحليين في الدفاع عن أنفسهم"، لأن الحكومة لم تستطع دائما أن تفعل ذلك."وسيعتمد هذا البرنامج على تمكين القرى من الدفاع عن نفسها[163] وعلى المشاركة في اختيار المتمردين المحليين". [164]

ودعم وزير الدفاع عبد الرحيم وردك القوات المحلية خلال لقاءات مع المسئولين الأمريكيين لأنها "ستؤيد توفير جسر بين الحكومة المركزية والمجتمعات المحلية في المناطق حيث لم يكن للحكومة سوى القليل من التواصل ". وتابع أن "القوات المحلية على مستوى القرية كانت كذلك حاسمة في استقرار أفغانستان في الماضي". [165]

وفي أغسطس 2009، نشرت القايدة الأمريكية فريق عمليات خاصة في نيلي، في مقاطعة داي كوندي بدعوة من السلطان علي أوروزجاني، حاكم المقاطعة، لتدريب قوات الميليشيات بمساعدة الشرطة الوطنية الأفغانية.

[163] Unclassified meeting notes, CFSOCC-A Briefing to General Stanley McChrystal, CFSOCC-A Headquarters, Kabul, August 2009.
[164] Unclassified meeting notes, CFSOCC-A meeting with Minister of Interior Mohammad Hanif Atmar, Ministry of Interior, Kabul, August 2009.
[165] Unclassified meeting notes, CFSOCC-A meeting with Minister of Defense Abdul Rahim Wardak, Ministry of Defense, Kabul, August 2009.

وبحلول ديسمبر، كان لدى الولايات المتحدة فرق تدريب لما مجموعه 100 من أفراد الميليشيات في أربع مناطق أخرى: أرغنداب، مقاطعة قندهار؛ شامكاني، مقاطعة باكتيا؛ شينداند، مقاطعة هرات؛ وفشت رود، ومحافظة فرح[166] وكانت النتائج الأولية مشجعة[167]. ففي أرغنداب، على سبيل المثال، خلصت تقييمات المخابرات الأمريكية في أوائل عام 2010 إلى أن طالبان فقدت السيطرة على جزء متزايد من الأراضي بسبب عمليات الميليشيات المحلية، والناتو، والأمن القومي الأفغاني، وكما هو مخطط له، كانت أعداد الميليشيات صغيرة ودفاعية، تحت الإشراف الفوري لشيوخ القرى، ومرتبطة بقوات الأمن الوطنية الأفغانية.

وفي شهر أبريل 2010، البريغاديي الجنرال سكون ميل ترأس القيادة الأمريكية، وبدأ تمديدًا فعالا للبرنامج بدعم الجنرال مكريستال، والذي ركز على عمليات استقرار القرى لتولي المهمة التي تضمنت الحكم وخطوط التطوير للجهود، وحين أخذ الجنرال بترايوس القيادة من إسساف في يوليو 2010، بدأ بالدفع إلى اتفاق رسمي مع الرئيس كرازاي. في شهر أغسطس، الرئيس كرزاي أعلن رسميًا تأسيس البرنامج تحت وزاة الداخلية، وسمى أعضاء الميليشيا الشرطة الأفغانية المحلية.

---

[166] CFSOCC-A, *The Community Defense Initiative* (Kabul: CFSOCC-A, December 2009). The briefing took place in CFSOCC-A Headquarters in Kabul. Document unclassified..

[167] مشجعة للأمريكيين.

وفي ديسمبر 2010، كان هناك 3 آلاف شخص في 15 مقاطعة، وفي ديسمبر 2011، ارتفع عددهم إلى 10 آلاف ميليشيا في 57 مقاطعة.

وكانت أغلب الميليشيا تشمل أقل من 100 عنصر وأكبرها (ميليشيا مارجا، هلمند) كان لديها 400 شخص.

Figure 4.1: Afghan Local Police Locations, December 2011



الشكل 1–3 مواقع الشرطة الأفغانية المحلية، ديسمبر 2011.

بعض المؤسسات الحقوقية كانت مهتمة بشأن السلوكات الوحشية من بعض وحدات الميليشيا. وكانت أغلب التهم تتركز على الانتهاكات التي ارتكبت من قبل قوات الميليشيا في الشمال.[168] لكن لا يزال هناك اختلاف في كفاءة وحدات الشرطة الأفغانية المحلية، فالبعض منها تعرض

[168] Human Rights Watch, *"Just Don't Call It a Militia": Impunity, Militia, and the "Afghan Local Police"* (Kabul: Human Rights Watch, 2011).

للترهيب باغتيالات المتمردين وحملات التخويف، واستقال البعض الآخر لأسباب شخصية، وشارك عدد قليل في الابتزاز أو الرشوة. وعلى الرغم من هذه التحديات التي كانت شائعة بين الأفغان كانت الشرطة الوطنية وقوات الجيش، والناتو وتقييمات الحكومة الأفغانية إيجابية حول فعالية هذه الوحدات خاصة في المناطق الريفية. وساهمت ميليشيا الشرطة الأفغانية المحلية في انخفاض سيطرة طالبان على الأراضي في جنوب أفغانستان، حيث كان تقع معظمها. وظلت صغيرة ودفاعية ومرتبطة بشيوخ القرية ووزارة الداخلية. وفي حين أنها ليست رصاصة سحرية، ساعدت وحدات الشرطة الأفغانية المحلية على تهدئة المناطق الريفية في البلاد حيث كانت الحكومة الأفغانية ضعيفة.

13..3. الاستنتاجات

استخلصت الدراسة الاستنتاجات التالية والتي هي توصيات للحكومات من أجل استفادة أفضل من توظيف الميليشيات لقمع التمردات:

لقد أصبح بالنسبة لواضعي السياسات والأكاديميين أمرًا صارمًا إدانة الميليشيات لعدم تحقيقها الاستقرار وللتعميم المفرط لعدم فعاليتها. فمعظم تقييمات الميليشيات كانت بشكل عام معيارية، وليست تجريبية، تشوه سمعتهم على أنها غير أخلاقية ومزعزعة للاستقرار. وتشير هذه المراجعة لـ 130 تمردًا أنه كان هناك اختلاف كبير في فعالية الميليشيا، وربما والأهم من

ذلك أن الحكومات تستخدم الميليشيا تقريبًا بشل دائم أثناء التمرد. وسواء كانت حقيقة أم لا. في بعض الحالات -كما في ليبيريا ورواندا والسودان وزيمبابوي كانت الميليشيات تزعزع الاستقرار وتقوض سلطة الدولة وتساهم في انتهاكات بشعة لحقوق الإنسان. وفي حالات أخرى -كما هو الحال في اليونان وغواتيمالا وكينيا ومالايا وعمان والفلبين – لعبت الميليشيات دورًا هامًا في هزيمة مجموعات متمردة، وعلى عكس معظم الروايات، يبدو أن الميليشيا المنظمة جيدًا جزء مهم من حملة مكافحة التمرد. وبالتالي، ينبغي أن يكون تركيز السياسة على جودة التنظيم، وليس حول ما إذا كانت الميليشيا مرغوب أو غير مرغوب فيها بطبيعتها. وربما يكون التحدي السياسي الرئيسي، إذا تم استخدام قوات الميليشيا، هو فهم كيفية القيام بذلك بالتقليل من مخاطرها والتأكد من أنها لا تنفر السكان المحليين وتساهم في عدم الاستقرار. ومن أجل أن تكون فعالة، تحتاج الدول بشكل عام للحفاظ على ضيق السيطرة على قوات الميليشيات لضمان أنها لا تتحدى الدولة، فإنها لا تزال تركز على أولويات الدولة قدر الإمكان، ولا تقوض الدعم المحلي من خلال الوحشية المفرطة أو الفساد. والحفاظ على الدعم المحلي أمر بالغ الأهمية. ففي كينيا على سبيل المثال، لا يدعم حراس الكيكويو العرقية المحلية، الذين شكلتهم بريطانيا، لا يدعمون الاستعمار. وخلص أحد التقييمات إلى أنه "في اتخاذ موقف ما، فإن هؤلاء الذين يسمون بالموالين كانوا في الواقع مدفوعين أكثر بالاهتمامات الشخصية:

بمصالح عائلاتهم؛ بالحاجة إلى حماية ممتلكاتهم؛ بإحساسهم بالوضع الاجتماعي؛ وبقيمهم الخاصة"[169]، وكانت العديد من آليات التحكم مهمة بشكل عام لترويض الميليشيا.

أولًا، تحتاج الدول إلى بناء قدرات عسكرية ووحدات شرطة واستخبارات وطنية مختصة تحتفظ بكثرة القوة. وإذا أصبحت الميليشيا غير عملية أو بنتائج عكسية، يمكنهم إجبار أو استقطاب الأعضاء - من خلال العنف – إلى عهدهم مرة أخرى. وجيش كبير بما فيه الكفاية، ومسلح بشكل جيد ومنضبط بشكل جيد يسمح لقوة الشرطة أن تكون فعالة في السيطرة على الميليشيات .[170] ففي عُمان، كفلت الدولة ذلك وكانت المليشيات المحلية، أو الفرقات، "قوة منضبطة ينظر إليها على أنها خادمة للشعب".[171] تم تدريب هذه الوحدات من قبل الخدمة الجوية البريطانية الخاصة وتم تشكيلها تقريبًا من المنشقين عن الجبهة الشعبية لتحرير عُمان،[172] وينطبق الشيء نفسه على مالايا، حيث كان الجيش البريطاني يسيطر على الوحدات الخاصة، وهو الذي أسس برنامج تدريب موحد لهم.[173] لكن الفشل في إبقاء الميليشيات تحت السيطرة يمكن أن يتسبب

[169] David M. Anderson, *Histories of the Hanged: The Dirty War in Kenya and the End of Empire* (New York: W.W. Norton, 2005), p. 229.
[170]. Mueller, *The Remnants of War*, p. 140.
[171]. Bard E. O'Neill, *Insurgency and Terrorism: Inside Modern Revolutionary Warfare* (Washington, DC: Brassey's, 1990), p. 130
[172] Stephen A. Cheney, *The Insurgency in Oman, 1962-1976* (Quantico, VA: Marine Corps Command and Staff College, 1984).
[173] Vernon Bartlett, *Report from Malaya* (New York: Criterion Books, 1955).

في زعزعة الاستقرار. ففي الهند الصينية، القوات الحكومية الفرنسية والمحلية قدمت إشرافا ضعيفا على الميليشيات. "وبدون وجود القوات الفرنسية بالقرب لدعمهم، القليل من الفيتناميون كانوا مهتمين أن يصبحوا أعضاء في قوات الدفاع عن النفس في القرية ".

وانتهى تقييم للوضع إلى "أن افتقار القرويين إلى التدريب والمعدات جعلهم لا يقارنون بالمقاتلين في حرب العصابات ... بالطبع، لم يستطع الفرنسيون الإبقاء على الميليشيات فعالة في ظل هذه الظروف"[174].

ثانيًا، الاحتفاظ بسلطة السلطة يعني أن الدول تحتاج إلى الاحتفاظ بالميليشيات صغيرة وسهلة الإدارة. يمكن للقوات الهجومية الكبيرة أن تشكل تهديدًا خطيرًا للدولة إذا قاد الميليشيا قيادة قادرة على توسيع السلطة دون رادع. ففي أفغانستان، كان عدد أعضاء الميليشيات أكبر من عدد القوات الحكومية بحلول عام 1991، مما يجعل من المستحيل تقديمها للرقابة. وخلال حملة مكافحة التمرد الفرنسية الفاشلة في الجزائر في الخمسينيات، رفع الفرنسيون ما يقرب من 160 ألف من الحركة[175]، الذين أصبحوا بشكل متزايد غير عمليين ومن الصعب السيطرة عليهم، وفي نهاية المطاف يصلون إلى نتائج عكسية.[176]

---

[174] John J. McCuen, *The Art of Counter-Revolutionary War: The Strategy of Counter-Insurgency* (London: Faber, 1966), pp. 110-111.

[175] العملاء والجواسيس الجزائريين الذين كانوا يعملون لصالح الاستعمار الفرنسي.

[176] M. Roux, *Les Harkis: Les oubliés de l'histoire, 1954-1991* (Paris: La Découverte, 1991); Kalyvas,

ثالثًا، تحتاج الميليشيا بشكل عام إلى نزع سلاحها وتسريحها وإعادة دمجها عندما ينتهي التمرد – إن أمكن. في ظل معظم برامج نزع السلاح، يسلم المقاتلون الأسلحة للسلطات الدولية أو المحلية، المسؤولة عن الجمع أو التخزين الآمن أو التخلص أو التدمير. وينطوي نزع السلاح بشكل عام على ثلاثة الخطوات: مسح للأسلحة؛ جمع الأسلحة؛ وتخزين الأسلحة وإعادة استخدامها أو تدمير. وتتضمن عملية التسريح خطوات مختلفة، من تدفق الأفراد المقاتلين من خلال المراكز المؤقتة إلى جمع الجنود في المعسكرات المخصصة لهذا الغرض. الهدف من برامج إعادة الإدماج هو مساعدة المقاتلين السابقين في إعادة دمجهم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع المدني حتى لا يرجعوا إلى اللصوصية أو العنف. ويجب أن تكون إحدى الخطوات الأولى لبرامج إعادة الإدماج هي توفير التدريب والعمالة والمأوى والأراضي المناسبة للمقاتلين السابقين.

والبديل لحملة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هو دمج بعض المقاتلين السابقين في وحدات الأمن المحلي الجديدة أو التي تم إصلاحها.[177] وكانت هناك بعض البرامج الفعالة إلى حد ما. في موزمبيق، على سبيل المثال، ساعدت الأمم المتحدة في الإشراف على نزع السلاح

"Ethnic Defection in Civil War," p. 1052

[177] United Nations, *Disarmament, Demobilization and Reintegration of Ex-Combatants in a Peacekeeping Environment: Principles and Guidelines* (New York: United Nations, 1999); United Nations, *Managing Arms in Peace Processes: Nicaragua and El Salvador* (New York: United Nations, 1997); United Nations, *Managing Arms in Peace Processes: Cambodia* (New York: United Nations, 1996); International Peace Academy, *A Framework for Lasting Disarmament, Demobilization, and Reintegration of Former Combatants in Crisis Situations* (New York: IPA, 2002).

والتسريح وإعادة الإدماج لـ 22.637 من رجال عصابات المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو) و 64.130 من قوات الحكومة والميليشيا.[178] بالإضافة إلى ذلك، كان انتقال رينامو من جماعة متمردة قوية إلى حزب سياسي معارض حاسمًا لإنهاء الصراع. لكن الفشل في إعادة الاندماج يمكن أن يسبب تداعيات كبيرة، بما في ذلك إذا خسرت الحكومة. ففي جنوب فيتنام، أعادت الولايات المتحدة توطين عدة آلاف من الرتب في الولايات الأمريكية مثل نورث كارولينا، ولكن تم إعدام الآلاف في فيتنام أو فروا إلى كمبوديا .[179] وفي سيراليون، الكاماجورز، الذين كانوا فعالين جزئيًا في تقويض دعم الجبهة الثورية المتحدة، لم يتم دمجهم بنجاح وأصبحوا مشكلة سياسية. وفي كولومبيا، قوات الدفاع عن النفس المتحدة الكولومبية لم يتم دمجها بشكل فعال، وازدادت مشاركتها في إنتاج المخدرات والاتجار بها.[180]

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن استخدام الميليشيات أمر واقع في التمرد. ولجأت إليها الدول بشكل عام لأن القوى الوطنية ضعيفة ويعتقد

[178] Chris Alden, *Mozambique and the Construction of the New African State: From Negotiations to Nation Building* (New York: Palgrave, 2001); Eric Berman, *Managing Arms in Peace Processes: Mozambique, Disarmament and Conflict Resolution Project* (Geneva: United Nations Publications, 1996). *and Guidelines* (New York: United Nations, 1999); United Nations,

[179] Aman Gupta, *Human Rights of Indigenous Peoples*, Volume 1 (Adarsh Nagar, Delhi: Isha Books, 2005), p. 26

[180] On challenges with disarmament, demobilization, and reintegration see Metz, *Rethinking Insurgency*, pp. 24-25.

أن الميليشيات قادرة وتساعد على تهدئة التضاريس الرئيسية. لكن الميليشيات ليست رصاصة سحرية.

وحيثما كانت الحكومات غير شرعية وعمليات مكافحة التمرد سيئة التخطيط والإدارة والتدبير والتنفيذ، ستستمر الحكومة في الخسارة. على الرغم من أن البريطانيين استخدموا الميليشيات بفعالية كجزء من برنامج القرى الجديدة خلال طوارئ الملايو، وباء الفرنسيون بالفشل مع جهود مماثلة في فيتنام عام 1952. وكذلك الولايات المتحدة مع مجموعة من البرامج مثل وكالة المخابرات المركزية وجماعات الدفاع المدني غير النظامية للقوات الخاصة، وفصائل العمل المشترك لقوات المارينز، والعمليات المدنية للجيش الأمريكي لدعم التنمية الثورية[181] وتراجع الدعم بين السكان الفيتناميين، والدعم الخارجي، وتراجع الدعم المحلي في الولايات المتحدة، وعوامل أخرى ساهمت في فشل حملات مكافحة التمرد. وفي النهاية، من شأن التقدير الأفضل لتكاليف وفوائد الميليشيات أن يساعد صانعي السياسات على معرفة متى وكيف يتم استخدامها - ومتى لا يجب فعل ذلك - خلال حملات مكافحة التمرد.

[181] Robert O. Tilman, “The Non-Lessons of the Malayan Emergency,” *Asian Survey*, Vol. 6, No. 8, August 1966, pp. 407-419.

4.. توصيات

عرضت دراسة راند خلاصات الكاتب في حالة أفغانستان وفق منطق المحتل الذي يريد إخضاع البلاد ليد الحكومة الوظيفية التي أقامها فيه كجزء من نظام الهيمنة الغربي على العالم، وذلك من خلال محاربة التمرد الذي أطلقه المجاهدون، ولهذا فإن خلاصاته مع حالة أفغانستان تسمح لنا بكشف درجات الفشل والنجاح التي عرفتها التجربة الأمريكية مع توظيف الميليشيات المحاربة للمجاهدين، أو بتقدير أنواع وثقل الجهود التي بذلت في هذه السبيل أو بتحديد أسباب إفشال وإحباط هذه الخطط في صناعة الميليشيات المحاربة للمجاهدين. ونحن بمنطق المجاهد نرى أن تجربة الأمريكيين في توظيف الميليشيات قد فشلت في أفغانستان بالنظر إلى العودة القوية لطالبان بعد كل ما كان من جهود التوظيف للميليشيات، وسيطرتها من جديد على أغلب الأرض بما فيها المناطق التي لم تكن تحت سلطانها قبل الاحتلال الأمريكي. وظهرت بوضوح فعالية حملات طالبان لاغتيال وتصفية الميليشيات الحكومية، وحملات التوعية والتحذير من مصير من ينتسب لهذه الميليشيات.

كما أن المتأمل في أسباب الانضمام لهذه الميليشيات يجدها غالبًا لأسباب مادية مما يدفع إلى ضرورة الإحاطة بالوضع الشخصي والاجتماعي للمرشحين المحتملين الذين غالبًا ما يلتحقون بصفوف الميليشيات لأسباب

مادية فضلا عن تأثير الابتزاز أو الرشوة في توظيف هذه الميليشيات. ثم التخطيط وفق ذلك لقطع طرق التجنيد عن هذه الميليشيات.

ومن أبرز ما يلفت الانتباه في توظيف الميليشيات هو ثقلها في الحرب الاستخباراتية وتقديمها للمعلومات الحيوية والحاسمة التي تجمعها محليًا بفضل موقعها بين السكان، حيث نقل ملازم في الجيش الأمريكي في مايو 2007 بحسب دراسة راند أن "حوالي 10 بالمائة من معلوماتنا الاستخباراتية قابلة للتوظيف، في حين أن 90 بالمائة من معلوماتهم (الميليشيات) قابلة للتوظيف" أي أن الاستخبارات التي تجمعها هذه الميليشيات أنفع بكثير من تلك التي يجمعها الأمريكيون بأنفسهم وهنا يظهر لنا الدور الحاسم الذي تلعبه هذه الميليشيات وكل عميل من ذات أهل البلد المستهدف، فهم أهم مصدر للمعلومات ضد المجاهدين كما أنه بدون هذه الشريحة من الخونة لا يمكن للاحتلال أن يدوم ولا يمكن للأمريكيين أن يتقدموا أو يستهدفوا المجاهدين. لهذا فإن استهداف هذه الميليشيات وتصفيتها يحرم الأمريكيين من مصدر استخباراتي حاسم في ساحة الصراع كما يحرمهم من ذراع عسكرية تخدمهم، يوازي ذلك ضرورة رفع الحس الأمني الداخلي لمنع تسريب المعلومات الهامة.

وسلط الكاتب الضوء على صعوبة السيطرة على ميليشيات المرتزقة وهذا يدل على أن هذه الميليشيات تتأثر بأمانيها الشخصية ونزواتها وطموحاتها،

مما يستوجب تخصيص جهد للدعوة وصناعة الوعي بمعركة الإسلام ضد الكفر، وذلك بين صفوف الميليشيات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بحسب ما تسمح به الظروف والمواد والطاقات. لانتشالها من مستنقع التفكير في الالتحاق أو الاستمرار في صفوف الميليشيات تحت ظل الدعم الأمريكي. بل هناك إمكانية لسحبها لصف المجاهدين وتحويل بنادقها ضد الحكومة العميلة للأمريكيين. وقد شاهدنا حالات ناجحة في أفغانستان بانشقاق جنود الميليشيات الحكومية وقتالهم لها وانضمامهم لصفوف الإمارة الإسلامية.

ويدخل في هذا الأمر ضرورة توفير مشاريع لتوليد مصادر للدخل من قبل المجاهدين لاستقطاب الأفراد المحتملين حتى لا ينضموا لمثل هذه الميليشيات لأهداف مادية وحاجات شخصية.

ومما يلاحظه القارئ أن الحكومة الأمريكية تركز بالتوازي مع صناعة الميليشيات إلى توفير البنية التحتية والخدمات الصحية والتعليم وقطاعات أخرى في المنطقة المستهدفة لتكون الهيمنة كاملة، لهذا بنفس هذا التخطيط على المجاهدين أن يسدوا هذا الفراغ بشكل تام ودائم في سيطراتهم فتوفير الخدمات الصحية والتعليم والتجارة وتوفير المحاكم والقضاء الإسلامي وكذا الطرقات والبنى التحتية على قدر الاستطاعة ضرورة وبالأهمية بمكان لتوطيد أركان الحكم الإسلامي الواعد.

وإن من الأمور المهمة التخطيط لإجهاض مشاريع توظيف الميليشيات قبل أن تقوم لها قائمة باستهداف الشخصيات التي تسعى لصناعتها ونشر حملات توعية وتحذير بين أبناء الشعب وأهل الحل والعقد في المجتمعات واستهداف معسكرات تدريبهم وطرق تمويلهم وأرتالهم بشكل دائم. كل هذا سيجهض فعالية هذه الميليشيات.

أشارت دراسة راند لـ 130 تمردًا ظهر معها أن هناك اختلاف كبير في فعالية الميليشيات، التي ترجع لأسباب كثيرة من القوة والضعف، وينبغي الاستفادة من هذه الأسباب، وتركيز السياسة الجهادية على تحقيق الاضطراب الدائم في صفوف الميليشيات، بالاستفادة من أخطائها، وجرائمها بحق السكان. ويدخل في ذلك رصد خطوط التسليح والدعم اللوجستي لهذه الميليشيات والذي يسمح بقطع الدعم عنها وبالتالي ميليشيات معدمة لن تحدث أي تأثير بل ستتمرد على صانعيها.

ثم إن النشاط الدعوي والتوعوي بين طبقات السكان يسمح بصناعة مقاومة داخلية لهذه الميليشيات ونبذها وإفشال حملات قتالها للمسلمين. وهذا يستوجب توطيد العلاقات مع السكان المحليين وصناعة الوعي لديهم وبسط قنوات الدعوة ورد الشبهات التي ينشرها الغرب والحكومات الوظيفية لتشويه رسالة المجاهدين.

وإن جنوح الحكومات الوظيفية لمزيد توظيف للميليشيات يؤكد حالة الانهيار التي تعاني منها هذه الحكومات الهشة ودرجة العجز التي وصلت لها الدول الغربية الداعمة لها، ويؤكد أن الاستمرار في استهدافها وميليشياتها كفيل بحفظ السلطان والحكم الإسلامي في مناطقه بل وضمان توسعه أيضا. وكما يقال فإن أفضل وسيلة للدفاع هي الهجوم، فيجب تصعيد الضغط على هذه الميليشيات ومن يدعمها إلى أن يكلّ متنهم واستنزافهم ويتم إجلاؤهم بشكل تام من سلطة الحكم على المسلمين، فيزدهر بعد ذلك بنيان الأمة الإسلامية حرة مستقلة.

وفي الواقع من تبصر في الدراسات التاريخية وتمعن في أصل الصراع الذي نعيشه اليوم فلن يخرج عن أصل الصراع منذ ظهرت رسالة الإسلام السامية، والمواجهة المحتدمة بينها وبين ملل الكفر والردة، وإنما تغيرت أشكال هذا الصراع وأساليب المواجهة فيه، وتغيرت مع الزمن الوسائل المستعملة فيه أيضا، وهكذا بقي الصراع نفسه بين إيمان وكفر وتدافع بين مكونات الخير والشر، ولكن اتخذ أشكالًا متطورة انطلقت من حروب جيل أول إلى حروب أجيال أخرى أكثر تعقيدًا وتشابكًا وتطورًا.

ولو نظرنا في الجهة المقابلة لتصنيف الغرب للمجاهدين على أنهم نظام ميليشيات فإن من أسباب قوة الميليشيات عبر التاريخ هو مرونة هذه الميليشيات وإتقانها لفنون الحرب وقدرتها على الانضباط وفق عقيدة قتالية

ثابتة صلبة تكون الرؤية فيها واضحة والأهداف جلية، إضافة إلى إتقانها فن التمكين في المناطق الريفية وإقامة سلطة حكم قوية لها، تسمح بإدارة السيطرات وتوفير الخدمات للسكان واستيعابهم وسد أي فراغ للحكومات التي كانت تسيطر عليها من قبل، مما يجعل من الصعوبة بمكان زعزعة هذا التمكين، والذي يحفظه الاستمرار في شغل العدو بالهجمات والتوسع تدريجيًا بالقوة الناعمة والعسكرية فضلا عن الاهتمام بمصادر التمويل وتفعيل نظام اقتصادي يمكنه أن ينعش مناطق السيطرة ويموّل تكاليف الحرب زيادة عن الغنائم.

وإننا برصد ساحات الصراع المختلفة وأساليب العدو المستعملة فإن مستقبل الحروب مرشح لمزيد تصعيد لفوضى الميليشيات والتمردات، والتي قد تتحول بدورها من عصابات إلى حكومات موازية مكونة من هياكل سياسية وإدارية وقد تتلقى اعترافًا دوليًا. وهذا يعني المزيد من الانقسامات في الخريطة ومن ضبابية الحدود غير الثابتة وإلى تراجع ثقل الحكومات والدول وسلطتها المفروضة على الشعوب، وبالتالي إلى تغير الهياكل التي من خلالها يحكم النظام الدولي العالم، وهذا يعني أيضا فقدان السيطرة والهيمنة على مناطق برمتها، أي أن مناطق التمرد باتت مرشحة للازدياد والاتساع بشكل أقوى من السابق. وهذه القراءات تصب في ذات الاتجاه مع قراءات غربية أخرى تتحدث عن فشل الإدارة الأمريكية في القضاء على التمردات

الجهادية وتحولها لاستراتيجية الاستيعاب بمحاولة منعها من التمدد بعد فشل استراتيجيتها في القضاء التام عليها، بل وتصب في ذات الاتجاه مع قراءات غربية أخرى تتحدث عن تلاشي نظام الدول القومية والجنوح نحو نظام دولي أقرب إلى ما قبل أواخر القرن الـ18 حيث لم تكن هناك دولٌ قوميةٌ فعلًا[182].

وفي الختام تمثل هذه الدراسة مدخلا لفهم الحروب وتوظيف الميليشيات والمرتزقة فيها، لكن هذا النمط من الحروب يستحق المزيد من المتابعة والرصد لإحاطة أفضل بمكوناته وما يتصل به وبمستقبله والتداعيات.

هذا ونسأل الله أن ينفع بهذا الجهد وأن يساهم في نهضة الأمة الإسلامية وتقوية بنيانها وقواتها الجهادية، فما كان من صواب فمن الله وحده سبحانه وتعالى وما كان من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان. والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم.

بيت المقدس
مركز بيت المقدس للدراسات
BAYT AL MAQDIS CENTER FOR STUDIES

[182] كما يقول جون برولي من كلية لندن للاقتصاد.